جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: علم الاجتماع الجريمة والانحراف

عنف الآباء ضد الأبناء و أثره على التوافق الزواجي

-دراسة ميدانية على عينة من ولايات البليدة والجزائر-

Parental violence against children and its impact On marital compatibility

A field study on a sample of the states of Blida and Algeria-

إعداد الطالب:

عمر سليماني

إشراف الدكتورة:

د/ نوال باشا

لجنة المناقشة

أ/د- عياشي صباح ..... رئيسا

د/ باشا نوال ..... مقررا

د/ عماري آمال ..... عضوا

د/ رمضاني فتيحة ..... عضوا

أ/د مساك أمينة ..... عضوا

أ/د سواكري الطاهر ..... عضوا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

لك ربي هذا القليل من العلم سعيت فيه

إلى أمي و أبي رحمه الله الغاليين أهدي ثمرة جهدي

إلى زوجتي وأولادي الأعزاء

إلى كل أفراد عائلة سليماني

إلى كل الأصدقاء والأساتذة الزملاء

الشكر والعرفان

أتقدم بأجمل آيات الشكر والتقدير إلى حضرة الأستاذ الفاضل البروفيسور سعيد عيادي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، على قبوله أولا الإشراف على هذا العمل من البداية والاهتمام به منذ أن طرحته عليه كانشغال علمي، ثم متابعة كل خطوات إنجازه بالقراءة والتدقيق والتوجيه العلمي والفكري والمنهجي، الذي زاد من نوعية الدراسة وأفاض عليها الكثير من جوانب الدقة والموضوعية والطرح العلمي المتزن، فكان حضور البروفيسور وتمعنه وفحصه لمضامين الدراسة من بين نقاط القوة التي اعتز بها في هذه الدراسة، فشكري له كبير وامتناني لفضله علي لا يقدر بثمن. كما أشكر الأستاذة باشا نوال جزيل الشكر على قبولها هذا العمل وتفضلها بمواصلة الاشراف ومناقشة هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أقدم أحر آيات الشكر والتقدير للجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتها ورؤاها واقتراحاتها، التي ستفيدني في مشواري العلمي والعملي، فأنا بدوري شاكر لهم كل الشكر لقراءة الأطروحة والوقوف عليها وعلى ما احتوته من أفكار وما قدمته من نتائج.

فهرس المحتويات

الإهداء

الشكر

مقدمة.....1

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

1. منهجية الدراسة.....4

1.1 أسباب اختيار الموضوع.....4

2.1 أهداف الدراسة.....4

3.1 الإشكاليّة.....7

4.1. الفرضيات.....11

5.1 المقاربة السوسيولوجية التحليلية.....11

6.1 تحديد المفاهيم.....21

7.1 المناهج والتقنيات المعتمدة.....40

1.7.1 . المناهج المعتمدة.....40

2.7.1 أساليب تحليل البيانات والنتائج.....41

3.7.1 الشروط التقنية لكيفية اختيار العينة.....41

8.1. الدراسات السابقة.....50

الفصل الثاني: بنية العلاقات الاجتماعية في الجزائر

تمهيد..... 69

1.2 في ماهية بنية العلاقات الاجتماعية..... 71

1.1.2 بنية العلاقات الاجتماعية وسلطة الجماعة الاجتماعية 74

2.1.2 بنية القيم السلوكية وحركية العلاقات الاجتماعية..... 78

3.1.2 تصنيف العلاقات الاجتماعية في الوحدة الأسرية..... 81

4.1.2 العلاقة بين التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية..... 82

2.2 عوامل تأسيس العلاقات الاجتماعية الأسرية..... 84

1.2.2 تحليل الصراع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية..... 87

2.2.2 حادثة "الإنجاب" في الأسرة الجزائرية..... 89

3.2.2 التداول والتفاضل في رعاية وتربية الأبناء 91

4.2.2 صراع القيم في تربية الأطفال وآثاره الأخلاقية..... 93

3.2 تقسيم ترميزات القيم في الوسط الأسري للصراع أم للوحدة 96

4.2 سوسيولوجيا العلاقات الاجتماعية في الاسرة الجزائرية..... 98

1.4.2 تعدد مصادر التربية الأسرية وآثارها على الأبناء 101

2.4.2 السلوك التربوي اليومي للوالدين داخل الفضاء الاسري 105

3.4.2 الأبناء ورجع الصدى: القبول والخضوع أو التمرد..... 107

الفصل الثالث: سوسيولوجية تحليل العنف الأبوي ضد الأبناء

تمهيد..... 111

1.3 في ماهية سوسيولوجيا العنف 113

2.3 المصادر الاجتماعية للعنف 115

3.3 نسق العلاقات الأسرية في ظل تنامي العنف الأسري 118

4.3 الأبناء في مواجهة توتر العلاقات الأسرية 120

5.3 ظاهرة العنف الأبوي في الفضاء الأسري 123

1.5.3 السمات السلوكية للعنف الأبوي..... 125

2.5.3 العنف الأبوي والفشل المدرسي للأبناء 128

6.3 الحرمان العاطفي في الوسط الأسري والخلل السلوكي لدى الأبناء 131

الفصل الرابع: التوافق الزواجي الأسري واستناده إلى السلطة الرمزية للأب

تمهيد..... 133

1.4 المنطق القرآني والتركيز على المودة في تحقيق التوافق الزواجي..... 135

2.4 التوافق الزواجي كمسار في بنية العلاقات العائلية المترابطة 137

1.2.4 الإبن في الوسط الأسري ورمزية رابطة التوافق الزواجي..... 140

2.2.4 "تحولات الطاقة العاطفية" للزوجين بين عاملي "الخصوبة" و"الإنجاب 143

3.4 الصراع الاجتماعي الأسري وتأثيره في انخفاض وتيرة التوافق الزواجي 146

4.4 القيم التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية 149

5.4 الفارق الرّمزي بين الذكورة والأنوثة وممارسة العنف في الأسرة الجزائريّة..... 152

6.4 هل سيكون الإبن المعنف وريثا للقيم الأسرية 155

7.4 ثقافة الأبناء في تعاملهم مع تأثيرات السلطة الثقافية الأبوية 158

1.7.4 دلالات الإبن في الوسط الأسري الجزائري 162

2.7.4 التواصل والقطيعة بين الآباء والأبناء في ظل التغير الإجتماعي 165

3.7.4 القيمة الاجتماعية للتمسك والترك للقيم الأسرية التربوية 168

4.7.4 مكانة القيم والرموز الدينية في بنية العلاقات الأسرية..... 171

الفصل الخامس: عرض وتحليل بيانات الدراسة

1.6 تحليل البيانات العامة لوحدات العينة 175

2.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الأولى..... 187

3.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الثانية 207

4.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الثالثة 219

5.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الرابعة..... 233

النتائج العامة للدراسة..... 249

الاستنتاج العام 258

خاتمة..... 260

قائمة المراجع 262

الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهرم السني لوحدات العينة	175
02	توزيع وحدات العينة حسب المهنة	176
03	توزيع وحدات العينة حسب مدة الزواج	179
04	تحديد الوضعية الزواجية الحالية	180
05	نوع المسكن الزواجي الحالي	181
06	المستوى التعليمي للوالدين	183
07	عدد الأبناء تحت التكفل	185
08	دوافع ممارسة الآباء العنف على أبنائهم	187
09	تصرفات الآباء اتجاه سلوكات الأبناء التربوية	189
10	مدلول السلطة الأبوية في ممارسة العنف على الأبناء وعلاقته بالمدة الزواجية	191
11	التوافق الزواجي على ممارسة العنف على الأبناء	194
12	تدخل الزوجة لحماية الابن من معاناة وضعية التعنيف	196
13	الموقف السلوكي اليومي للأولياء عند التعامل مع أبنائهم وعلاقته بمستوياتهم التعليمية	199
14	أسباب تعنيف الأبناء وأدائهم وعلاقتها بعدد الأبناء المتكفل بهم	201
15	تقييم الآباء لسلوك تعنيف الطفل والتعرض له بالضرب	204
16	يوضح تبريرات الميل لأسلوب الضرب في عملية التنشئة الأسرية	206
17	الاعتبارات المقدرة على تعنيف الأبناء وعلاقتها بالهرم السني للأولياء	207

الرقم	العنوان	الصفحة
18	الصراع الشخصي الزواجي وتأثيره في السلوك التعنيفي	210
19	خلفيات تعنيف الأبناء بسبب الصراع الشخصي الزواجي وعلاقته بعمر الحياة الزوجية	212
20	موقف الاباء من تعنيف الأبناء داخل الاسرة	214
21	خصائص السلوك النموذجي للتعنيف داخل الاسرة وعلاقته بالمستوى التعليمي	216
22	تصرف الزوج مع زوجته حال اعتراضها عليه عند تعنيف الأبناء	218
23	استعمال الشدة والقوة في تعنيف الآباء للأبناء	219
24	مبررات استعمال الشدة والقوة في تعنيف الأبناء وعلاقتها بالمهن الممارسة من قبل الآباء	221
25	حالات تعنيف الأبناء	223
26	موقف الاباء من عدم نجاعة التعنيف المتكرر وعلاقته بعمر العلاقة الزواجية	226
27	مبررات اعتبار ان تعنيف الأبناء اسلوب تربوي سليم	228
28	انعكاسات فشل النتائج المتوقعة من ضرب الأبناء	229
29	تحديد العلاقة بين ممارسة العنف والغاية من وراء ذلك	231
30	تقييم الاساليب التربوية المعاصرة للأولياء مع ابنائهم وعلاقته بالمستوى التعليمي	233
31	تقييم قيم التربوية العائلية التقليدية في الحياة المعاصرة وعلاقته بمدة عمر العلاقة الزواجية	235
32	موقف المبحوثين من تطبيق قواعد التربية الاسرية في الحياة المعاصرة	236

الرقم	العنوان	الصفحة
33	يبين المقاييس التي يعتبرها الآباء ضرورية لضبط تصرفات الأبناء	238
34	تحفظات المبحوثين عند حصول تدخل الوسط العائلي في أسلوب التربية	239
35	طبيعة التحفظات التي يبديها الآباء اتجاه تدخلات الوسط العائلي وعلاقتها بالوضعية الزواجية	242
36	تشخيص وجود تأثير لتداخل القيم الأسرية والعائلية	244
37	أساليب مواجهة التداخل بين القيم الأسرية والعائلية	247

مقدمة:

تناولت هذه الدراسة أهم المحاور النظرية والمعرفية والوثائقية الخاصة بظاهرة عنف الآباء على الأبناء من خلال مختلف أشكال العنف الذي يتلقاه منهم أبنائهم وأثره على التوافق الزواجي، وعليه فقد خصصنا جزءا معتبرا من نشاطنا البحثي والدراسي في متابعة أهم المكونات التي تدفع بالآباء إلى ممارسة سلوكات عنيفة ضد أبنائهم، وقد حصلت هذه القناعة العلمية لدينا بسبب ما لاحظناه شخصيا من تطور كبير لهذه السلوكات على مستوى الأحياء التي عايناها من خلال الجيرة ومن خلال المنطقة، وهو الأمر الذي دفع بنا للبحث عن مزيد من المصادر التي تساعدنا على فحص هذه العوامل، وبالفعل فقد سمحت لنا الاتصالات على مستوى المؤسسات التربوية القائمة في هذه الأحياء على تحسيس أكثر لمخاطر هذه السلوكات الأبوية العنيفة ضد أبنائهم هذا الانشغال الشخصي والفكري حوّلناه إلى دراسة سوسيولوجية قائمة على أركان ووقائع، وهي التي نطرحها الآن بين أيدي المهتمين بدراسة هذه الظاهرة.

على هذا الأساس فقد كان تقسيم فصول الدراسة بحسب هذه البنية في الوصول إلى إبراز أهمية الدراسة، فقد تضمنت بابين اثنين، خصصنا الباب الأول لاستعراض مكونات الجانب النظري، حيث تضمن أربعة فصول كاملة، خصصنا الفصل الأول لدراسة الجانب المنهجي للدراسة وعرض الهيكل التقني للدراسة بكل ما تقتضيه من ناحية العرض

والشرح، فيما كان الفصل الثاني مخصصا لتناول، بنية العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، أما الفصل الثالث فقد تعرضنا فيه لسوسيولوجية تحليل العنف الأبوي ضد الأبناء، أما الفصل الرابع فقد تناولنا فيه التوافق الزواجي الأسري واستناده إلى السلطة الرمزية للأب، أما الفصل الخامس فقد تم تخصيصه لاستعراض مختلف جوانب الدراسة الميدانية والتي تضمنت تحليلا سوسيولوجيا وإحصائيا للجداول المرتبطة بفرضيات الدراسة الأربعة والتي تضمنت سبعة وثلاثين جدولا، بالإضافة للاستنتاج العام والخاتمة، ثم ختمناه بتقديم المراجع المعتمدة في الدراسة حيث ضبطناها على أساس ترتيب أبجدي، وقد رتبناها ترتيبا منطقيا، حيث عرضنا الكتب ثم المجلات، ثم الرسائل الجامعية ثم المواثيق ثم مواقع الانترنت، بعد ذلك صنفنا المراجع باللغة الفرنسية وتلخصت في الكتب وكانت آخر خطوة فيها ملحق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

1. منهجية الدراسة

1.1 أسباب اختيار الموضوع:

المواضيع الاجتماعية مختلفة الميادين والباحث عند اختاره لموضوع ما ينطلق من رغبته وميله الشخصي وقناعته وتمكنه من التحكم في المواضيع المدروس الذي لفتت انتباهه في عدة مواقف لهذا تأتي أسباب اختيار هذا الموضوع على النحو التالي:

- الاهتمام الشخصي للطالب بهذا الموضوع كجزء من ثقافته الأكاديمية، لكون الموضوع له علاقة ويبحث في واقع العنف الأبوي في الأسرة الجزائرية.
- لمعرفة الأسباب والدوافع المؤدية لممارسة الآباء العنف ضد أبنائهم على الرغم من أنهم المسؤولين عن تربيتهم وتنشئتهم تنشئة سوية.
- المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى يعرف هذه الظاهرة بدرجة خاصة ومتميزة، والتي أخذت في التوسع والانتشار وسط بعض الأسر الجزائرية الحضرية.
- تطور ظاهرة العنف في أوساط الأسرة الجزائرية، خاصة عنف الآباء ضد أبنائهم.

- الحرص الكبير لدى الطالب بكشف المعاناة التي يعيشها بعض الأبناء جراء العنف الممارس عليهم.

2.1 أهداف الدراسة:

لكل دراسة أهدافا تسعى للوصول إليها ومعرفة حقيقتها والعوامل المؤثرة فيها منها:

-محاولة معرفة الأسباب والعوامل التي تجعل الآباء ينتهجون طريقة العنف في التعامل أو في تربية أبنائهم.

-دراسة هذه الظاهرة بحد ذاتها تعتبر غاية في الأهمية من الناحية النفسية – الاجتماعية، حيث نسعى لفهمها وفق الشروط العلمية للتمكن من استيعاب أسبابها وأبعادها والعوامل المرتبطة بها.

- تطبيق الجوانب المنهجية والنظرية المناسبة والممكنة للإحاطة بالظاهرة واستخراج نتائجها والكشف عن طبيعتها ونوعيتها.

-المساهمة بالجهد العلمي في إثراء الرصيد المعرفي والأكاديمي حول الظاهرة، وتفعيل تقنيات البحث العلمي المناسبة في دراسة وفهم ضوابط ثقافة المجتمع الجزائري.

-الذهاب نحو إخضاع مؤشرات وفرضيات الدراسة للاختبار الميداني من خلال ضبط وحدات البحث ممثلة في العينة المتطابقة مع الخيار المنهجي لهذه الدراسة.

-العمل على توظيف واستخدام النظريات المناسبة لدراسة الظاهرة في إطار تخصّص علم الاجتماع الجريمة والانحراف.

3.1 الإشكاليّة:

تعد ظاهرة عنف الآباء ضد الأبناء من المحاور الرئيسية الكلاسيكية التي درسها علماء الاجتماع، فالمجتمع الإنساني يضع الأسرة عند حدود الالتزام بمستوى معين من التساند العضوي والوظيفي الذي يسمح ببناء علاقات أسرية منتظمة واستمرارها في فضاء التعايش والتعاون الذي يتيح تربية الأبناء تربية نموذجية عن طريق نقل قيم البالغين إلى الأبناء الصغار –نظرية دوركايم في كتابه "**التربية وعلم الاجتماع**"– وهي تمثل حدا طبيعيا من حدود العلاقات الأسرية في المجتمع المنظم، ولا نجد في مجتمعنا إلا تماثلا مع هذه الخصائص والاتجاهات وتوافقا مع مقومات الربط القيمي بين الاباء والأبناء.

في بعض الحالات الطارئة والخارجة عن المسار الاجتماعي للعلاقة الاسرية يحصل بين الأزواج بعد فترات متباعدة أو متقاربة من إقامة العلاقة الزواجية وإنجابهما لعدد من الأبناء شيء من الاختلافات الفكرية والسلوكية والاجتماعية الطارئة أو الدائمة في طريقة تحديد أنسب وأفضل مناهج وآداب تسيير الشؤون الاجتماعية والتربوية للحياة الأسرية وما تقتضيه من تحديد للمهام والأدوار والمكانات والتي تتداخل جميعا في ضبط صيغة فكرية سلوكية لتربية الأبناء وكيفية نقل القيم النموذجية من الآباء إلى الأبناء وتحديد صورة مرجعية ضابطة تكون

معيارا قائما تضبط وفقها تصرفات وسلوكات وعقلية الأبناء في استجابتهم لتوجهات آبائهم داخل الحياة الأسرية.

نجد في الغالب أن الاختلافات الطارئة أو الدائمة في تحديد الطريقة المناسبة لتسيير الشؤون الاجتماعية والتربوية للحياة الأسرية بين الأزواج ترجع أساسا إلى وجود تأثرات رجعية من قبل الآباء بسابق تربيتهم في حياتهم العائلية وما كان سائدا فيها من قيم سلوكية وتصرفات أخلاقية، وإما أن يكون ذلك بسبب تداخل أطراف من عائلتيهما بغرض فرض أراء ومواقف في طريقة تسيير شؤون الحياة الأسرية كما قد تكون لمختلف وسائل الإعلام تأثيرات معينة في هذا المجال من خلال تلك العلاقة القائمة بين الزوجين، ثم من خلال تلك التصرفات والسلوكات التي يريدان من خلالها أن يفرض كل من جهته اتجاها محددا في الاستجابة لها من قبل أبنائهما حيث يستحملون (أي الأبناء) تبعات هذه الاستجابة سلبا أو إيجابا.

بالتالي يجد هذا الصنف من الأسر نفسه أمام أشكال مختلفة من عنف الآباء ضد الأبناء وتزداد حدة هذا العنف بروزا ووضوحا كلما استمرت الحياة الزواجية خارج نسق الاتفاق على الطريقة النموذجية والسليمة لتسيير الشؤون الأسرية مع الغياب المترافق لأصل الارتباط الوجداني بينهما على ضرورة حماية أبنائهما من الأخطار النفسية والسلوكية الناجمة عن العنف الممارس ضدهم والتصرفات الفضة التي يتلقاها الأبناء وتبدو لنا واضحة في ملامح الجو الداخلي للأسرة، حيث أن

استمرار هذا الوضع يؤدي إلى تكريس حالة دائمة من النزاع الأسري متعدد الأطراف ويؤثر مباشرة في مستوى التوافق الزواجي.

عندئذ يجد الطرفان الفضاء متاحا أمامهما لترجمة سلوكات اللاتوافق بينهما بانفراد كل منهما دون تشاور مع الآخر إلى فرض نمطه ونسقه التربويين، بالأليتين الفكرية والسلوكية فيجد الأبناء أنفسهم ضحايا حالة دائمة من الخلل في تسيير الشؤون الأسرية، فتختلف اختلافا جوهريا معاملة الأم لهم والتي تكون على منطق متعارض مع طريقة الأب وتعامله معهم، وقد تستمر هذه الحالة في الامتداد الزمني والانتشار الفضائي وتختلف طرق استجابة هذه المعاملة مع تلك الاستجابة المتناقضة من قبل الأبناء فلا يستطيعون عندها إبداء الاستجابة المتوافقة مع الطريقتين المتناقضتين للآباء والأسلوب المرغوب إبداؤه من قبلهم، وعلى هذا الأساس تمتد القطيعة بين الزوجين، ويلحق أثرها بالأبناء.

من هنا تؤول الأوضاع في نهاية المطاف إلى عنف دائم وثابت من الآباء نحو الأبناء، فيعمد الأبناء إلى إبداء سلوكات رمزية بعدم وجود توافق زواجي يجدان تجسيده في ممارسة العنف ضد الأبناء وهكذا تتشكل دائرة رمزية من السلوكات والمواقف غير المتوافقة بين الأبناء والآباء تجعل الأبناء في حالة من الارتداد والاستلاب يعجزون من خلالها عن التكيف مع هذا الخلل المستمر في تسيير الشؤون الأسرية، ومن هنا وبناءً على ما سبق من عرض لأهم العوامل المؤثرة

والأسباب عنف الآباء ضد الأبناء وتأثيراته في التوافق الزواجي نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يؤدي استمرار عنف الآباء على الأبناء إلى تراجع وضعف التوافق الزواجي؟

وبناءً على التساؤل الرئيسي السابق نطرح التساؤلات الفرعية الآتية:

1.هل يؤدي عنف الآباء ضد الأبناء في الأسرة النووية الحضرية إلى ضعف أو تراجع التوافق الزواجي؟

2.هل يعكس عنف الآباء ضد الأبناء وجود حالة من تقمصات رمزية لعدم وجود توافق بينهما حول نسق تسيير الشؤون الأسرية؟

3.هل يؤثر عنف الآباء ضد الأبناء باستمرار في عدم قدرة الأبناء على إبداء استجابة ايجابية نحو التوجهات الأبوية لهم؟

4.هل لعنف الآباء ضد الأبناء علاقة مباشرة وقوية بتداخل القيم بين التأثير العائلي والموقف الأسري في الحياة الأسرية ؟

4.1. الفرضيات:

بناءً على هذه التساؤلات الفرعية السابقة صيغت الفرضيات على النحو التالي:

1. يؤدي عنف الآباء ضد الأبناء في الأسرة الحضرية إلى ضعف وتراجع التوافق الزواجي.

2. يعكس عنف الآباء ضد الأبناء وجود مؤشرات غياب توافق بينهما حول نسق تسيير الشؤون الأسرية.

3. يؤثر استمرار عنف الآباء ضدّ الأبناء في عدم حصول استجابة الأبناء للتوجيهات الأبوية.

4. لعنف الآباء ضد الأبناء علاقة مباشرة بتداخل القيم بين التأثير العائلي والموقف الأسري في الحياة الأسرية.

5.1 المقاربة السوسيولوجية التحليلية:

نظرا لما تنطوي عليه هذه بالدراسة من أهمية واعتبار علمي وتطبيقي، فقد قررنا التعامل مع بعدها المنهجي بكثير من التدقيق العلمي للمكون المنهجي والذي نقصد به هنا المقاربة السوسيولوجية التحليلية، التي تقوم عليها هذه الدراسة من خلال إسقاط رؤية مفاهيمية بنيوية يستفاد منها في الجانبين النظري والتطبيقي من

الدراسة، فقد تم توظيف هذه القاعدة المفاهيمية في عرض الفصول الثلاثة في الجانب النظري ومن الجانب النظري أسقطنا أبعاد النظريات السوسيولوجية في الجانب الميداني المتعلق بتحليل الجداول وتوظيف هذه النظريات في تحليل معطيات الجداول وخاصة منها المركبة، ذلك أن هناك شبكة مترابطة تضم العمق المعرفي –النظري للإشكالية الذي تضمه متغيراتها ومؤشراتها وتضم أيضا المفاهيم الرئيسة لهذه النظريات الموظفة في الفصول الثلاثة وأخيرا ما يتعلق بتوظيف العمق النظري في التحليل الكمي في الجانب الميداني، وهي كلها من موجبات الدراسة التطبيقية المؤهلة بالقواعد العلمية المتفق عليها بين علماء المناهج [1].

أما المسألة الثانية التي لا تقل أهمية عن الأولى، فهي ما يتعلق بخصوصية هذه المقاربة التحليلية، فقد قررنا بعد التأمل في طبيعة العينة وإجراءات المعاينة وظروف الميدان والسياق الذي أدرجت فيه دراسة ظاهرة تعنيف الآباء للأبناء، أن نتخلى عن توظيف واعتماد النظريات الكلاسيكية الكلية لما تتميز به من التوسع والفضائية وعنايتها بكل العناصر التي تدخل في نسق كل نظرية منها، إذ لم تعد أغلب الدراسات المعاصرة تميل إليها، الأمر الذي جعلها نركز ضمن مقاربتنا السوسيولوجية للموضوع على بعض النظريات المعاصرة في حقل علم الاجتماع

[1] سمية الخشاب، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار المعارف، القاهرة، 1983، ص136.

التي تتناول الصراع الأسري والسلوك العدواني للآباء واضطراب الثقافة الأبوية وتداخل الأنماط الفرعية في ضبط السلوك وتقييده.

فقد رأينا أنه من الأصوب والأجدر علميا في مثل هذا النوع من الدراسات التي تحتاج إلى دقة إحاطة وتوسع في المداخل واستجماع للمعطيات ما أمكن قبل الخروج بالنتائج النهائية، الذهاب نحو اختيار منظم وعقلاني للنظريات التطبيقية التي تم العمل بها من قبل في الحالات الشبيهة بالحالة التي ندرسها في هذا السياق وهو الاختيار الذي تركنا من أجله التعامل مع النظريات الكلاسيكية الكبرى، فالتركيز على الحالات هو تركيز على جودة البحث العلمي واهتمام أكثر تعمقا في حدود وظروف الظاهرة المدروسة دون تمييع ولا تضييع لمكوناتها الفاعلة والمؤثرة في المجريات التي نحن بصدد التعمق في استجلائها تأثيراتها في السلوك الأبوي العنيف.

وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا فقط على ما يسمى **النظريات السوسيولوجية المعملية**، أو نظريات الحالة)//(**Les théories qui traitent des cas a part**) على حد تعبير رأي **ريمون بودون (Raymond Boudon)** تلك التي تتخصّص بدراسة جانب محدّد من جوانب التكوينات الأسريّة [1]، ومن كل النظريات التي اطلعنا عليها

[1] سمية الخشاب، **مرجع سابق**، ص 156.

ووقفنا على جهازها المفاهيمي فقد استقر رأينا في الأخير على اختيار وضبط مجموعة النظرية التي تشكلت منها مقاربتنا السوسيولوجية في هذه الدراسة وهي على التوالي:

1-نظرية اختلال الأدوار الأسرية:

لقد جاءت هذه النظرية نتيجة الخلاصات الميدانية النهائية التي جمعت بين جهود علماء اجتماع الأسرة وعلماء النفس العائلي وعلماء اجتماع التربية، والتي اجمع أصحابها على ان نقطة التحول الكبرى في الأسرة المعاصرة هو اختلال نظام تقسيم وتوزيع الأدوار والذي يحدث حالة من التثبيط في سيرورة العلاقات الاجتماعية بين الأطراف التي يقع عليها إرث تسيير الشؤون الأسرية، وبالتراكم والتداول تكبر دوائر الصراع في الوسط الّأسري وتبقى مفتوحة على آماد جديدة ما لم يتم تدارك العناصر الأولى التي تسببت في اختلال العلاقات الأسرية [1]، وقد جاءت أعمال عالم الاجتماع الأمريكي "**آلبير مينوشين**" **(Albert Minuchin)** سنة **1974م** لتضع مستوى البحث الأسري السيسيولوجي على مسار جديد تم من خلاله الابتعاد عن النظريات الكلاسيكية ومركز على دور النظريات المختصة في

[1] مأمون طربية، **في بيت أبي ضربت**، قراءة اجتماعية في ظاهرة العنف على الأطفال، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2013، ص ص 52 – 53 .

البنية الأسرية وخاصة دراسة الخلل والاضطراب في الحياة الأسرية وانعكاس هذا الخلل في القواعد التربوية المتعبة من قبل الآباء في التعامل مع الأبناء [1].

ويرى "**آلبير مينوشين**" أن نمط العلاقات الأسرية قوامه ثلاث قوى رئيسة في البناء الأسري وهي على التوالي: العلاقة أهل –أهل، ثم العلاقة الأهل –الأبناء، ثم العلاقة الأبناء –الأبناء، ويرى هذا الباحث أنّ هناك بعض العائلات والأسر يمكن أن تفقد أدوارها ذاتيا فتضطرب أحوال النظام الاجتماعي داخلها وتبرز شدتها من خلال التوترات المضاعفة وقد تأخذ انعطافات خطيرة بتبني الآباء لسلوكات عنيفة بحق الأبناء، وهي الظاهرة التي اعتبرها شديدة الانتشار بين الأسر الأمريكية، فتفقد الأمومة والأبوة وبراءة الطفولة رمزيتها الأخلاقية والتربوية [2]، فتتعرض للطمس والذوبان وتتبدل وظائفها ومضامينها وتذهب في غير مسارها الطبيعي، فينقطع الزوج عن الزوجة والوالدين عن الأبناء ويتأثر الأبناء بهذه الأجواء فيتنازعون فيما، و"عندما تدخل الأسرة في صراع أدوار وأزمة علاقة بين أفرادها نصبح هنا أمام أسرة غير مستقرة، ومع اختلال التوازن في العلاقات القائمة تظهر بوادر عنف من الأب تجاه الأبناء وعندئذ تعيش الأسرة في أطوار العنف الأسري نتيجة لافتقادها الانسجام وشيوع الخلافات المستمرة، وقد تمتد آثار التوتر القائم إلى المدرسة والجيرة

[1] الخولي سالم الخولي، **الأسرة والتربية والمجتمع**، ط2، دار جوانا للنشر، القاهرة، 2015، ص130.

[2] جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجية العنف**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص99.

والحي..... حيث سيظهر على أفراد هذه الأسرة المفككة مظاهر الاضطراب النفسي والتشتت الذهني" [1].

2-نظرية العنف الاجتماعي -الأسري للأمريكي William corby:

تقوم هذه النظرية باعتماد منهج فهم وتحليل الظاهرة بتفسير عوامل تأثير الواقع الاجتماعي على ظاهرة العنف في الوسط الأسري، حيث بين عالم الاجتماع الأمريكي **William corby (1989)** وجود ثلاثة عوامل اجتماعية رئيسة ذات علاقة بمسألة العنف الأسري وهي :

أ - **العامل البيئي:** اعتبر أن البيئة السليمة تساهم في وجود أطفال أصحاء، وحينما نقول بالبيئة نعني بذلك الأسرة المستقرة، الحياة المدرسية غير المتوترة، الوسط الاجتماعي الثقافي الآمن، حيث من شأن هذه الأجواء الهادئة أن تساهم في نشوء جيل خال من التوتر والعنف، بينما العكس من ذلك كيان أسرة مضطرب، مدرسة متوترة، مجتمع غير آمن يمكن أن يزيد من احتمال ظهور العنف بصورة ملحوظة[2].

ب - **العامل الثقافي: يرى أنه** لا زالت هناك أوساط اجتماعية تأخذ بثقافة متراخية تقوم على مفاهيم القوة والتحدي وعدم الخضوع عبر مفهوم الغلبة

[1] عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص181

[2] رجاء مكي وآخرون **العنف الأسري ودوافعه**، ط2، دار الشروق، عمان، 2009، ص111.

والانتهازية، مثل هذه الانطباعات تترك تأثيراتها على الأفراد ومسار حياتهم وتصرفاتهم، فتصبح هنالك مبادئ تعزز من ضرورة استخدام العنف والانتهازية والوصولية، فمفاهيم الرجولة في البيت تكون اتجاه الزوجة والأبناء بفرض الهيبة والسلطة، وإلا قامت الفوضى وحصل الانقلاب، وخارج الوسط الأسري تكون بالحذر وتجاوز حدود الآخر وعدم الثقة المطلقة .

ج – **العامل التربوي والتنشيئي:** يرى **وليام كوربي** بأن المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتدني والفقر والبطالة والعوز هي مؤشرات قوية ترجح احتمال ظهور حالات العنف وارتكاز أصحاب هذا الرأي على نزعة تصورية تعتمد على الحكم المسبق والشائع بين الناس مفاده أن من يقوم بأعمال عنف هو بطبيعة الحال ذلك القادم من بيئات اجتماعية دنيا [1].

3– نظرية التعلم الاجتماعي –الأسري:

في هذا السياق ترى نظرية التعلم الاجتماعي –الأسري أن بعض حالات العنف تنتج عن التنشئة المتسلطة وبالأخص سيطرة الضوابط الاجتماعية الصارمة في الوسط الأسري ومحاولة فرض نسق من التشدد في التوجيه والتدريب على اكتساب القيم بين الآباء والأبناء.. باعتبار أنّ السلوك الأبوي العنيف هو سلوك

[1] علي أسعد وطفة علي جاسم الشهاب، **علم الاجتماع الأسري**، المؤسسة الجامعية للدراسة، بيروت، 2004،ص110

مكتسب كباقي السّلوكات الأخرى وله أسبابه وحالاته ونتائجه، وهو في بعض التكوينات الأسرية المنغلقة أحد مصادر الاختلال والاضطراب في بنية السلوك الاجتماعي، وخاصّة لدى بعض الفئات الهشة والحساسة في البناء التنظيمي للأسرة، على غرار ما تمت معاينته ميدانيا منذ بداية الدراسة التطبيقية [1].

لقد حدّد رائد هذه النظرية "**آلبير باندورا**" **(Albert Bandura)** [2] " ثلاثة مصادر رئيسة للسلوك العنيف في المجتمع الحديث وتتمثل هذه المصادر في تأثير الأسرة والثقافة الفرعية والاقتداء بالنموذج الرمزي وهذه المصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة، فالمصدر الأول والرئيس في تعلم الأفراد في الوسط الأسري للسلوك العنيف حيث يتعلمون المعايير والقيم التي تبين أن العنف هو الأسلوب الأمثل في مواقف معينة، كما يتعلم البعض أن العنف هو الطريق الوحيد للحصول على ما يريدون وربما يتعلم البعض أن يكونوا ضحايا للعنف، أما المصدر الثاني للعنف وكما أشار صاحب النظرية فهو تبني قيم الثقافة الفرعية للعنف.

يرى أن أعلى معدلات السلوك العنيف توجد في البيئات التي تسود فيها النماذج العدوانية، والتي تعد العدوانية فيها صفة مميزة جديرة بالاحترام، حيث

[1] محمد السيد فهمي: **العنف الأسري –التحديات وآليات المعالجة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط3، 2016، ص 89.

[2] محمد السيد فهمي، **العنف الأسري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص113.

تكتسب المكانة في إطار الثقافة الفرعية للعدوان من خلال المهارة في الشجار... أما المصدر الثالث لسلوك العنف فيتمثل في الاقتداء بالنموذج الرمزي في وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون، حيث يرى الجمهور يتعلم السلوك العدواني من مشاهدة العنف المقدم في التلفزيون، وأنه تحت ظروف معينة يضع نموذجا للسلوك بعد مشاهدة الشخصيات التلفزيونية العنيفة" [1].

بالتالي فإن دراستنا لظاهرة عنف الآباء على الأبناء وأثره على التوافق الزواجي –الأسريتتم بناءً على مضامين النظريات السوسيولوجية المشار إليها وهي التي ستتبلور في ضوئها معالم المقاربة السوسيولوجية النهائية، وتتميز هذه المقاربة بما يلي:

1–أنها تعتمد على توظيف قواعد ثلاث نظريات سوسيولوجية تطبيقية في مجال العنف الأسري واضطرابات السلوكات العدوانية الموجهة إلى الأبناء، وهي نظريات تناولت حالات شبيه بالحالات التي ندرسها في مجتمعنا.

2–مفردات هذه النظريات هي نفسها المفردات التي ضبطناها وسقناها في البناء النظري لهذه الدراسة وبالتالي حققت تجانسا مفاهيميا بين هذه النظريات

[1] مديحة احمد عبادة وآخرون، **العنف ضد المرأة**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص103.

والعمق النظري –المعرفي، من خلال العمل التطبيقي المركز في الوضعية في المجتمع الجزائري.

3- أنها كلها نظريات متخصّصة في الحالات المقيدة بظروف الزمان والمكان على غرار تركيز دراستنا التطبيقية وكونها بعيدة كل البعد عن استخدام قواعد النظريات السّوسيولوجية الكبرى الكلاسيكية.

4- كونها في مضمونها الدراسي –التحليلي تعتمد دائما التشخيص الدقيق لمكونات الحالات المدروسة قبل الدخول[1] في اعتماد نتائج الدراسة الاستكشافية الأولية، ثم الانتقال إلى تحليل الحالات المدروسة وفق مقاربة سوسيولوجية متجانسة توظيف النظريات الثلاث (في مثل حالتنا) دفعة واحدة لكونها تدرس جوانب كثيرة من الظاهرة المتعلقة بالعنف الأبوي.

[1] معن خليل، العمر، **علم اجتماع العنف**، 1ط، دار الشروق، عمان، 2010، ص113.

6.1 تحديد المفاهيم:

1.6.1: تعريف العنف:

أ. لغة:

يعرف **ابن منظور** في لسان العرب أن العنف هو «الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عنف به، وعليه عنفا وعنافة وعنفه تعنيفا، وهو عنف إذا لم يكن رفيقا في أمره، وعتنف الأمر أخذه بعنف وعتنف الشيء كرهه، والتعنيف التعيير واللوم، وفي الحديث إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ويعنفها والتعنيف التوبيخ والتقريح واللوم»، وعرفه صاحب **المعجم الوسيط** بأن مصدره هو فعل "عنف به وعليه عنفا، وعنافة أخذه بشدة وقوة ولامه وعايره فهو عنيف، وعليه عنفه: أعنفه: اعتنف الأمر أي أخذه بعنف وأتاه ولم يكن له علم به، ويقال اعتنف الطعام وفلان المجلس : تحول عنه، وعرفه **جابر عبد الحميد وعلاء الدين كفافي** "بأن العنف هو العدائية والغضب الشديد عن طريق استخدام القوة الجسدية الموجهة نحو الأشخاص والممتلكات".

من جهته عرفه المختص في اللسانيات الباحث السوري **جميل صليبا** في معجمه الفلسفي بأن العنف بطبيعته "مضاد للرفق ومرادف للشدة والقسوة[1]، والعنيف هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضا عليه من

[1] كمال سالم أحمد، **الوجيز في علم اجتماع العنف**، دار الأحمدية للنشر، عمان الأردن، 2007، ص69.

الخارج، فهو بمعنى ما فعل العنيف"، أما من حيث أساس الضبط العلمي للمفهوم فإن كلمة عنف violence مشتقة من الكلمة اللاتينية violentia والتي تعني إظهار غير مراقب للقوة واستخدام متعمد للرد على القوة".

ب. تعريف العنف اصطلاحا: يقول **فيليب ريمون philippe Raymond** «ندعو عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حركة الآخر وتحاول أن تحرمه التفكير والرأي والتقرير، وتنتهي خصوصا بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة لمشروع يمتصه ويكتنفه دون أن يعتبره كعضو حر وكفئ»، ويذهب **آلان بيرو Alain perroux** إلى القول بأن «العنف يحدث كلما يلجأ شخص أو جماعة تتوفر على القوة إلى وسائط بقصد إرغام الآخرين ماديا على اتخاذ مواقف لا يريدونها، والقيام بأعمال ما كانوا ليقوموا بها لو لا ذلك»، كما يرى **جورج لافو Georges Laffont** "أن العنف هو جميع أشكال الضغط والسيطرة والاستغلال، شريطة أن تصل إلى حد اللمس أو التهديد يمس الأفراد والجماعات جسديا"، أما **أحمد زكي بدوي** فيرى أن العنف هو "استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة ما"[1].

[1] – منال محمد عباس، **العنف الأسري رؤية سوسيولوجية**، دار العزة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص114.

ج. تعريف العنف إجرائيا: بناءً على طبيعة ونوعية هذه الدراسة فإن تحديدنا لمفهوم العنف وفق معطياتها: "هو كل سلوك يعتمده صاحبه أو مقترفه أو من حرّضوه على فعله بالرضى أو بالقسر على الشدة والإكراه والتجاوز الأخلاقي والبدني ليلحق الضرر والأذى والنكاية بالأبناء سواء كان هذا السلوك العنيف فيزيقيا أو سيكولوجيا وما لحق بهما، ونعتبر عنفا كل شكل من أشكال الضرب والضرب المبرح، العقاب البدني، السب والتهديد، والإهمال المادي والمعنوي..الخ، وهذا بغض النظر إذا كان المقصود من وراء ممارسته حرصه على فرض قواعد التربية والتأديب أو بعكس ذلك كأن يسعى لأجل الانتقام والتشفي .

2.6.1 تعريف التنشئة الاجتماعية:

أ.اصطلاحا : الملاحظ أن عبارة "التنشئة الاجتماعية" المتداولة كثيرا بين كثير من اختصاصي مختلف فروع العلوم الاجتماعية هي لفظة حديثة العهد نسبيا، حيث استخدمت في بداية الثلاثينات مع انتشار صدى أعمال مدرسة فرانكفورت النقدية، بعد سؤال استفهامي طرحه علماء اجتماع تلك المدرسة: كيف يمكن للفرد أن يصبح عضوا في المجتمع ؟!، و كان فحوى هذا الانشغال العلمي سبق وأن طرحه بمعنى آخر **إميل دوركايم Emile Durkheim** في كتاب له معروف[1] بعنوان

[1] مازن أحمد الشمبري، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، دار الدردلين للنشر والتوزيع، مسقط، 2003، ص118.

Education et Sociologie المنشور نهاية القرن التاسع عشر، مع أن هذا الأخير لم يستخدم آنذاك لفظة التنشئة الاجتماعية وإنما استخدم لفظ التربية **Education**، حيث رأى أنه بفضل التربية ينتقل الأفراد إلى بناء المجتمع وهو يتألف من مجموعة من المعايير الاجتماعية و الثقافية التي تؤمن التضامن بين الأفراد و تمارس عليهم الإكراه بنسب متفاوتة.

والتربية (التي لا تحمل معنى التنشئة) حسب **إميل دوركايم Emile Durkheim** هي " ذلك الفعل الذي تمارسه الأجيال الأكبر سنا على الأجيال الغير مؤهلة بعد للحياة الاجتماعية، وتهدف التربية إلى تطوير بعض الجوانب النفسية والثقافية والأخلاقية عند الطفل والتي يتطلبها منه المجتمع السياسي العام، والوسط الذي ينتمي إليه بشكل خاص"، ومن جهته يعرف **غي روشي Guy Rocher** التنشئة الاجتماعية بأنها "السيرورة التي يكتسب عن طريقها الفرد، ويستنبط طوال حياته العناصر الاجتماعية والثقافية السائدة في محيطه التي تدخل في بناء شخصيته، وذلك بتأثير التجارب عليه وكذا العوامل الاجتماعية المؤثرة فيه، ليستطيع التكيف مع البيئة الاجتماعية حيث يعيش"[1] .

[1] مصطفى محمد الغيتي، **سوسيولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار المستقبل، بيروت، لبنان،2009، ص 110

ب. إجرائيا: التنشئة هي عملية تعليم وتعلم وتربية، تقوم على التفاعل الاجتماعي وتهدف إلى اكتساب الفرد طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا سلوكات ومعايير وقيم واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته، والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطباع الاجتماعية وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية

3.6.1 تعريف التنشئة الأسرية:

أ. اصطلاحا: التنشئة الأسرية هي جزء من التنشئة الاجتماعية " وهي التي تقوم بها الأسرة اتجاه الفرد بغية تطبيعه وتكييفه في كافة جوانبه الشخصية والجسمية والنفسية والانفعالية والاجتماعية لتحقيق الاندماج الاجتماعي، والأسرة هي "أهم المؤسسات الاجتماعية لأنها أول جماعة يتلقى فيها الفرد أساليب التنشئة وخاصة في السنوات الخمس الأولى للطفل، والتي يعتبرها علماء النفس والتربية المؤثر الأكبر في تشكيل شخصيته وطباعه التي تبقى معه طوال حياته، وفي كل النواحي الجسمية، العقلية، الوجدانية والحلقية والنفسية "[1].

ب. إجرائيا: نقصد بها نوعية التربية أو التنشئة التي يتعرض لها الأبناء من خلال المواقف والتفاعلات الاجتماعية المختلفة، الايجابية والسلبية داخل الأسرة، خاصة

[1] محمد شفيق زكي محمد، فتحي عكاشة، **مدخل الى علم النفس الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، 108

مع الوالدين، وتعتمد على أساليب مقصودة وأخرى غير مقصودة، بعضها ايجابي يؤدي إلى النحو السليم والمتكامل للأبناء والبعض الآخر سلبي قد يدفع إلى الانحراف.

4.6.1 تعريف التغير الاجتماعي:

أ.اصطلاحا: التغير الاجتماعي هو "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير الاجتماعي على هذا النحو ينصب على كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بناءه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها ". والتغير الاجتماعي " يشير إلى نمط العلاقات الاجتماعية والأشكال الثقافية في وضع معين تطرأ عليها أو يظهر عليها التغير أو الاختلاف خلال فترة معدد من الزمن "كما يعرفه الباحث الألماني "**كارل جنزبيرغ**" **Karl Genzberg** على أنه "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل أو الجزء في الشكل أو النظام الاجتماعي، ولهذا[1] فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن "

[1] كمال مرسي محمد، **التغيير الاجتماعي**، مجلة جامعة الزقازيق، المجلد 6، العدد11، 2008، ص118.

.ب. إجرائيا: هو كل تحول أو تغير يقع في المجتمع خلال فترة زمنية محددة ومقدرة بفعاليات التأثيرات الهيكلية والمادية وطبيعة النشاط الاقتصادي، سواء كانت طويلة أو قصيرة، يحصل من خلالها بروز اتجاهات فكرية وسياسية وتنظيمية على مستوى الإدارة والتسيير، ينتج عنها وبسببها تغير على مستوى مكونات رئيسة وفرعية في بناء المجتمع ومؤسساته، كظهور ضغوط وممارسات تنظيمية تتبلور من خلالها صورة الأسرة الزواجية الحديثة (محل دراستنا)، ومستوى التركيبة الثقافية والفكرية – السلوكية التي تحيط بها، كزيادة المستوى التعليمي وخروج المرأة للعمل، الناتج عن التحضر وتطور ميادين النشاط الاقتصادي.

7.6.1 التعريف الاجرائي للأسرة الحضرية: هو نمط أسري نشأ وتكيف مع خصائص البيئة الحضرية من حيث نمط الأسرة وشكله النووي ووظائفها الاجتماعية وتموقعها البيئي وطبيعة العلاقات الداخلية والخارجية التي تنظم سياقها العضوي، وتعد حضرية كونها تتعامل مع معطيات الوسط الحضري، كثافته وتخصصه العمراني وأدواره وسياقاته، ولا يعني إطلاقا أن تكون الأسرة حضرية أو محدودة العدد إذ لا شأن للنمط الحضري بالتدخل لتحديد عدد الأبناء الخاصين بكل أسرة.

8.6.1 التعريف الاجرائي التوافق الزواجي الأسري: هو ذلك النسق من التوافق النفسي –الاجتماعي الذي يضبط العلاقة بين الزوجين ويجعلهما على مستوى عال

من التعاون الأسري والتساند والأداء المنسجم فيما يتعلق بالأدوار الملقاة عليهما ويكون التوافق عادة علاقة من علاقات تحقيق الاتساق بين النظرة للعلاقة الزواجية والظروف المادية التي تسمح لهما بتحقيق الألفة الاجتماعية كاملة.

تحديد مفهوم عنف الآباء:

ادرة من قبل أحد أو

ن منها الاعتداء

ياء وغيرها). أو التهديد

سي كالاعتداء الجنسي

أو الحرمان

مان الكحول والأمراض

ف الأسري والحد منه.

لبلد ومن عصر

اهرة بل يتعداها ليشمل

ختطاف أو الحبس غير

تها منظمة الأمم

[1] محمد عبد المحسن، **الأسرة و التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي**،ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص99.

35 في المائة من
الجنسي من الشريك
حول العالم قد
بعض الدراسات
ن للعنف الجسدي
حميم في حياتهن
العنف الأسري بأنه
ء **الحميميين أو**
سابقين من الذكور
سابقين وأفراد الأسرة
عنف الأسري عندما

التعريف الاجرائي لعنف الآباء: هو كل الأشكال والأنماط من التعابير والسلوكات والتصرفات التي يبديها الآباء تجاه أبنائهم في تعاملهم معهم، بحيث يقومون بإرفاق تصرفاتهم وتعابيرهم الموجهة لبنائهم بحركات مختلفة تتضمن إيذاءات بدنية

[1] محمد عبد المحسن، **مرجع سابق**، ص103.

كالضرب والصفع والركل والدفع أو استعمال آلات وأدوات تحدث ألما عند الضرب بغرض الشعور بتحقيق الرضى النفسي للآباء.

تحديد مفهوم القيم الاجتماعية:

إن مفهوم القيم من أحد المفاهيم المعقدة والمتغيرة وبذلك تعددت إزاء تعريفه الآراء حيث تمت معالجة هذا المفهوم من أكثر من زاوية ووجهة نظر حيث نجد من يفترض أن قيمة الشيء كامنة في ذاته و تعبر عن طبيعته وهي بذلك " أي القيم " مستقلة عن ذات الإنسان، في حين يرى الاتجاه السيكولوجي أن قيم الأشياء بأنها تقدير ذاتي يشتق من ذات الشخص المتفاعل مع خبراته [1]، و القيم هي ذلك العدد من المثل العليا الأساسية التي تفسر السلوك العقلي للأفراد، وهي عبارة عن اختيار يقوم به الإنسان في مختلف ميادين الحياة التي تضم اتجاهاته الأساسية وميوله العميقة والأشياء التي تحظى منه بالاحترام والتقديس، والقيم تتأثر بالأساس الثقافي للمجتمع الذي يتفاعل فيه الفرد وما يتضمنه هذا الوسط من نظم وتقاليد وعادات اجتماعية وأنماط سلوكية، ثم التوافق عليها في سياق تاريخ الجماعة حتى أصبحت جزءا من التراث الثقافي والحضاري [2].

[1] لطيفة طبال، **الدلالة السوسيولوجية للقيم**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 6، 2016، ص 66.

[2] عبد الحميد مري، **قيم الشباب العربي**، دراسة لتحليل مضمون السيرة الذاتية لمجموعتين من طلاب الجامعة في كل من مصر والكويت، الملتقى الدولي الأول لعلم النفس الاجتماعي في مصر، 1985، ص 16.

كما أنها الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من الجماعة والتي تحددها الثقافة القائمة مثل التسامح والحق والقوة وهي أداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار بالمجتمع[1]. ويمكن تعريفها أيضا على أنها تلك الخصائص أو الصفات المرغوب فيها من الجماعة وتوجه سلوكهم، وهي التي تخبرهم الفرق بين الحلال والحرام أو الصحيح والخطأ والجيد والسيء والتي تحددها الثقافة القائمة مثل التسامح والحق والعدل والامانة والجرأة والتعاون والإيثار والقوة وهي أداة اجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي والاستقرار بالمجتمع.

9.6.1 التعريف الاجرائي القيم الاجتماعية: هي القيم الأسرية هي مجموعة الرموز والمعاني والتصرفات والالتزامات التي يتم احترامها وتطبيقها وتنظم الحياة الأسرية في ضوئها لتسيير الفضاء العلائقي للأسرة حيث تعد المادة الأساسية [2]التي تمتد من خلالها القيم المتبادلة بين أفراد الأسرة والحدود الكاملة التي تضبط مستويات الأداء وطبيعة التصرفات المنتظر حصولها من أطراف الأسرة، والتي تعطي انطباعا مشتركا بالاتفاق والاشتراك حول كل معاني ورموز القيم.

10.6.1 التعريف الاجرائي الصراع النفسي الأبوي: هو حالة نشوز في البناء النفسي العلائقي الذي يكون قائما عادة على عوامل مختلفة تتعدد وتتنوع حسب

[1] أحمد المكارمة، **التنشئة الاجتماعية وتشكيل العقل السياسي في الوطن العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، 2019، ص 291.

[2] عبد الحميد مري، **نفس المرجع**، ص22.

العوامل الغالبة عليه ويؤدي الصراع النفسي الأبوي إلى حصول قطيعة بينهما تؤثر تأثيرا مباشرا في حدود التعامل وطبيعة التصرفات وانتفاء الاتفاق الوجداني بينهما وقد تزداد حدته وتتراجع بسبب موقفهما من الصراع وبحسب المخارج المتاحة للتعامل مع تبعات الصراع بينهما.

تحديد مفهوم الطلاق:

يُعرّف الطلاق لغةً بما يأتي: التحرّر من الشيء والتحلّل منه: وجمعه: أطلاق، والفعل منه: طَلَقَ، فيُقال: طلق المسجون؛ أي تحرّر من القيد، وطُلّقت المرأة من زوجها؛ أي تحلّلت منه، وخرجت عن عصمته. الانشراح والبسط والعطاء: وذلك حين يُقال: طلق يده بالخير؛ أي بسطها وبذلها للعطاء، وطلقه مالاً؛ أي أعطاه إياه[1].

الطلاق هو انفصال أحد الزوجين عن الآخر، وعرفه علماء الفقه بأنه "حل عقد النكاح بلفظ صريح، أو كناية مع النية، وألفاظ الطلاق الصريح هي: (الطلاق، والفراق، والسراح). والكناية هي: "كل لفظ احتمل الطلاق وغيره" مثل: ألحقي بأهلك، أو لا شأن لي بك، ونحو ذلك. فإن نوى به الطلاق وقع وإلا فلا. وطريقته أن ينطق

[1] رجاء مكي وآخرون، **مرجع سابق**، ص112.

الرجل السليم العقل كلمة الطلاق أو) يمين الطلاق (أمام زوجته في حضورها، أو في غيابها، أو ينطقها أمام القاضي في غيابها وفق شريعة الإسلام وأغلب مذاهبه[1].

يُعرّف الطلاق اصطلاحاً بأنّه: إزالة عقد النكاح بلفظٍ مخصوصٍ، أو بكلّ لفظٍ يدل عليه، والنكاح الذي يُعتبر به الطلاق هو النكاح الذي وقع صحيحاً بكلّ شروطه وأركانه، والأصل فيه أن يكون بيد الزوج وحده، ولذلك جاء في بعض تعاريف الطلاق أنّه قطع النكاح بإرادة الزوج، ويصحّ أن يُنيب ويوكّل غيره بالطلاق، ويصحّ دون إنابةٍ، وذلك للقاضي وحده[2].

1.6.1 التعريف الاجرائي الطلاق: هو انفكاك رسمي للعقد الاجتماعي والقانون الذي يحدد طبيعة العلاقة الزواجية بين الزوجين وهو يعني نهاية العلاقة العاطفية والاجتماعية والوجدانية بينهما بما يجعل كل طرف حر من اي التزام تجاه الطرف الثاني.

[1] أبو المعالي الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم**، مكتبة إمام الحرمين، مكة، 2001، ص 221.

[2] وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية** (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الصفوة، جزء 29، 1993، ص55

تحديد مفهوم النشوز:

النُشوز هو مصطلح في القرآن الكريم يدور معناه في اللغة على العلو والارتفاع، ومنه النشَز والنشْز: المكان المرتفع من الأرض، وأنشزتُ الشيء إذا رفعته عن مكانه. واستعير هذا المعنى الحسي للدلالة على ترفع المرأة أو الرجل واستعلائهما أو امتناع المرأة أو الرجل من أداء حق الزوج/ الزوجة أو إساءة العشر.

ورد لفظ النشوز في الآية الأولى (النساء 34) المعروفة بآية القوامة، وهي تأتي بعد آية النهي عن تمني ما فضل الله به الرجال والنساء بعضهم على بعض (وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً) [1]، والتي تتكامل من حيث المعنى مع آية القوامة لما بين التفضيل والقوامة من علائق. والآيتان معا تؤسسان لكيفية ضبط العلاقة بين الرجال والنساء في ظل التكامل الوظيفي والتميز الطبيعي اللذين يحكمان هذه العلاقة. ويأتي النشوز في الآية الثانية (النساء 128) صفة للرجل الذي سمته الآية بعلا، لما لهذا اللفظ من دلالة على معنى الغلظة والاستعلاء، المناسب لمعنى النشوز. وهي تأتي بعد آية الاستفتاء في أمر النساء (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ

القرآن الكريم، **سورة النساء**، الآية 34.

فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاء اللَّاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً) [1]، والتي نزلت في أمر يتامى النساء اللاتي لا يعطيهن الرجال ممن يكفلونهن ما فرض الله لهن من الميراث أو غيره من الحقوق المالية، والمناسبة بين هذه الآية والآية موضوع الدرس أن الجامع بينهما معنى النشوز والاستعلاء عما فرضه الله للنساء من حقوق، ويأتي بعد الآية تقرير حقيقة صعوبة العدل بين النساء، والنهي عن الميل في التعامل معهن في حال كراهة عشرتهن:(وَلَن تَسْتَطِيعُواْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاء وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلاَ تَمِيلُواْ كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِن تُصْلِحُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ غَفُوراً رَّحِيماً) [2]. وبذلك تكون الآية منسجمة مع هذا السياق الذي تعالج فيه حالة من حالات استعلاء الرجل على المرأة.

وبالنظر إلى سياق السورة كلها، نجد الآيتين ضمن مقطعين أساسيين في السورة يعالجان قضايا مرتبطة بالنساء وعلاقتهن بالرجال في حالات مختلفة ومجالات مختلفة كالزواج وما يرتبط به، والإرث وأحكامه. فالآية الأولى تأتي في المقطع الأول الذي تبدأ به السورة مقررة حقيقة وحدة الخلق التي تجمع النساء والرجال، وينقسم هذا المقطع إلى أقسام أو مجموعة من الآيات تبدأ بموضوع يتامى النساء

[1] مصدر سابق، الآية 128.

[2] مصدر سابق، الآية 129.

وواجبات الرجال اتجاههن، وما ترتب على ذلك من تشريع للتعدد في الزواج، ثم تنتقل إلى موضوع الإرث وإثبات حق النساء في الميراث، وتشريع أحكامه بالنسبة للنساء والرجال. ثم تأتي الآيات بعد ذلك بأحكام مختلفة تصحح أوضاعا غير صحيحة كانت المرأة تعيشها قبل الإسلام، وبتوجيهات وأحكام عامة وخاصة ترتبط بالزواج. بعد هذه الآيات تأتي آية النهي عن تمني التفضيل التي تشكل مفتاح آية النشوز الأولى. وبذلك تكون الآية منخرطة في سياق الأحكام المؤسسة للعلاقة بين النساء والرجال عامة، وبين الزوجين خاصة. أما الآية الثانية فهي تأتي ضمن المقطع الثاني من السورة المخصص لموضوع النساء والذي يبدأ من آية الاستفتاء في أمر النساء يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن، وينتهي بالآية الكريمة: (وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته وكان الله واسعا عليما) [1]، والآية تعالج ضمن هذا المقطع حالة من حالات الخلاف بين الزوجين، انسجمت مع ما ختم به المقطع من حديث عن الفراق. والملاحظ أن كل الآيات التي ارتبطت بموضوع النساء وعلاقتهن بالرجال في السورة، ركزت على معاني الائتلاف والتصالح، ونبذ الخلاف، رغم أن آيات منها عالجت مشاكل التنافر والاختلاف التي تقع بين الزوجين. ولتفسير ذلك يستدعي الأمر تدبرا في السورة ككل، ومقاصدها العامة، وخاصة فيما يتعلق بالمقاطع المخصصة لموضوع النساء. حيث يقود هذا التدبر إلى أن أحد المقاصد

[1] مصدر سابق، **الآية 130**.

الكبرى للسورة: إحقاق الحق والعدل لصالح فئات من المجتمع كانت مستضعفة في تصور الناس وأعرافهم قبل الإسلام، كاليتامى والنساء، ومما جاء في حقوق النساء قوله عز وجل:(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ النِّسَاء كَرْهاً وَلاَ تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُواْ بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ)، وقوله تعالى: (لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً)، ومما جاء في حقوق اليتامى، قوله عز وجل:(وَآتُواْ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلاَ تَتَبَدَّلُواْ الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ حُوباً كَبِيراً)، وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْماً إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيراً)، وكثيرا ما قرنت الآيات بين الفئتين، ورتبت على ذلك أحكاما خاصة (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تَعْدِلُواْ فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلاَّ تَعُولُواْ)، وقوله أيضا: (وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاء الَّلاتِي لاَ تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِهِ عَلِيماً)[1]. وفي سياق كل ذلك ركزت الآيات على التآلف بدل التخالف، والتصالح بدل التنافر،

[1] القرآن الكريم، **سورة آل عمران**، الآية 89-99-101-104

12.6.1 التعريف الاجرائي للنشوز: هو حالة من إنهاء العلاقة الزواجية مؤقتا نتيجة سوء التفاهم او صعوبة تحقيق التوافق الزواجي الدائم أو نتيجة المرض أو طوارئ أخرى كالسفر أو مشاكل العمل من أن يجد لها حلا مناسبا، لكن النشوز لا يحمل معنى انتفاء العلاقة الزواجية بينهما.

13.6.1 التعريف الاجرائي النفور الزواجي: هو حالة نفسية تؤدي بأحد طرفي العلاقة الزواجية إلى الابتعاد عن الطرف الثاني لسبب من الأسباب حيث يكون حاصل العجز عن الاتفاق، هو العامل الرئيس في وجود النفور مؤقتا أو دائما وقد تتعدد أسباب النفور كما قد تكون بسيطة وغالبا ما يكون النفور أثناء الحياة الزوجية داخل البيت وليس خارجه.

14.6.1 التعريف الاجرائي الأبناء المعنفون: هم الأبناء الذين يتعرضون بأي شكل إلى أنماط وصور من العنف الرمزي أو البدني المسلط عليهم من الأبوين إحداهما أو كلاهما، وتختلف نوعية درجة العنف الممارس على الأبناء بحسب طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء وحسب الظروف النفسية السائدة في المجتمع. ويركز علماء القانون والتشريع هنا الأبناء القصر الذين لم يصلوا إلى سن البلوغ[1].

[1] زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية وجذورها التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الأنماط العربي، لبنان، ط 1، 1976، ص180

15.6.1 التعريف الاجرائي الاستجابة القيمية للأبناء: هي السلوكات المتوقعة من الأبناء تجاه التعليمات والتوجهات الصادرة من الآباء اتجاههم حيث تكون هذه التعليمات متضمنة لمجموعة من القيم الأخلاقية والتربوية أو الدينية والتي يراد من خلالها تشكيل موقف قيمي ينتظر منهم تقبله والتشبع به وإبدائه من خلال مختلف المواقف السلوكية والتربوية والأخلاقية التي يكتشفون من خلالها عن استيعاب إيجابي واستجابة قيمية متوافقة مع الاتجاهات التربوية الأبوية.

16.6.1 التعريف الاجرائي أبناء تحت الرعاية: هي حالة نموذجية من الأبناء يكونون تحت الرعاية الاجتماعية نتيجة معاناتهم من ظروف خاصة أو وقوعهم ضحايا أعمال عنف واعتداء من قبل الآباء أو من قبل البالغين ويكونون على إثرهما في حالة معاناة وشدة نفسية، وهؤلاء يتم وضعهم تحت الرعاية بمرافقة والدية أو بغيرها، على أن تتولى هيئات الرعاية النفسية –الاجتماعية أمورهم إلى غاية تجاوزهم للظروف الصعبة التي يكونون عليها.

17.6.1 التعريف الاجرائي توتر العلاقة الأسرية: هي مستوى من مستويات التفكك في البيئة السلوكية داخل الأسرة وهذا التفكك يخلق حالة فراغ مؤقتة أو دائمة من دون أن يترك المجال أمام حلول نفسية تراجع الموقف وتصححه ولذلك فاستمرار حالة الفراغ الناتجة عن هذا التفكك تسبب مباشرة في هذا التوتر.

7.1: المناهج والتقنيات المعتمدة:

1.7.1 . المناهج المعتمدة:

أ . المنهج الوصفي التحليلي: يتضمن هذا المنهج جمع الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو موقف مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو الأوضاع، وهو يهتم أيضا بوصف الظاهرة والتعبير عنها كما وكيفا، حيث يهتم بتجميع الشواهد من الظروف السائدة فعلا، بغرض الوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع، والهدف من استعمال مثل هذا المنهج هو اختبار مضمون الفرضيات التي انطلقنا منها في هذه الدراسة، وقد استخدمنا هذا المنهج كمنهج رئيس في هذه الدراسة.

ب . المنهج الكمي:

اعتمدنا على المنهج الكمي نظرا لأهميته في تحديد معالم وضوابط موضوع الدراسة، وذلك من خلال قياس إجابات المبحوثين وجدولتها وقراءتها قراءة إحصائية مشفوعة بالتحليل السيسيولوجي، وقد ساعدنا هذا المنهج في جمع وتصنيف وتحليل البيانات الكمية تحليلا إحصائيا وسوسيولوجيا لموضوع الدراسة والمعطيات المتعلقة به، ووصف أفراد العينة وكذا الظاهرة وتحديد تكراراتها وأهميتها

من خلال جمع المعطيات وترجمتها إلى أرقام، لتحقيق اقتراب علمي مفصل عن الموضوع والدقة والوصول إلى نتائج علمية من خلال التعامل مع الأرقام والنسب.

2.7.1 أساليب تحليل البيانات والنتائج:

وهي أدوات التحليل الكمي المتمثلة في بحثنا هذا في:

النسبة المئوية (%)=$\frac{ك}{ن} \times 100$

3.7.1 الشروط التقنية لكيفية اختيار العينة:

أ. إجراءات المعاينة وتشكيل العينة:

نظرا لأهمية الدراسة التي قمنا بها للوقوف على طبيعة وخلفيات تعنيف الآباء لأبنائهم بما يخرج عن عادة التربية المعهودة بين الآباء تجاه أبنائهم، في سعي علمي منا لفحص العوامل والأسباب التي تجعل الآباء يتجاوزون حدود تربية الأبناء وممارسة التعنيف عليهم بطرق مختلقة، وعلى هذا الأساس فقد أخذنا مجموعة من الإجراءات المنهجية بعين الاعتبار في تحديد المعاينة وتشكيل عينة الدراسة، وقد التزمنا بالخطوات التالية لضبطها والتحكم فيها خاصة من حيث الترابط بين مكونات المقاربة المنهجية، وقد جاءت على النحو التالي:

-قمنا باختيار عينة الدراسة من الآباء الذكور فقط ممن يمارسون أشكالا مختلفة من التجاوز في تربية الأبناء تقوم على ممارسة صنوف من العنف القسري على أبنائهم لأسباب مختلفة حالة بحالة.

-يتم التركيز بدرجة أساسية على اختيار الآباء الذكور الذين يمارسون بكل تجاوز آداب التربية الأخلاقية مع أبنائهم وتكون العينة هنا مشكلة من الآباء الذين يعنفون أبنائهم المتمدرسين فقط والمصرّح بهم من قبل الإدارة المدرسية باعتبار أنها تقوم بتصنيفهم في خانة "**أطفال في خطر نفسي –معنوي**" ويخضعون لرعاية خاصة بمؤسسات انتمائهم التعليمي في كل من ولايتي الجزائر والبليدة حصريا.

-اختيار وحدات العينة أخذناه حصريا من ولايتي الجزائر والبليدة نظرا لوجود تجانس في الامتداد الجغرافي بينهما وكونهما يتضمنان خصوصية اجتماعية واحدة وخاصة من حيث التركيبة السكانية، كما أن الباحث يقطن في واحد من كبار الأحياء في شرق مدينة الجزائر ويشتغل في ولاية البليدة، فهو يمتلك نسيجا ثريا من العلاقات مع كثير من المواقع والهيئات والمؤسسات، مما يسهل عليه الاتصال الأفقي والعمودي بهذه الدوائر ويصل إلى جمع وحدات العينة الممكنة من خلال استغلال هذه العلاقات.

-بعد الحصول على القائمة الأولية وبالتتابع بين مؤسسة وأخرى في هاتين الولايتين، وبعد توسّط الإدارة المدرسية وتعاونها معنا، وبعد الاطلاع على تفاصيل الحالات

التي توصلنا بها، نقوم اولا بالتواصل مع رئيس جمعية أولياء التلاميذ على مستوى المؤسسات التعليمية التي تتواجد فيها بعض وحدات العينة المقصودة، ونسعى في سبيل تحقيق شروط علمية توافقية لتطبيق إجراءات البحث، لنحصل على موافقة جمعية أولياء التلاميذ رسميا بتطبيق إجراءات البحث، وقد تم بالفعل تحقيق حد مقبول من التعاون بيننا وبين الجمعية وتمّ تقديم استدعاءات من جهة أو الإتصال بآباء الحالات هاتفيا وبالتنسيق معهم يتم تحديد مواعيد لقاء واقتراح فكرة إجراء البحث معهم وقد حصلنا على الموافقة من بين الحالات المختلفة التي اتصلنا به وتواصلنا معها، وكنا في كل مرة نلقى تجاوبا من قبل الآباء نقوم بتطبيق إجراءات البحث والسعي لتحقيق تراكم في الحالات التي قبلت التعاون معنا بتطبيق إجراءات البحث المباشر معها، وبطبيعة الحال فقد كنا نستبق كل ذلك من خلال القيام بخرجات إلى المؤسسات التعليمية لمعاينة الوضعية النفسية –الاجتماعية لهؤلاء الأبناء عن طريق الجلوس في الفضاءات التعليمية التي يتواجدون فيها ونسجل عبر الملاحظة المباشرة (ولم نعتمد هنا الملاحظة غير المباشرة لمدى حاجتنا للاحتكاك بهذه الحالات)، ونجري معهم لاحقا بعد تحقيق أهداف تقنية الملاحظة المباشرة في الفضاءات التعليمية التفاعلية مقابلات منتظمة ولكن بصفة عابرة لعدم إشعار هؤلاء الأبناء انهم تحت الملاحظة المركزة وكونهم وحدات أساسية في عملنا هذا، وهو ما يكفل لنا ثلاثة عناصر مساعدة على البحث العلمي في مثل هذه الوضعيات: أولا

المرونة في التواصل معهم، ثانيا خلق جو من الحميمية والعاطفة الاجتماعية مع الأطفال، ثالثا تقريبهم منا لنتمكن من جمع كل المعطيات عنهم، كل ذلك يسهل علينا ضبط العلاقة البحثية بيننا وبين آباء بعض هؤلاء الأبناء ممن قبلوا بالتعاون معنا لتطبيق إجراءات البحث، علما وأننا قد استغلينا نتائج تطبيق تقنيتي الملاحظة المباشرة والمقابلة مع هؤلاء الأبناء لبناء وتشكيل استمارة الاستبيان المطبقة مع هؤلاء الآباء.

-كل الحالات التي قبلت التعاون معنا لتطبيق إجراءات الدراسة اختيرت عمليا من خلال اقترابنا من جمعية أولياء التلاميذ وبالتعاون مع الإدارة المدرسية التي وضعت تحت تصرفنا أخصائيي الاستشارة التربوية والاستشارة النفسية للتواصل معهم ومعرفة حصيلة ملفات هذه الحالات التي تتواجد ملفاتهم بين أيديهم، وهذا كله تم بموافاة واحترام إجراءات البحث بما يتناسب ووضعية كل مؤسسة تعليمية، وقد جنينا بذلك نتائج علمية ذات أثر في توجيه المضامين التطبيقية في هذه الدراسة وتسهيل العمل الميداني مه الآباء الذين تعاونوا معنا بقبول وانسجام.

-عينة الدراسة التي تشكلت تباعا من منطقة إلى أخرى بالتراكم، إنما حصلت بعد تحقيقنا لموافقة وتعاون من هذه الوحدات عن طريق عملية مسح تتبعي للحالات التي تمت معاينتها في مختلف المؤسسات التعليمية بين الولايتين، فعامل الزمن كان

وحده العنصر المؤثر والحاسم في تحديد مكونات مجموع الوحدات المستجوبة وتدخل في كل مرة أيضا ليحدد لنا الفترة الزمنية الكلية لإنجاز الدراسة وتحديد مدتها الزمنية باشتمال كل هذه الوحدات، وبطبيعة الحال كان لتدخل اعتبارات خاصة بهذه الوحدات الدور الأكبر في التأثير على أجواء إجراء الدراسة، وكانت المدة الزمنية لإنجاز كل مراحل الدراسة الميدانية سبعة عشر شهرا حيث أخذت منا الجهد الكبير للتنقل بين مختلف المناطق المستهدفة بين الولايتين ومراعاة قيامنا بتحفيز هؤلاء الآباء فكريا واجتماعيا وإبقائهم دوما متعاونين معنا حتى إتمام مشوار الدراسة الميدانية معهم.

–النوع الذي أخذناه بعين الاعتبار في تشكيل هذه العينة الدراسية هو من نوع **العينة الدراسية القصدية**، فقد كنا حريصين كل الحرص من البداية على الاستعانة بالأبناء الذين حصلت بحقهم ممارسات تعنيف تسببت في إضرارهم نفسيا ومعنويا، ليكونوا هم الإطار المباشر الذي نعتمد عليه في تشكيل الصورة الكاملة لخصائص مجتمع العينة وهم الانتقال من المعطيات المجمعة عن هؤلاء الأبناء للانتقال إلى الآباء بعينهم الذين كانوا وراء هذه الإذاية النفسية –المعنوية لأبنائهم، وبالفعل سمحت لنا الملاحظة المباشرة والمقابلة مع الأبناء إلى تحديد نوع ومضمون الأسئلة الموجهة إلى آبائهم، ومن المفيد منهجيا الإشارة إلى هنا أن نسخة الاستمارة الموجهة إلى

الآباء لم تشهد تعديلات ولا أي تغيير باعتبار أنها حصيلة علمية دقيقة لما كان للأبناء قد سرحوا به من قبل، وكان على الآباء إما أن يجيبوا على الأسئلة أو يمتنعوا لأسباب خاصة بهم (الشعور بالإحراج أو محاولة درء المفسدة النفسية التي وقعوا فيها).

–بخصوص مجموعة الأبناء الذين تعرضوا لممارسات تعنيف من قبل آبائهم والذين قصدناهم عبر مختلف المؤسّسات التعليمية وتواصلنا معهم، فقد اخترنا وتابعنا فقط الحالات التي تدخل في إطار المتابعة النفسية –الاجتماعية على مستوى مكتب الاستشارة التربوية رسميا، والذي سجّل وضعيات هؤلاء الأبناء ضمن سجل خاص يسمى "**وضعيّة الأطفال في شدّة**" ولديهم ملفات التشخيص والمتابعة لهم حالة بحالة وتتوفر بشأنهم "**بطاقة المعاينة النفسية –الاجتماعية**" **(Bilan Anamnestique)**

لقد قمنا بعد الإذن والترخيص المسبق بالاطلاع على هذه البطاقات الموجودة في كل ملف من هذه الملفات، واستغلينا كامل المعلومات السرية المدرجة فيها والتي استفدنا منها خلال تواجدنا في معهم عبر مختلف النشاطات لتطبيق الملاحظة المباشرة ثم أخيرا المقابلة.

ب. نوع العينة : بالنظر إلى خصوصية الحياة الأسرية في الأوساط الحضرية هناك بعض الصعوبات التي تحول دون تمكننا من الحصول على العينة التمثلية بعد

الفرز الطبيعي لمجتمع العينة فالموضوع الذي ندرسه نحن لا نجد متماثلا في كل مجتمع العينة وعلى هذا الأساس نجد أن أحسن مخرج يساعدنا هو على اختيار العينة هي طريقة الكرة الثلجية التي تسمح لنا من الانتقال من حالة إلى حالة بالتواصل والاستئناس، وبالتالي جمع العدد المطلوب من وحدات العينة، وهذه الطريقة تفتح أمامنا آفاق اختيارية لضبط نوع العينة، وذلك أن العينة من حيث التكوين تكون هي عينة قصدية ولكن يمكن الوصول إليها بطريقة عشوائية بسبب احتياجنا لأفراد مخبرين من داخل هذه الأسر أو من خارجها لضبط العدد المطلوب من وحدات العينة .

ج. التوزيع الجغرافي لوحدات العينة:

تجدر الإشارة هنا إلى ان طريقة العمل التي اتبعناها في بناء استمارة الدراسة التطبيقية حيث اعتمدت أولا على مجموعة الأبناء الذين يعانون من سلوكات تعنيف أبوي على أبنائهما من الجنسين معا، والتي من خلالها توصلنا في النهاية إلى ضبط العينة التي تتشكل أساسا من آبائهم، فنحن نطبق الدراسة مع الآباء وليس مع الأبناء، فقط من الذين قرروا التعاون معنا في هذا السياق الدراسي –التطبيقي، حيث أن وحدات الاختيار الأولى الأساسية تشكلت من أبناء هؤلاء الآباء كانت غير متجانسة من حيث العمر وعلى المستوى الدراسي ولا التأطير البسيكو –بيداغوجي

ولا الأصول الجغرافية، وإنما تم اختيارهم والتركيز عليهم لأنهم فقط أبناء هؤلاء الآباء، حيث اشتملت وحدات الاختيار الأولى أبناءً متمدرسين في الأطوار الثلاثة، الابتدائي، المتوسط، الثانوي، ولم نأخذ بعين الاعتبار سوى الآباء الذين مارسوا تعنيفا على هؤلاء الأبناء.

تنقلنا بين مختلف المؤسسات التعليمية –التربوية بين الولايتين سمح لنا في الأخير باستغلال علاقاتنا الشخصية والمهنية من أجل التوسط لدى مديريتي التربية لأجل تحصيل الإذن بالترخيص لنا بمزاولة الاتصال بالإدارات المدرسية في هذه المؤسسات وقد بلغ عدد المؤسسات التي زرناها على مستوى ولاية الجزائر وخاصة المنطقتين الوسطى والشرقية 31 مؤسسة، 17 منها في الطور الابتدائي حيث بلغ عدد الحالات 68 حالة و9 في الطور المتوسط، حيث بلغ العدد 27 حالة، و5 في الطور الثانوي، حيث بلغ العدد 15 حالة، وبلغ عدد الحالات الإجمالي: 110 حالات.

بالمقابل بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات في ولاية البليدة 22 مؤسسة تعليمية – تربوية، 11 منها في الطور الابتدائي حيث بلغ عدد الحالات 55 حالة و7 في الطور المتوسط، حيث بلغ العدد 35 حالة، و4 في الطور الثانوي، حيث بلغ العدد 12 حالات، وبلغ عدد الحالات الإجمالي: 102 حالة.

نجد فيما يلي جدولا تفصيليا يضم كل الأرقام والإحصائيات الخاصة بالأبناء وآبائهم في كل من ولاية الجزائر والبليدة.

	التقسيم الفضائي	ولاية الجزائر	ولاية البليدة	المجموع
إبتدائي	عدد المؤسسات	**17**	**11**	**28**
	عدد الحالات	**68**	**55**	**123**
	آباء تعاونوا معنا	**57**	**40**	**97**
	آباء لم يتعاونوا	**11**	**15**	**26**
متوسط	عدد المؤسسات	**09**	**07**	**16**
	عدد الحالات	**27**	**35**	**62**
	آباء تعاونوا معنا	**21**	**10**	**31**
	آباء لم يتعاونوا	**06**	**04**	**10**
ثانوي	عدد المؤسسات	**05**	**04**	**09**
	عدد الحالات	**15**	**12**	**27**
	آباء تعاونوا معنا	**09**	**04**	**13**
	آباء لم يتعاونوا	**06**	**08**	**14**

ملاحظة:

-يبلغ العدد الإجمالي للآباء (مجموع الوحدات المفترضة) الذين اتصلنا بهم في الولايتين لأجل اختيارهم في العينة النهائية **212** مفردة، ولم يتجاوب معنا منها **56** مفردة، وقدر عدد الذين تعاونوا معنا منهم في الولايتين بـ **156** مفردة والتي تمثل في النهاية مجموع الوحدات الحقيقية المدروسة.

1-8/ الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة هي مصدر هام يطلع إليه الباحث فهو لا يبدأ من الصفر بل كل البحوث هي امتداد للبحوث السابقة والهدف منها معرفة الروابط التي درست المواضيع ومحاولة معرفة التساؤلات التي انطلق منها الباحث والنتائج المتوصل إليها ومعرفة العلاقات بين البحوث السابقة وإسهامات الباحثين في إثراء ومعالجة مختلف المواضيع التي تخص الحياة الاجتماعية للأفراد.

1-8-1 / الدارسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة كورتز kurtz تحت عنوان " المعاملة الوالدية ونوع الاعتداء"[1] وقد قام بها في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991، في إطار تخصص علم الإجرام والتحري الجنائي التابع لإدارة علم الاجتماع بجامعة "بنسلفانيا"

[1] Kurtz d .kurtry G ; Janvis . **problems of homeless youth** . Empirical .pindngs and human services in social work . vol 36 N 4 ; 1991 .

والتي تعد من أشهر الدراسات الطويلة التي قامت بدراسة العنف الأسري، والتي كانت تتويجا لسنوات من العمل والتعاون الجامعي للوصول بتحليل إلى تحديد أهم عوامل علاج ظاهرة العنف الأسري، حيث أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار بعد العنف الأسري خاصة من طرف الوالدين.

تركزت إشكالية الدراسة على إبراز العوامل الرئيسية في نشوء وتطور العنف الأسري في الأسرة الأمريكية، فقد اعتمد الباحث على الملفات الموجودة لدى مصالح الطب الشرعي، والتي اعتمدها كعينة رئيسية للبحث في الحالات التي عاينها لدى أطفال تعرضوا إلى عنف وضرب مبرح تسبب لهم في مشاكل صحية ونفسية ودراسية، الأمر الذي جعله يتوسع لاحقا في استشارة الأخصائيين النفسانيين التابعين للإدارة التعليمية لولاية "بنسلفانيا" والذين أرشدوه إلى أهم العوامل التي تدفع الآباء إلى ممارسة العنف ضد أبنائهم ومن بينها:

1/ الإدمان على المخدرات والكحول.
2/ غياب التوافق الأسري بسبب الطلاق أو الخلع أو النشاز.
3/ عدم الاستقرار المهني لأحد الوالدين أو كلهما.
4/ التخلف عن طلب الدعم من مؤسسات الخدمة التعليمية.
5/ عدم وجود استقرار اجتماعي خاصة للذين هم من غير أصول أمريكية خالصة ...الخ.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود 98 % من العنف الحاد داخل الأسرة وجود أفراد من الأسرة داخل السجن، وكذا ارتكاب مخالفات أخرى داخل الأسرة وخارجها وذلك بنسبة 47 % بالإضافة إلى وجود حالات إدمان بنسبة ضعيفة، نقص الاتصال بين أفراد الأسرة بنسبة 59 % والتشدّد في معاملة الوالدين للأبناء بنسبة 8 % وكذلك الاعتداء الجسدي بنسبة 17 %.

1-8-2 / الدارسات العربية:

الدراسة الأولى: قام بها الباحث " مصطفى عمر التير" بعنوان العنف العائلي "[1]

أقيمت هذه الدراسة على المجتمع اللبناني والليبي:

1 . ما مدى انتشار العنف؟

2 . ما هي أكثر أنواع العنف العائلي انتشارا؟

3 . ما هي الفئات الاجتماعية التي يتمركز بها العنف بكثرة؟

4 . من المسؤول عن أغلب حالات العنف؟

5 . ما هي العوامل التي تؤدي إلى ظهور العنف العائلي؟

6 . هل ظاهرة العائلي مرتبطة بالمدينة؟

7 . ما هي ردود أفعال الضحايا؟

1. مصطفى عمر التير، **العنف العائلي**، مطابع أكاديمية نايف، الرياض، ط1، 1997 .

وللإجابة على هذه الأسئلة استخدم الباحث تقنية الاستمارة بالمقابلة حيث وزعها على عينة تتكون من 100 حالة ذكر وأنثى (50 من ليبيا و 50 من لبنان) واستعان بطلاب الجامعات لإجراء المقابلات، احتوت المتغيرات على (نسبة العنف، شدته، الظروف التي يمارس فيها العنف، وحالة المتعدي ...)

من أهم النتائج التي توصل إليها:

1 . توجد علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وممارسة العنف بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما قلت ممارسة العنف لديه .

2 . كلما ارتفعت طبيعة مهنة الضحية ومهنة المعتدي، كلما انخفضت درجة العنف .

3 . كلما تحسن المسكن انخفضت احتمالات حدوث العنف العائلي .

4 . الحالات التي يمارس فيها العنف تكون بين أفرد الأسر ذات الدخل الضعيف .

5 . كلما تحسنت الصورة التي ترسمها الضحية للمتعدي، كلما انخفضت درجة العنف التي تتعرض لها.

الدراسة الثانية : وهي دراسة اجتماعية قام بها الأستاذ " محمد المطوع " تحت عنوان " العنف الأسري " [1]وذلك بمدينة الرياض السعودية حيث تناول:

1 . الكشف عن العلاقة بين العنف الأسري الممارس على الأبناء والسلوك العدواني لديهم في المدارس الثانوية.

2 . العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والعنف الأسري الممارس ضد الأبناء.

3 . إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة العدوانيين وغير العدوانيين تبعا لمستوى العنف الأسري.

أما عينة البحث تكونت من 320 طالبا من طلاب المرحلة الثانوية لجميع المستويات الثلاثة في مدينة الرياض، منهم 158 صنفوا من طرف زملائهم ومعلميهم على أنهم عدوانيون، و162 طالب اختبروا بطريقة عشوائية:

أما النتائج التي تواصل إليها الباحث فهي كالآتي:

1 . هناك علاقة ارتباطيه موجبة ذات دلالة إحصائية بين العنف الأسري الممارس على الأبناء وظهور السلوك العدواني لديهم في المدارس.

[1] محمد المطوع، العنف الأسري، أسبابه ومصادره، جامعة نايف الأمنية، الرياض، 1995.

2 . فروق ذات دلالة إحصائية بين الأبناء العدوانيين وغير العدوانيين في العنف الأسري لصالح الأبناء العدوانيين.

3 . علاقة إرتباطية سالبة بين بعض المتغيرات الديمغرافية والعنف الأسري اتجاه الأبناء.

1-8-3 / الدارسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان "العنف الممارس ضد الطفل في الأسرة وأثره على التحصيل المدرسي"[1] قام بها الطالب "شيخي رشيد" حيث احتوت الدراسة على ثلاث فرضيات جزئية:

1 . للمستوى الثقافي للوالدين دور في ممارسة العنف ضد الأبناء المتمدرسين مما يؤثر على تحصيلهم الدراسي.

2 . لتدهور المستوى المعيشي للأسرة علاقة بممارسة العنف ضد الأبناء المتمدرسين مما يؤثر على تحصليهم الدراسي.

3 . ممارسة العنف من طرف الوالدين بصورة مختلفة ضد الأبناء المتمدرسين له دور في تحصيلهم الدراسي.

[1] رشيد شيخي، **العنف الممارس ضد الطفل في الأسرة وأثرة على التحصيل الدراسي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة، 2003 .

وكان مجموع عينة البحث 275 تلميذا وتلميذة بالإكمالية ومن المستويات الثلاثة، وقد اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي والمقارن والمنهج الإحصائي التحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

1 . كلما تحسن المستوي التعليمي للوالدين، كلما تقلص حجم العنف الممارس في تربية الأبناء.

2 . الآباء الذين لهم دخل ضعيف هم الذين يمارسون العنف على أبنائهم، والأمهات اللواتي يعملن هن أقل ممارسة للعنف على الأمهات اللواتي لا يعملن.

3 . العنف الممارس في الأسرة يؤثر على التحصيل الدراسي للتلاميذ من طرف الأب والأم ومهما كان نوع هذا العنف.

الدراسة الثانية: وهي أيضا دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماجستير، قام بها الطالب "حسان عربادي" تحت عنوان " العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري"[1]، حيث احتوت الدراسة على ثلاث فرضيات:

1 . إن الإحباط الذي يعانيه الآباء نتيجة للحرمان الممارس عليهم في حياتهم اليومية يزيد من احتمال ممارستهم للعنف على أطفالهم.

[1] حسان عربادي، **العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري**، دراسة ميدانية لعينة من الأفراد من الأسرة مقيمة ببلدية براقي، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 2004 - 2005 .

2 . إن العنف الممارس على الأطفال من طرف آبائهم هو نتيجة للتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها هؤلاء الآباء، والتي تجيز استعمال العنف في التعامل مع الأطفال.

3 . إن عدم معرفة الآباء بالأساليب التربوية الصحيحة للتعامل مع الطفل يجعلهم أكثر قبولا لتبني نماذج السلوك العنيف في تعاملهم مع أطفالهم.

وكان مجموع عينة البحث 253 فردا يقل أعمارهم عن 19 سنة، أما طريقة اختيار العينة فهي المعاينة الغير احتمالية، مع مراعاة المتغيرات الشخصية للمبحوثين: الجنس، السن، الحالة المدنية، المستوى التعليمي، الوضعية المهنية، وقد اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الإحصاء الوصفي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها ما يلي:

1 . تزيد ممارسة العنف المنزلي لدى كل من الذكور والإناث مع انخفاض رضاهم بالوضعية المهنية، والأفراد الغير راضين بوضعيتهم المهنية أكثر ممارسة للعنف من الأفراد الراضين بوضعيتهم المهنية.

2 . ترتبط ممارسة الأفراد للعنف المنزلي بتصورهم للعنف كأسلوب للتعامل مع الآخر فالأفراد الذين يتصورون العنف كأسلوب ناجح للتعامل مع الآخر أكثر

ممارسة للعنف المنزلي من الأفراد الذين يتصورون أن العنف أسلوب غير ناجح للتعامل مع الآخر.

3 . يرتبط تصور الأفراد للعنف بمتغير السن فالأفراد الأصغر سنا أكثر تصورا بنجاح العنف كأسلوب للتعامل مع الآخر.

4 . يرتبط تصور الأفراد للعنف بمتغير الجنس فالذكور أكثر تصورا بنجاح العنف كأسلوب للتعامل مع الآخر مقارنة مع الإناث .

5 . هناك ارتباط ممارسة الأفراد للعنف المنزلي بمتغير مستوى معرفتهم بالأساليب التربوية للتعامل مع أطفالهم، فالأفراد الأقل معرفة للأساليب التربوية الصحيحة هم أكثر ممارسة للعنف المنزلي.

الدراسة الثالثة: هي كذلك دراسة أكاديمية لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان "عنف الآباء ضد بناتهم الراشدات"[1] قامت بها الطالبة "بن تواتي فيروز" واحتوت هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات:

[1]فيروز بن تواتي، **عنف الآباء ضد بناتهم الراشدات**، دراسة حالة لعينة من الآباء المعتدين والبنات الضحايا، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2009 – 2010 .

1 . تعتبر التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الأب خلال مختلف مراحل حياته، إحدى الأسباب الرئيسية التي تدفع به إلى ممارسة العنف بمختلف أشكاله وصوره ضد بناته.

2 . هناك علاقة عكسية بين المستوى المعيشي للأسرة وظاهرة عنف الآباء ضد بناتهم، أي كلما ارتفع المستوى المعيشي للأسرة قلت الظاهرة.

3 . تدفع بعض الفتيات بآبائهن إلى استخدام العنف اتجاههن، وذلك نتيجة لبعض التصرفات، والأفعال الغير مقبولة، وبالتالي العنف عند هؤلاء الآباء هو وسيلة لإثبات سلطتهم الأبوية ورد الاعتبار.

وقد استخدمت في دراستها للعينة العمدية، بحيث تم انتقاء مجموعة من النبات ضحايا العنف الأبوي، اللواتي يبلغ سنهن 18 سنة فما فوق، وكان مجموعهن 140 ضحية، كما تم اختيار عينة من الآباء الذين يمارسون العنف ضد بناتهم وبلغ عددهم 20 فرد، وقد استغرقت عملية إجراء جميع المقابلات حوالي أربع سنوات وتسع أشهر والتي أجريت ببعض المراكز والجمعيات المتواجدة بالجزائر العاصمة وببواسماعيل والإقامة الجامعية ببن عكنون، وبمصلحة الطب الشرعي بني مسوس، وبمركز الأمن الحضري بباب الواد، وكذا بعض الأسر بالعاصمة، وقد استعملت المنهج الكيفي، وتقنية الملاحظة المباشرة والمقابلة النصف موجهة.

أما النتائج التي توصلت إليها فهي:

1 . تعتبر التنشئة الاجتماعية التي تلقاها الأب خلال مختلف مراحل حياته إحدى الأسباب الرئيسية التي تجعله يتبع سلوكا عنيفا ضد ابنته.

2 . يساهم المستوى المعيشي المنخفض للأسرة في إقبال الأب على ممارسة العنف ضد ابنته.

3 . تدفع بعض الفتيات بآبائهن ذوي الشخصيات السلطوية إلى استخدام العنف ضدهن وذلك نتيجة إتباعهن بعض السلوكات والأفعال الغير مقبولة وبالتالي العنف عند هؤلاء الآباء هو وسيلة لإثبات السلطة الأبوية ورد الاعتبار.

الدراسة الرابعة: للباحثة "بن قاسمي ضاوية " بعنوان "الأطفال والعنف العائلي"[1] وكانت تساؤلات الباحثة كما يلي:

1 – ما مدى ارتباط العنف الممارس ضد الأطفال من طرف الوالدين بالممارسات التربوية؟

2 – ما مدى تأثير الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة على استخدام الوالدين للضرب ضد أطفالهما؟

[2]ضاوية بن قاسمي، **الأطفال والعنف العائلي**، بين المستلزمات التربوية والتصدع العائلي، دراسة ميدانية بمصلحة الطب الشرعي لمستشفى مصطفى باشا، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2002.

وللإجابة على هذه الأسئلة جمعت الباحثة 13 حالة يتراوح سنها من (05 إلى 18) سنة، وكان ذلك في مصلحة الطب الشرعي بمستشفى "مصطفى باشا" الجامعي، واعتمدت الباحثة على تقنية تحليل المحتوى في تحليلها لدليل المقابلة.

أما النتائج التي توصلت إليها فهي كما يلي:

- العنف الموجه للطفل هو نتيجة لتأزم العلاقة الزوجية بين الوالدين، بحيث كل طرف يستخدم العنف ضد الطفل كوسيلة للانتقام من الطرف الآخر.

- يوجه الوالدين العنف بشكل أكبر إلى جنس الإناث وخاصة عند الأب.

- ردود الطفل اتجاه العنف الموجه له تتباين بحسب متغير السن ومتغير الجنس، فالأطفال الأكبر سنا، والذكور لديهم ردود أفعال أكثر عنفا مقارنة مع الإناث والأطفال الأقل سنا، والبنات هن أكثر استسلاما للوالدين.

- **الدراسة الخامسة:** دراسة اكاديمية لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان "عنف الآباء ضد الأبناء في الأسرة الجزائرية " قام بها الطالب "سلماني عمر" حيث احتوت هذه الدراسة على أربع فرضيات جزئية:

1. لضيق المسكن وكثرة الأبناء علاقة في إقبال الآباء على ممارسة العنف ضد أبنائهم.

2. لضعف المستوى التعليمي للآباء وجهلهم لأساليب التنشئة الصحيحة علاقة في إقبالهم على ممارسة العنف ضد أبنائهم.

3.لتخوف الآباء من تأثر أبنائهم بثقافة الشوارع والصحبة السيئة (جماعة الرفاق السيئة) علاقة في إقبالهم على ممارسة العنف.

4. لضعف المستوى الاقتصادي للأسرة علاقة بإقبال بعض الآباء على ممارسة العنف ضد أبنائهم.

وكان مجموع العينة خمسون فرد يتمثلون في الوالدين (الأب والأم)، إما طريقة اختيار العينة فكانت قصدية حصرية، أي تمس فقط حالات العنف الموجودة في منطقة (الكاليتوس الواقعة شرق مدينة الجزائر) حيث تم الاطلاع على بعض ملفات الأطفال الذين هم ضحايا سوء معاملة الوالدين في أحدى عشر مدرسة ابتدائية، حيث تم الاتصال بأحد الوالدين الذين قاموا بملأ استمارات الاستبيان وكان ذلك بمساعدة إدارة المدرسة والأخصائيين النفسانيين والبداغوجيين بشكل خاص.

وقد استخدم المنهج المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي في هذه الدراسة وكذلك تقنية الاستبيان.

أما النتائج المتوصل إليها كانت:

بخصوص الفرضية الأولى: تبين بوضوح وجود علاقة بين متغير المسكن ومتغير الممارسة العنفية ضد الأبناء، حيث كلما كان المسكن ضيقا كلما انعكس ذلك على سلوكات الآباء في ممارستهم للعنف.

أما الفرضية الثانية فبينت وجود علاقة قوية بين المستوى التعليمي للآباء وممارسة العنف ضد أبنائهم . حيث كلما تراجع المستوى التعليمي ترافق مع جهل بأساليب التنشئة السليمة.

كما أبدت الفرضية الثالثة قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرين، فالآباء لخوفهم من انحراف أبنائهم في ظل ثقافة الشوارع يمارسون عنفا ضد أبنائهم.

كما بينت الفرضية الرابعة قوة العلاقة الطردية بين المتغيرين.

- **تقييم الدراسات السابقة:**

تعتبر الدراسات المعتمدة في هذا البحث متنوعة وذات ارتباط ببعض ما قمنا به من خيارات منهجية ونظرية لتمتين الاتجاه التطبيقي للدراسة، وكانت أقوى هذه الدراسات دراسة الأمريكي "كورتز" التي تقاطعت مع محاور هامة من دراستنا، خاصة أن العوامل الرئيسية التي اعتمدها كانت تشكل خلفية نظرية انطلقنا منها، من بينها

البعد الاجتماعي المرتبط بالسكن والتوافق الأسري وحجم الأسرة، وهذه هي نفسها التي كانت من بين المحاور المشتركة، إلا أن الفرق بين الدراستين، أن دراستنا الميدانية مرتبطة بزمن محدد، في حين أن دراسته كانت دراسة سوسيولوجية طويلة، بمعنى أنها امتدت عبر سنوات وشاركت فيها مراكز وجهات وهيئات مختلفة بالنظر لخطورة الظاهرة في المجتمع الأمريكي لكن بغض النظر عن ذلك، فنحن نرى أن المعطيات المنهجية والانطلاقة النظرية متشابهة وانطلاقتنا ويبقى كما نعرف عن المجتمع الأمريكي مرتبط بدرجة رئيسية بالإدمان على المخدرات والكحوليات.

أما فيما يخص دراسة "مصطفى عمر التير" فنلاحظ أنه قام بدراسة مقارنة بين ليبيا ولبنان مستعينا بمخبرين جامعيين من البلدين لمعاينة طبيعة العنف بينهما، ولهذا فالدراسة بالأساس هي دراسة مقارنة واعتمدت خيار العينة الحصصية المتساوية، لكن هناك علاقات دراسية قوية بين بعض محاورنا ومحاور هذه الدراسة، ومن بينها تركيز الدراسة الليبية على حالة المسكن من حيث الضيق والسعة وعلاقتها بالعنف الأسري، والحالة الثانية تركيز نفس الدراسة على عامل الدخل وهو ما كان من بين محاور دراستنا، كما أن نتائج دراستينا كانت متقاربة.

أما دراسة الباحث السعودي "محمد المطوع" والتي تناول من خلالها ظاهرة العنف الأسري بمدينة الرياض، حيث ركز في دراسته على مجموعة من طلاب المرحلة

الثانوية لقياس درجة العنف وكان من بين المحاور التي اعتمدها التركيز على السلوك العدواني بين الآباء والأبناء، ثم التركيز على التركيبة الديمغرافية للأسرة السعودية، وهو محور يتقاطع مع المحور الذي ركزنا فيه على العلاقة بين طبيعة المسكن وعدد أفراد الأسرة وممارسة العنف على الأبناء، حيث وجدنا تقاربا قويا بينها وبيننا، كما أننا اقتربنا والدراسة السعودية من البعد الثقافي للأبناء، حيث ركزت كلتا الدراستين على أهمية العامل الثقافي، وبقي أن نشير في الأخير أن الدراسة السعودية تناولت 320 مبحوث في حين اعتمدنا على 50 مبحوثا، والفارق في هذا المجال هو أننا استعملنا عينة قصدية وحصرية في المنطقة التي يعيش فيها الباحث، في حين أن العينة السعودية كانت عينة عشوائية .

– أما الدراسات الجزائرية فقد اعتمدنا على أربع دراسات أنجزت كلها في إطار أكاديمي.

. الدراسة الأولى لطالب "رشيد شيخي " والتي تناول فيها العنف الأسري والتحصيل الدراسي حيث اعتمد عينة عشوائية من 275 تلميذ مع اعتماد نفس المناهج التي اعتمدنها، ومن بين النقاط التي تقاطعنا فيها تركيزه على عامل الدخل كعامل مسبب للعنف، وهو نفس ما ركز عليه "كورتز" و"محمد المطوع" كما أنه إلى جانبنا وجانب دراسة "محمد المطوع" و"مصطفى التير" فقد اعتمد على عامل المستوى التعليمي

للآباء باعتباره عاملا محددا لاتجاه العنف الممارس من الآباء ضد أبنائهم، كما أنه اعتمد على دراسة الفضاء الثقافي في المحيط الاجتماعي وهو ما اعتمدته دراستنا أيضا.

ووجدنا في النتائج المتوصل إليها بين الدراستين تقاربا كبيرا من حيث معاينة تأثيرات هذه العوامل في ارتفاع العنف الممارس بسبب ضعفها أو غيابها.

أما دراسة "عربادي " التي ركزت على العنف الممارس ضد الأطفال في الوسط الأسري، فركزت بدورها على عوامل رئيسية من بيتها حالة إحباط الحرمان لدى الآباء ودوره في ممارسة هذا العنف وهذا المحور يتقاطع مع دراستنا ودراسة الأمريكي "كورتز"، والعامل الثاني هو اعتماده على عامل التنشئة الاجتماعية للآباء والتي اعتمد فيها على مؤشر الحالة الاجتماعية للأسرة.

وقد أشرنا في دراستنا إلى قوة العامل التعليمي في التنشئة وقد ظهر في دراستنا بوضوح أكثر، مع الإشارة إلى أنه اختار عينة كانت تظم الضحية التي مورس عليها العنف وليس القائم بالفعل العنيف وهم الآباء، أما المحور الثالث الذي اعتمده والمتعلق بالأساليب التربوية الصحيحة فقد وجدنا تطابقا بين الدراستين ما يثبت أهمية الدراسة، ويعطي لنا فكرة بأهمية تحويلها إلى دراسة طويلة تشرف عليها هيئات ومخابر متخصصة كدراسة "كورتز".

أما الدراسة التي إعدتها " بن تواتي فيروز" والتي تناولت العنف الممارس من طرف الآباء ضد بناتهم الراشدات فتعتبر دراسة تطبيقية رائدة كونها اعتمدت على من البنات الراشدات اللواتي مورس عليهن العنف الأسري، ومن حيث الخيار النظري نجد لها تقاطعا مع ما فرضتنا التي تناولت عامل الأساليب التربوية، فقد اهتمت بالآثار اللاحقة لدى البالغات من خلال التركيز على طبيعة السلوك العنيف، كما كانت بيننا نقطة اشتراك أخرى والمتعلقة بالمستوى المعيشي للأسرة حيث هناك أهمية مقدرة لمتغير المسكن ومتغير الدخل، وفي هذه النقطة نجد تقاربا بين دراستينا ودراسة "كورتز"، أما من حيث النتائج فقد وجدنا تشابها بين الدراستين فيما يتعلق بتأثير عوامل التنشئة والمستوى المعيشي في حصول العنف ضد الأبناء.

أما دراسة "قاسمي ضاوية" فقد كان خيارها المنهجي مبنيا على دراسة الحالة، وركزت في ذلك على تحليل محتوى، تقارير الطب الشرعي لمعاينة عاملين اثنين : العامل الأول هو الممارسات التربوية والذي تناولناه في إطار المستوى العلمي للآباء، أما العامل الثاني فقد ركزت على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسرة كعامل رئيسي في حين اعتمدناه في دراستنا في إطار المستوى الاقتصادي فكانت دراستنا في هذا الجانب أكثر تركيزا وخاصة أن الحالات التي درستها غير متجانسة سنا أو عمريا.

الفصل الثاني:

بنية العلاقات الاجتماعية

في الأسرة الجزائرية

تمهيد:

تولت الدراسات العلمية المتخصصة في حقول العائلة والتضامن الأسري والبنيات التربوية والعلائقية في المجتمع الجزائري التفرغ بدراسة العناصر والعوامل التي تشتغل كمكونات بنيوية في تحديد انماط وأشكال العلاقات الاجتماعية، وقد حسمت هذه الدراسة في التطرق لبنية العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية من حيث التكوين والتشكيل وخاصة التوظيف لهذه البنية في إدارة وتسيير الشؤون العامة الخاصة بهذه الأسرة، وهناك باقات من الدراسات العلمية التي فضلت مقاربة الدراسة العلمية لبنية العلاقات من زوايا متفرقة ولكنها متداخلة من حيث العناصر المنهجية ومن حيث التراكيب المفاهيمية وأحيانا من حيث الميدان التي تتوطن فيه خصائص هذه البنية وتمثلاتها.

يمكن أن نشير هنا إجمالا إلى أهم الخطوط النظرية والمنهجية التي تشكلت فيها هذه الدراسات ويمكن ضبطها في الاتجاهات الدراسية التالية: الدراسات الديمغرافية والأسرة، التغير الاجتماعي وعلاقته بالبنية الاجتماعية للأسرة، سوسيولوجيا الأنماط الطباعية **(les traits comportementale)** في الوظائف السلوكية كما لا ننسى التدخل السيكولوجي الدارس لبنية هذه العلاقات والذي تبلورت في ضوئه عديد من مقاربات التحليل للبنية في ضوء نظريات علم النفس الاجتماعي للأسرة وخاصة الاسرة الجزائرية [1].

[1] طارق عليلات، **دراسات في الأسرة الجزائرية**، دار الخلدونية للتوزيع والنشر، الجزائر، 1999، ص113

لا يمكن أن نبقي أذهاننا دائما ترى وتضبط وجهة الدراسة المتخصصة قائمة لوحدها على أبعاد التغير الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي هو سلسلة التبدلات المختلفة التي تبدو في سيرورة النمط الاجتماعي [1]، ولكن ليس بالضرورة أن يكون وان يظل التغير الاجتماعي هو النسق الوحيد الذي يحمل النتائج الفرعية والرئيسة لسيرورة قد تكون سلبية ومتنافرة في المكونات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يجعلنا نفكر تفكيرا علميا قويما يرتكز على المداخل متعددة المكونات الارتباطية، وهنا نجد علماء النفس مثلا يركزون على بناء وتشكيل مقاييس للدراسة ويمكن ان يقابلها في المجال السيسيولوجي منهج القياس الاجتماعي للعلاقات الاجتماعية في البنية الأسرية، لكن ما يهمنا في كل هذا العرض هو تحديد قيمة ونوعية الدراسات المنجزة عن الاسرة الجزائرية وعن بنية العلاقات الاجتماعية السائدة والسائرة فيها.

هذه الدراسات التي هي بحد ذاتها رائزا علميا يضع بين أيدينا الصورة العامة لمدى ما يمكن أن تمثل تجليات العلاقة في البنية من آثار وتأثيرات قد تتلقاها الأسرة من جهة وقد تكون هي وراء إفرازها من جهة ثانية، وهو ما ستتفرغ له هذه الدراسة وضمن هذا الفصل الدراسي بجمعه وتحليله وضبطه كمصادر نقارب بها الظاهرة من كل جوانبها [2].

[1] Abedelgani Maghrebi **; le miroir aux alouettes** ; Alger ; enal ; opu ; 1985,p110

[2] Franz fanons, **sociologie d'une révolution**,1 réédition , paris ;petite confection Maspero , 1959,p116

1.2 في ماهية بنية العلاقات الاجتماعية:

مدخل البنية هو واحد من بين المداخل الرئيسة المعتمدة في حقول العلوم الإنسانية والإجتماعية، وقد قامت كثير من النظريات المعاصرة خاصة منها المبتكرة في المجتمعات الغربية بإعطاء البنية الثقل الأول في دراسة الظواهر الاجتماعية، وعليه نجد في تصنيف النظريات النقدية في علم الاجتماع تركيزا كبيرا على بعد البنية حتى جاءت مدرسة فرانكفورت وحاولت ضبط ذلك وتقديره ضمن مسافات محدودة تربط مدخل البنية ببنية الوظيفة وبنية السياق وبنية النسق، إلا انه مازالت لمدخل البنية حضورا قويا في نسيج الدراسات الاجتماعية ومنها الدراسات السّوسيولوجية المعاصرة، التي تعتبر أن مدخل البنية هو مدخل معرفي–نسقي يمكن من خلاله وضع الأطر التي تساعدنا في مجال البحث على حصر الجوانب الهامة في الظاهرة المراد دراستها.

ثم تحدّد وتصنّف وترتّب العناصر التي تكون السند الوظيفي في البنية المدروسة، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتركز اهتمامها على تسليط الضوء على فرز واستخدام مدخل البنية في دراسة العلاقات الاجتماعية، بمجموعة من الأدوات المنهجية التحليلية، لكوننا قد اقتنعنا منهجيا وإجرائيا أن هذا المدخل يمثل حسما علميا في مجال دراسة المقومات التي تنهض عليها العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية، وعلى هذا الأساس جاءت الدراسة العلمية الموثقة بمدخل البنية التي أشرف عليها دراسيا مخبر الوقاية والأرغونوميا

بجامعة الجزائر **2**، وقد أتى إنجازها مجموعة من أساتذة والباحثين المتخصصين في بنية العلاقات الاجتماعية في الأسرة الجزائرية وجاءت الدراسة حاملة للعنوان الرئيسي التالي.

والدراسة لجودتها ودقتها في دراسة مضامين العلاقة تم اعتمادها من بين المراجع التي يشتغل عليها باحثو وخبراء "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ونحن نرى هنا أن جودة هذه الدراسة هي بجودة استخدام وإتقان توظيف منهج تحليلي قائم على مدخل البنية، فالدراسة ركزت بالتحليل على بنية العلاقات الاجتماعية انطلاقا من هذا المدخل العلمي الشهير ومنه سلطت الضوء على البحث في تأثيرات التحديات التربوية في نسق اجتماعي محدد بالعوامل والعناصر التي صيغت فيها بنية العلاقات الاجتماعية في وسط حضري وهناك أثر تقني –تطبيقي في مثل هذا النوع من الدراسات، وهو أننا من حيث المقاربة التحليلية نعتمد على مدخل البنية ومن حيث التطبيق التقني نعتمد على بعد البنية وهو ما يأخذنا نحو النظريات السوسيولوجية الكبرى التي ربطت بين بعد البنية وحركية الظواهر الكبرى التي تدرسها على غرار الاسرة والصراع العائلي والتشكيل القبلي والحراك الأسري الجديد في الاوساط الحضرية الجديدة [1].

من ثم التفرغ بفهم وتحليل وتصنيف مختلف التأثيرات التي تضبط وتصيغ لنا في المجتمع أنماط العلاقات الاجتماعية السارية في مثل هذه الاوساط وبالضبط نحن نبحث ونركز في هذه الدراسة على مدى ثبات وقوة العلاقات الاجتماعية في البعد الاسرية وهو ما

[1] يوسف أديب، **أصول التربية والتعليم**، المطبعة العمومية والإرشاد القومي للنشر، دمشق، 1998، ص114

يعطي لمقاربة هذه الدراسة المنجزة بجامعة الجزائر 2 علاقة قوية من حيث المدخل والمنهجية بالدراسة الخاصة بنا والتي تسعى للبحث عن العوامل والمؤثرات التي تتدخل لتجعل علاقات الآباء بالأبناء متوترة وتحت الضغط وهو ما ينتج عنه اعتداء الاباء على ابنائهم مهملين بعد التربية في ضبط بنية العلاقات الاجتماعية في سياقها التربوي الأسري، والأوساط الحضرية بما تتضمنه من هياكل وممرات وأنساق واتجاهات، تتدخل في كل مرة لتعطي لنا صورا وأشكالا من أوجه التجاور بين التغير والتكيف في الوسط الحضري.

وقد خصص الباحث الاكاديمي المصري علي محمود أبو ليلة في دراسته الموسعة بعنوان "الأسرة والمجتمع –صراع الهوية والتغريب" فصلين كاملين للحديث على مدخل البنية في دراسة العلاقات الاجتماعية الاسرية في الوسط الحضري، وقد أبان لنا من خلال هذين الفصلين عن مدى الحاجة الكبيرة في الدراسات الخاصة بالأسرة الى اعتماد مدخل البنية ليكون السياق الانسب نظريا ومنهجيا للتوقف عند بنية العلاقات الاجتماعية في الاسرة عبر كل ما يصدر عنها من سلوكات وتمثلات وانماط طباعية ومنها ما يهم دراستنا هذه وهو دراسة وتحليل الانماط السلوكية عند الابوين ومنها الميل الى اعتماد العنف والضرب والعدوان والاساءات المختلفة في تسيير العلاقة التربوية بين الابوين والأبناء[1].

[1] علي محمود أبو ليلة : **الأسرة والمجتمع ؛ صراع الهوية والتغريب**، قرطبة للإنتاج الفني، السعودية ،2015

وقد تكشفت لنا خلال الدراسة الاستكشافية عن ملامح خلل كبير في النظام التربوية الاسري في الجزائر، ما يعني أنا ينركز البحث في هذه الدراسة عن العناصر التي لم تعد قادرة على ضبط بنية العلاقة التربوية في الوسط الحضري والتي أفضت الى ظهور سلوكات متنافرة ومتباعدة بين اتجاه الاباء في التربية للابناء وبين تاثيرات كثير من انماط الثقافات الفرعية وخاصة منها غير المعيارية في حصول علاقات توتر وانحلال وتفكيك في ربط العلاقة التربوية بنسق القيم الاخلاقية التي تجمع بين جيل الاباء وجيل الأبناء، وهو ما ادى الى حصول ظواهر سلبية كثيرة داخل الاسرة الجزائرية يعتبرها البعض انعكاسا مباشرة لضعف القيم التي بقيت الاسرة اليوم مرتبطة بها ولم يحصل فيها اي تكيف قيمي من شانه ان يجدد وان يسند ويقوم كل المقومات التي قامت عليها البنية في وظيفتها القيمية الاخلاقية،

1.1.2 بنية العلاقات الاجتماعية وسلطة الجماعة الإجتماعية:

البنية والسلطة مثلت محورا من محاور الدراسات المتخصّصة، فهل السلطة هي من تنتج أو هي من ترعى أو هي من توزع الأدوار وتحفظ سيرورتها الاجتماعية، لكن قبل الإجابة على أي الخيارات هناك قوة في توصيف هذه العلاقة، علينا أن نتذكر مرة أخرى أننا ندرج هذه المحاور ضمن مدخل البنية، والأساس هنا هو أن الجماعة الاجتماعية[1] هي من تختار لدورها الاجتماعي السلطة التي تديره وتضمن له سيرورة الإشراف، وعليه

[1] علي عدلي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999، ص68.

فقد سارت كثير من الدراسات المعاصرة المتخصصة إلى اعتبار الوحدة الأسرية واحدة من أكبر النماذج تحقيقا للسلطة في مشروع الجماعة الاجتماعية [1].

لذا ولكون أن الوحدة الأسرية هي وحدة نشاط ووحدة تكتيل في سياق الجماعة الاجتماعية، فهي تحتاج إلى سلطة معينة تمكنها من أن تبسط خيارات مكونات في كل الفضاءات التي تتواجد فيها، وفي الوحدة الأسرية تكون الغاية من هذه السلطة هو حماية البنية الأسرية الحاملة لنمط العلاقات الاجتماعية حتى لا تكون تحت زوبعات التغيير ولا تفقد التوازن الوظيفي في ترتيب الادوار والمهام والمسؤوليات، وعلى هذا الأساس فنحن في هذه الدراسة ركزنا في المكون السلوكي–الاجتماعي الذي يتجسد احيانا من خلال بنية سلوكية غير فعالة، وهو أن يميل الاباء للتعامل مع أبنائهم في كثير من قضايا الوحدة الاسرية باعتماد وسائل العنف والضرب وكأن سلطة الجماعة الاجتماعية من المنظور الاسري لا يصلح إلا أن تكون سلطة قمعية وقهرية، ترتب وتعيد ترتيب مستويات الأداء وتثمينه وفق اسلوب يستعمل السلطة في غير سياقها وبعيدا عن الالتزام بأخلاقية توزيع الادوار وإسناد الوظائف بإشراك الجميع في ذلك.

لذا ينشأ عن هذه الاساليب التسلطية تميعا في بنية السلوك فيتلقى الأبناء فرصا عديدة للأخذ من ملامح الثقافات السلوكية الفرعية ويجعلونها آليات دفاع في وجه ممارسة للسلطة في هيكل البنية، بما يعني ان هناك تشكل لصورة دائمة في ذهن الأبناء ان

[1] محمد سيد فهمي، **مرجع سابق**، ص121.

الدخول والعودة الى البيت الاسري يعني علاقة قوة مقابل علاقة ضعف وهذا الخلل في بناء العلاقة الاسرية يجعل ارتباط الأبناء بخارج الفضاء الأسري متغذيا من الثقافات الفرعية التي لا تمارس اي سلطة على الأبناء وتتركهم في فضاءات يتحركون من دون تقيد ولا ترميز قهري، ويتركون الفضاء الاسري ويهملون نسق العلاقات الاجتماعية فيها، لكون ان تلقي القيم الاخلاقية والتربوية لا يتم بطريقة توافقية مضبوطة ومنضبطة ولكنها تتم جميعا بممارسات متواصلة لسلطة مهيمنة على البناء الأسري.

تلك السلطة التي تفتقد لكثير من القيم الايجابية وتبقى هيكلا عاما تسير ما تبقى من مضمون العلاقات الاجتماعية بين الاباء والأبناء وبينت دراستنا الاستطلاعية ان نماذج من العينة التي درسناها تمارس إفراطا مبالغ فيه في ترسيم العلاقة القهرية عبر ممارسة للسلطة تتعارض ومهام ومسؤوليات العيش الاسري، وهو ونفس ما ذهبت إليه الباحثة المصرية "**منال محمد عباس**" في كتابها "**العنف الاسري-رؤية سوسيولوجية،** حيث تقاربت في تحليلها مع ما ذهبنا اليه في دراستنا إلى ان هناك علاقة قوية بين الخضوع لتأثير الثقافات الفرعية وتبني سلوكات متنافية مع بنية السلوك الاجتماعي في الاسرة، ورأت ان العنف الاسري من جهة الاباء على الأبناء هو حالة قوية تعكس هيمنة قوة الثقافة الفرعية في مواجهة ممارسة السلطة المنفلتة والقاهرة من قبل الآباء على الأبناء[1]

[1] منال محمد عباس، **العنف الاسري-رؤية سوسيولوجية**، دار العزة الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص134.

من هنا فإن الدراسات التي تناولت قضية السلطة في بنية الوحدة الاسرية، انما ارادوا ان يخضعوا الدراسة الاجتماعية لضوابط مشتركة منهجية ونظرية –تحليلية وقد سبق لنا ان وثقنا المدخل التحليلي انطلاقا من المعطيات التي استقيناها من وحدات العينة التي اخترناها للدراسة ووقفنا على كثير من خصائصها فالملاحقة والمتابعة والمشاركة بالملاحظة والتعايش اليومي وفرت لنا تشكيل مقاربة الدراسة على اساس وصولنا الى جمع كل المعطيات المتعلقة بممارسة السلطة الوالدية في الوسط الاسري وخضوع الأبناء لأشكال مختلفة من التطويع القهري السلوكي على أساس جعلهم يرتبطون بالسلطة داخل السلطة عن طريق ممارسة العنف وادامته لينشا الاطفال ذوي شخصيات مختلة ومضطربة وغير قادرة على تحقيق التوافق السلوكي مستقبلا، لكن على العكس من ذلك تذهب كثير من الدراسات لتثبت لنا عدم صحة العلاقة، وهو ان انحراف الأبناء يتشكل سلوكيا من خلال إخضاعهم لأشكال من العنف الممارس عليهم باسم الحق في التربية والحق في التوجيه والحق في متابعة الوضعية السلوكية للأبناء [1].

من هنا يبدو أن هناك نسقا معينا نحتاج للبحث عنه وتأكيد أهمية في ربط البنية العلائقية بسلطة اجتماعية تكيف وتخلق التوافق وتضمن الاتصال والاتساق من دون تحوير وتحويل تلك السلطة التربوية الايجابية إلى سلطة قهر اجتماعي تخرج الأبناء عن الرابط الاجتماعي الذي يوثق علاقاتهم بالوسط الاسري الكبير بما يسهل الاندماج والترافق

[1] علي عدلي أبو طاحون، مرجع سابق، ص101

الاجتماعي والانتماء الى كل تلك الفضاءات التي تشعر الأبناء انهم في فضاء تربوي تلتقي في السلطة بالبنية لتشكيل موقف اجتماعي فعال.

2.1.2 بنية القيم السلوكية وحركية العلاقات الاجتماعية:

لاشك أن دراسة السلوك الاجتماعي في الجماعة الاجتماعية أخذ حيزا معتبرا من الاهتمامات العلمية المعاصرة وبدا ذلك واضحا من خلال تيارات الفكر التربوي الذي اعتمد مقاربة السلوك كواجهة يعتمد عليها في تبني موقف التحليل النفسي –الاجتماعي للسلوكات الاجتماعية [1]، وعلى هذا الواقع تأتي القيم السلوكية لتحدد لنا نمط وطبيعة العلاقات المرتبط بها في سياق تنظيم الروابط والاواصر الاخلاقية والتربوية وتثمينها بعدد معتبر من القيم السلوكية الايجابية التي غالبا ما تعبر القيم المرجعية التي تنهض عليها القيم السلوكية الايجابية للجماعة الاجتماعية، وكما سبق لنا شرحه وتوضيحه فإن الجماعة الاجتماعية بإمكانها في حالة توفرها على شروط الهوية والانتماء ان تتدخل لتضبط بكل دقة المعطيات الخاصة بتمكين سلطة الاجماع الاجتماعية تمكينا منظما ومنظما، فتتجول بذلك علاقات الوحدة الاسرية الى وحدة مرجعية تتهيكل داخلها كل انماط السلوك الايجابي القويم، فهناك في سياق توجيه وظيفة هذه القيم انتقاء واحتساب للقيم الفعالة والجمعية للجماعة الاجتماعية وبالتالي فأي شذوذ في العلاقات الاجتماعية ينكشف ويبرز من خلاله الموقف القيمي الجمعي للجماعة الذي يعمل على حماية القيم

[1] منال محمد عباس، **مرجع سابق**، ص136.

السلوكية الجمعية ويثبط عمل تلك السلوكات السلبية التي تعمل على خلخلة النسق البنيوي في السلوك الجماعي داخل الجماعة الاجتماعية [1]، والضامن الوحيد على هذه السيرورة وجود حركية تحملها البنية التي تحدثنا عنها في سياق توضيح بنية العلاقات الاجتماعية، ويبقى التفكير قائما هنا باستمرار على اعتبار انه كلما كانت القيم السلوكية محمية وهي مرجعية في إطار سلوكات الجماعة الاجتماعية كلما تناقصت الحالة المرضية في بنية السلوكية واتجاهاتها القيمية.

سوسيولوجيا تعتبر هذه القيم بمثابة النسق الذي تقوم عليه قواعد السلوك العام داخل المجتمع والاسرة، ولكن الاختلال في بنية القيم السلوكية لا يعني أن هناك فسادا في بنية القيم وإنما هناك فساد في السلوك ذاته [2]، وعلينا أن نرجع لفهم أسباب فساد السلوك وليس الاتجاه نحو فحص القيم التي كانت في الاصل الضمان الفكري–السلوكي للسلوك الاسري، وعليه ففي الحالات التي يتعرض فيها الأبناء للعنف السلطوي الوالدي فليس معناه ان الأبناء وصلوا حدا متقدما من انحراف السلوك وانهم في درجة من الانقطاع عن بنية القيم السلوكية للوحدة الاسرية وانما الواقع الثابت هنا يؤكد ان الانحراف القيمي انما هو في انفراط عقد الصلة بين القيم السلوكية للوحدة الاسرية والسلوكات المنحرفة التي تبدت لنا من خلال تصرفات وسلوكات الاباء في اتجاههم نحو ممارسة العنف والترهيب ضد الأبناء وهم متجردين من كل القيم السلكوية الاجتماعية وهم بعيدين عن الالتزام

[1] علي عدلي أبو طاحون، **مرجع سابق**، ص108

[2] منال محمد عباس، **مرجع سابق**، ص163

بالقاعدة العامة للسلوك الجمعي في الجماعة الاجتماعية، ولذلك فالتقويم العلمي للسلوك يثبت عادة ان العنف الوالدي ضد الأبناء يصنف ضمن الأمراض الاجتماعية التي تنتفي العلاقة فيها بين المرجع القيمي لسلوكات الجماعة الاجتماعية وبين تصرفات فوضوية منعزلة يقوم بها الاباء تجاه ابنائهم، وتأتي دراسة الباحثة "باسمة منلا" الصادرة بعنوان "العنف الاسري على الطفل والاضطرابات النفسية الناتجة عنه"[1] لتذهب في اتجاه تفكيرنا وترجح ما رجحناه بخصوص مرجعية القيم السلوكية التي تكون قد تشكلت وتراكمت في المجتمع بفعل توفر عوامل عديدة وضمنتها الجماعة، على غرار التعميم والتداول والاشتراك في رمزية القيم والانتشار المعنوي وحصول الاتفاق المبدئي بين عناصر الجماعة الاجتماعية على قوة قوامتها الحركية، فقد تفرغت بدورها الى اختبار مدى صلابة وقوة كل القيم السلوكية المرجعية وأسقطت باقي الانماط السلوكية للدراسة والتقويم فاستخلصت في النهاية بان القيم السلوكية هي قيم مرجعية شكلتها الجماعة الاجتماعية ووضعت لها رزنامة ترميز وتقدير وتفعيل، وان أي عمل قد يمس ببنية القيم السلوكية تجد كل عناصر الجماعة تتصدى له وتواجهه مدافعة عن صلابة هذه القيم، والتي منها تأخذ السلوكات الاجتماعية اعادة عناصر قوتها، وقد اشرنا الى ان فساد السلوكات الاجتماعية إنما يأتي من الفساد الذي يدب في بنية العلاقات الاجتماعية، التي تكون وراءها بعض شروط التغير الاجتماعي وعدم قدرة الفرد على التكيف مع قواعد الحياة

[1] باسمة ملا، **العنف الاسري على الطفل والاضطرابات النفسية الناتجة عنه**، المكتبة الأنجلوسكسونية، القاهرة، 1997، ص292.

الجماعية في الجماعة، فكيف بنا اذا تعلق الامر بعلاقات تدار فيها المصالح وتنتظم بين جيل الاباء وجيل الأبناء [1].

3.1.2 تصنيف العلاقات الاجتماعية في الوحدة الأسرية:

هو عملية والعملية تأخذ دوما بعين الاعتبار المعطيات التي تحيط بالعوالم المراد تصنيفها، ويأتي بعدها من يصنف ودوره في التصنيف وماهي الأدوات التي يستخدمها في كل عملية تصنيف، ولهذا نرى أن هناك ميل للعمل التصنيفي قوي ومتماثل بين الدراسات الاجتماعية والانسانية، وتزخر مراجع الدراسات الاجتماعية بكثير من روائز التصنيف ومنها تلك التي تخصصت في التصنيف السلوكي والقيمي للعلاقات الاجتماعية في الوحدة الاسرية [2]، فتنميط العلاقات الاجتماعية هو مدخل علمي هام يمكننا من دراسة كل الحالات التي يبدو فيها السلوك مضطرب وغير طبيعي، ووفق تصنيفات المختصين توجد هناك خمسة تصنيفات رئيسة للعلاقات الاجتماعية في الوحدة الأسرية:

01-نمط علاقة اجتماعية مبني على الانفراد والتسلط وازدراء المقامات الاجتماعية للغير.

02- نمط علاقات اجتماعية مبني مباشرة على عزل الآخر واعتباره كائنا لا يستحق تقديرا ولا تشريفا.

---

[1] Durkheim (Emile) ;**Education et sociologie** ;presses universitaires de paris ;Paris ;4eme Edition ;1993,p25

[2]. Abedelghani Maghrebi **; le miroir aux alouettes** ; Alger ; enal ; opu ; 1985.p22

03-نمط علاقات اجتماعية مبني على التعايش والتواصل والتعاون في إطار من التبادل الحواري الملتزم.

04-نمط علاقات اجتماعية مبني على الاهمال واللامبالاة وعدم مراعاة ضبط قواعد الاداء وسريان المصالح.

05- نمط علاقات اجتماعية مبني على الاستمداد الخارجي والاخذ المستمر بمستجدات الافكار والسلوكات الطارئة في الحياة الاجتماعية.

4.1.2 العلاقة بين التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية:

أكدت كثير من الدراسات المعاصرة وجود ارتباط علائقي بين التفكك الأسري وضعف العلاقات الاجتماعية، حيث أن التفكك الأسري يكون سابقا على انهيار أو ضعف العلاقات الاجتماعية، حيث أن عوامل التفكك الأسري ليست نفسها العوامل التي تتدخل في حدوث ضعف العلاقات الاجتماعية، فسري يمس بالدرجة التفكك الأولى بنية العلاقة الأسرية التي نشأت في فضاء علائقي زواجي، يحتاج ان يستمد قوته وفعاليته من بنية العلاقات الاجتماعية، فلما تعصف المشاكل والضغوط بالعلاقة الزواجية يحصل ميل طارئ في الوسط الأسري للاستمداد من بنية العلاقات الاجتماعية ما يمكن ان يكون مادة استرجاع وتقويم وتقوية العلاقات الاسرية، لكن يحصل الهوان والانكماش في آليات التمدد العلائقي في الاسرة، فعوض الاستداد من بنية العلاقات ما يمكن ان يعيد للعلاقة الزواجية قوتها وزخمها، تعجز كل العجز فتتراجع وتنطوي على عوامل ضعفها الداخلية.

هذا هو ما يدفع بالعلاقة الزواجية نحو الانحلال وبالتالي تتفكك كل الروابط الاسرية ويتفرق اعضاؤها في اتجاهات الاختلاف والصراع، مما ينعكس سلبا على نسق العلاقات الاجتماعية التي كانت تحتضن هذا الإطار العلائقي الاسري، وعليه سنجد أن التفكك الأسري هو من سيؤثر في نسق العلاقات الاجتماعية، التي تعجز عن تحقيق التسوية والإصلاح والتوجيه لنسق التضامني في المحيطين الاجتماعي والأسري، وهذه الحصيلة هي التي يخرج بها أغلب الدارسين لطبيعة الصلة بين التفكك الأسري والعلاقات الاجتماعية.

فلكون أن العلاقات الاجتماعية هي الفضاء الواسع الذي تتهيكل فيه مكونات العلاقة الاسرية في سياقها الزواجي وخاصة إذا كانت للسياق الزواجي نتائج بنيوية كإيجاب الأبناء وإيجاد صعوبات كثيرة في الاعتناء بهم والتكفل بمشاكلهم وقضاياهم، الأمر الذي يحيل التفكير في هذا السياق الى اعتماد مقاربة تأثير الجزء في الكل التي قال بها علماء الاجتماع الذين اشتغلوا في اطار دراسة وتحليل العلاقات البنيوية في المجتمع على غرار ويسترمارك Westermark، وبرجس مع برجس Bergess & Bergess ومع دراسة الفرنسي بول ميسرشميتPaul Misserschmid، هذا الأخير الذي أبدع بدراسة متخصّصة في هذا المجال وجاءت بعنوان **où va la famille** حاول أن يجسد من

خلالها قوة مطارحته في تحليل التفكك في البنية الأسرية وانعكاس ذلك في النسيج الكلي العام لعلاقات الاجتماعية [1].

كما ذهبت **سامية الساعاتي ونبيل السمالوطي** نحو دعم هذا الاتجاه العلمي في تحليل تأثير التغير في البنى المترافقة وخاصة هنا في دراستنا بين بنية العلاقات الأسرية (التي هي جزء من العلاقات الاجتماعية العامة) وبنية العلاقات الاجتماعية، ولعل ما ذهب إليه الباحث **محمد سيد فهمي** في كتابه **العنف الأسري**، ما يدعم تدعيما علميا موثقا ما ذهب إليه الثنائي المشار إليه هنا، فهو يرى من بين أبرز علامات التفكك الأسري هي اشتمال العلاقات الأسرية على العنف الأسري باستمرار على الرغم من مخلفاته الوخيمة على البالغين وغير البالغين[2].

2.2 عوامل تأسيس العلاقات الاجتماعية الأسرية:

كما سبق بنا الحال في العنوان السابق، أشرنا إلى طبيعة العلاقة بين الوسط الاسري والوسط الاجتماعي وحددنا الطبيعة التي تتساير فيها رابطة الصلة بين العلاقة الزواجية الاسرية والعلاقة الاجتماعية في الوسط الاجتماع وعلى هذا الأساس لزم علينا هنا ان نتحدث مشيرين إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية الاسرية وكيف تنشا وتتطور وتتأثر وتؤثر وما هي حدود تأثيراتها في وسطها الداخلي والوسط الاجتماعي العام، فالأسرة تبني علاقتها الاجتماعية الداخلية عن طريق بعض المعابر القاعدية ومنها بالخصوص

[1] منال محمد عباس، **مرجع سابق، ص112**

[2] محمد السيد فهمي، **العنف الأسري، التحدي وآليات المعالجة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2006 .

علاقات الجيرة في الوسط العمراني الضيق ثم الممتد وبعد ذلك تأتي المصاهرة ونسقها الافقي كعامل رئيس في تحديد طبيعة العلاقة الاجتماعية [1]. وخاصة من حيث عمق تكوينها البنيوي، ثالثا يأتي الثقل المادي ورمزيته في الهيبة الاجتماعية للأسرة كعامل مؤثر في تشكيل بنية العلاقة الاجتماعي في الوسط الاسري حيث كلما استثمرت الاسرة في ميراثها المادي والمالي كلما كانت لها فرصا أكثر للتأثير في قيم العلاقات الاجتماعية في الوسط الاسري، ثم اخير يتحدد تأثير الأسرة في الوسط العلائقي الذي ترتبط به من خلال ما تنفرد به من قوة الانتشار الديمغرافي في الوسط الجغرافي، ومعروف تاريخيا في التوزيع العمراني للمدينة الإسلامية عبر مختلف مراحل التاريخ أن الأحياء تأخذ اسمها من اسم العائلة الاكبر عددا وتوزيعا وانتشارا ديمغرافيا وهو ما يعني ان تشكيل العلاقات الاجتماعية الأسرية يمر عبر تفعيل معادلة قوة العلاقة الاجتماعية القائمة على النفوذ المالي والعددي والجغرافي [2].

بناءً على هذا العرض البنيوي لهم العوامل التي تتدخل في تشكيل العلاقات الاجتماعية الاسرية، نجد أنفسنا وبنفس القياس نرى بأن التفكك الذي يمس بنية هذه العلاقات يكفي أن يكون واحدا من عوامله المختلفة ضعيفا أو مختلا أو غير قويم، ليكون سببا من الاسباب التي تؤدي إلى إنهاك وإنهاء قوة العلاقة الاجتماعية الاسرية، والمشكل في هذه العوامل، أنه غذا حصل تفكك في عامل واحد، لن يؤدي بالضرورة إلى تفكيك

[1] على مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة**، دراسة في علم الإجرام المقارن ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص108

[2] محمد شفيق زكي محمد، فتحي عكاشة، **مرجع سابق، ص99**

باقي العوامل المجاورة، ولكن الذي يحصل غالبا، انه غذا تفكك عامل واحد، فإن باقي العوامل الاخرى تضعف فعاليتها[1]، لأن تيار القوامة في العلاقة الاجتماعية يشتغل بكل العوامل في حركة دينامية واحدة، وعليه فإن الحصيلة في نهاية المطاف هو تراجع العلاقات الاجتماعية تدريجيا ودخول الوسط الاسري في حالة من التفكك، ولأن نسق العلاقات الاجتماعية في دوائره الصغرى والكبرى يبنى دائما على العناصر الدينامية التي تحفظ القاعدة وهي الفعالية في التكوين اي تساند العوامل المؤسسة للعلاقة الاجتماعية، التنسيق بين سيرورة العوامل في حراكها المشترك، وجود عدد كبير من الفاعلين داخل الوسط الاسري على نفس التفكير والتعامل في إطار تفعيل الدور والمكانة لكل واحد من هؤلاء، وبالإجمال نجد ان تركيبة عوامل العلاقات الاجتماعية هي تركيبة ميكانيكية اذا اشتكى عامل منها من الضعف والانهيار لحقت به باقي العوامل الاخرى ميكانيكيا لا لعيب في العوامل ولكن لعيب في نسق الارتباط فيما بينها، ولما يفتقد الوسط الاسري لعناصر قوته الآتية من القيم القاعدية المرجعية ومن عنصر الاشتراك في حركتها وتأثيرها، فغنه يتعرض تدريجيا لحالة من التفكك المستعصية التي يصعب معاينتها والوقوف على تجدديها وإعادة تفعيل قوتها [2].

[1] محمد عبد المحسن، **مرجع سابق، ص112**

[2] أحمد المكارمة، **مرجع سابق،ص116**

1.2.2 تحليل الصراع الاجتماعي في الأسرة الجزائرية:

تاريخيا ولأجل تفادي عوامل الصراع الاجتماعي في الاسرة كانت توجهات إدارة الزواج وتسييره تتم في الوسط العائلي الممتد، أي ان الزواج والمصاهرة تبقى في دائرة مغلقة ولا تسمح بأي تأثيرات خارجية، وكان تقسم الأدوار بحسب المكانة العائلية لكون هذا التقسيم كان يقوم بدور ضبط القيم والحفاظ عليها، فالمتزوجون من السباب ليس لهم أو دور أو تأثير في نسق العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة باعتبار ان كل الوسط العائلي يحمل ويذعن لنفس القيم والتي يرعاها كبار العائلة، الذين لهم الحق وحدهم في التدخل باختيار القرينين وممن يتشكلان [1].

وهكذا استطاعت العائلة الجزائرية أن تتفادى الصراع الاجتماعي داخلها وضمنت بذلك توارد نسق الاتصال والتلاحم بين الجيلين، جيل الكبار وجيل الصغار، وحتى الدورة الاقتصادية تبقى بدورها مغلقة في وجه تأثير العوامل الخارجية [2]، لكن وجدنا ان العوامل التي كانت تتشكل منها قوة العلاقة الاجتماعية دخلت في طور الضعف وهو ما أدى بالعائلة الى البحث عن مصادر قوة في الفضاء الخارجي، وكان من بين علامات البحث عن مصادر هذه القوة مسالة المصاهرة الجديدة والزواج خارج الامتداد العائلي، فوقع صراع اجتماعي مكثف.

[1] زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية وجذورها التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الأنماط العربي، لبنان، ط 1، 1976، ص112

[2] أبو المعالي الجويني، **مرجع سابق**.، ص118.

الأول ما يتعلق بصراع القيم حيث تم التخلي عن قيم الضبط التقليدية السابقة التي كانت تضمن عدم وجود صراع اجتماعي والثاني ان الاختيار للزواج تحول الى عقد مادي –اقتصادي تتحدد من خلاله اتجاهات البحث عن المنافذ خارج العائلة، فلم تعد للعائلة فرصة التدخل بالاختيار لابن عند زواجه من خارج حدود العائلة وإنما صار الساب ومن بعده الشابة هما من يختاران ما يشاءان ضمن العلاقة الزواجية الجديدة، وهذا التقسيم الجديد الذي فرض نوعا جديا من الاختيار يقوم على التجربة الشخصية البعيدة عن حضور القيم العائلية، فتشكلت بذلك دوائر للصراع الاجتماعي في الوسط الاسري: قيم الاختيار تبدلت وتبدلت معها طبيعة العلاقة بين الاباء والأبناء [1].

ونتيجة ذلك فقدت العائلة لحمتها ووحدتها فالزواج الجديد لم يعد اعادة انتاج قيم العائلة الممتدة ولم يعد الزواج نسقا فيها، فمن يتزوج يصير مفروضا عليه ان يستقل بعلاقته الزواجية الجديدة عن العائلة ومع هذا التقسيم والانقسام يدخل الازواج الجديد في صراعات مفتوحة مع اصولهما العائلية السابقة ويميلان الى تأسيس العلاقة الجديدة على قاعدة الفردانية والاستقلالية والابتعاد عن الاحتكاك بالوسط الاسري الممتدة وتزداد الامور تعقيدا لما يحصل الصراع على خلفية الاستقلالية المالية التي فرضها الأبناء على الإباء[2].

[1] زهير حطب، **مرجع سابق**. ص199.

[2] محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص113

على هذا الأساس يبقى من الضروري دائما مراعاة الظروف والتغيرات الجديدة التي تحيط بالوسط الاسري وتفرض عليه نسقا جديدا من العوامل والتأثيرات المرافقة لها وهو ما يستدعي التدقيق والمراقبة لكل العوامل التي احدثت مثل هذا التغير في القيم المرجعية ولم تترك أي مساحات للتوافق والتضامن بين الجيلين من اجل الابقاء على اللحمة الاسرية قائمة ومؤثرة.

2.2.2 حادثة "الإنجاب" في الأسرة الجزائرية:

في العائلة الجزائرية يعد الزواج مفترق طبيعي في حياتها الاجتماعية والعاطفية والبنيوية، فحينما تقرر العائلة او الأسرة تزويج ابنها، فغن الرغبة الرئيسة الكامنة وراء هذا المسعى، هو حاجة العائلة للامتداد والتوسع عن طريق التكاثر، فالزواج في العائلة الجزائرية هو اتجاه إنجابي فقط للتكثير من التعداد البشري في الفضاء الأسري وهذا له علاقة كبيرة بالافتخار الاجتماعي للعائلة التي تظهر نفسها في وسطها الاجتماعي تملك الهيبة الرمزية عن طريق عملية التزويج والتكاثر، وعلى هذا فالشاب الذي زوجته العائلة يعرف مقامه ودوره والهدف المرغوب فيه، وهو أنه اختير أو أنها اختارته العائلة ليكون عنصرا قادرا على ضمان الإضافة العددية [1].

بالتالي فهو تحت المعاينة والمراقبة لضبط وتعديل سلوكه الجنسي منذ أول ليلة دخلة في حياته الزواجية، وتبقى كبيرات السن من العائلة تترقبن الوضعية وتتابعن الزوجة

[1].NEFISSA ZERDOUMI: **Enfants d'hier – l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algérien**, François Maspero, coll., Paris, (1970)

الشابة وملاحظة ما إذا تغيرت بعض خصائصها البيولوجية، وقد تكون المعاينة أحيانا جسدية، لكون أن العائلة ترفض رفضا قطعيا أن يكون الزواج في شهوره الأولى غير مثمر خاصة إذا لم تظهر لكبيرات السن ملامح الحمل لديها [1]، وعلى هذا الأساس، تعد حادثة الحمل وحادثة الولادة والإنجاب من أقوى الدلالات على نجاح العلاقة الاجتماعية الجديدة، وبحسب المتوقع من آثار حادثة الولادة والإنجاب تتحدد مدة الاحتفالات بهذه التغيرات الجديدة وقد تستمد بعضها إلى غاية الشهر بالتمام، خاصة إذا كان المولود من جنس ذكر ويمثل بوجوده الجديدة تغيرا في البنية وانفتاحا على عوامل تعدد العلاقات الاجتماعية.

على هذا الأساس يصل الأمر إلى إشعال الشموع في بيت المولود أسبوعا كاملا وتؤتى الأطعمة من كل نوع ويستعدى الأقربون ليكونوا قوة بشرية في هذه الاحتفالات المستمرة وبحسب عدد وترنيمة الزغاريد المسائية والصباحية تتحدد معالم تقدير عملية الإنجاب الجديدة، كما أن هناك طقوسا أخرى تتعلق بإحضار الأطفال الصغار إلى البيت التي يوجد به الوليد الجديد وينادونه باسمه حتى يشعرونه بأنه واحد منهم ويدفعون به للشعور أنه جزء من جماعة فعالة تنتظر نموه وتطوره البيولوجي والاجتماعي[2].

من جهة أخرى تحظى أم الوليد باهتمام كبير في هذا الوسط الاسري من خلال تكرار الزيارات الاحتفالية اليومية إلى غرفتها، والتفرغ بخدمتها تفرغا كاملا وخاصة

[1] مصطفى بتقنوشت، **العائلة الجزائرية، التطورات والخصائص الجديدة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص112

[2] يوسف أديب، **مرجع سابق**، ص127.

تحضير نظام غذائي خاص بها، مع الاهتمام بهذا الوليد من الناحية الصحية والقيام ببعض الخطوات التي لا تجعل الطفل في معاناة نتيجة الوضعية الصحية لوالديته، وكل هذه المعالم والخطوات هي احتفال بالتغير الجديد الذي حصل في العائلة، وكونها عائلة ممتدة ونشا طها الزواجي نشاط فعال، عبر حادثة الانجاب، التي تعتبر علامة صحية على قوة العائلة وعلى قوة الاختيار واخيرا لكونها تزيد صفوف العائلة لحمة وقوة وتفعلا فيما بينها، إن اختيار الاسماء غاليا هو اختيار رمزي دقيق للمولود فكبار او كبيرات السن يخترن من الاسماء ما يرمز الى القوة واللحمة والارتباط بالأجداد او حمل اسم لواحد ممن رسموا مسار العائلة و العشيرة أو حافظوا عليه، ومن بين طقوس هذه الاحتفالات هو حمل الطفل ممن لهم القدوة والرمزية في الخلية العائلية والقيام بنقله إلى فضاءات الارتباط بالوسط العائلي الممتد حتى يتحول الانجاب الى حادثة تخلد تاريخ العائلة بيولوجيا [1].

3.2.2 التداول والتفاضل في رعاية وتربية الأبناء:

كما سبق وأن وقفنا على العديد من علامات الاحتفال والفرح بقدوم المولود الجديد وإحداثه لتغييرات كبيرة في الوسط الأسري، والنظر إليه بكونه قد حقق للعائلة فضاءً جديدا من الامتداد الاجتماعي والديمغرافي والعلائقي، فإن هناك خطوات لاحقة كثيرة وعديدة تتعلق بمشروع التربية والتنشئة لهذا المولود، في الوسطين الاجتماعي والأسري، وهذه الخطوة جد حساسة وهامة في الحياة الأسرية الجديدة، فهناك الوالدين المباشرين وهناك

[1] مصطفى بتقنوشت، **مرجع سابق**، ص116.

جيل البالغين على اختلاف الرتب والمواقع وهناك المقربون من اهل الفضل والقدوة ماسكي سمعة العائلة، فيحصل تداخل كبير وكثيف في نوع التربية وطبيعتها وتحديد الاولويات في التربية والأسلوب الافضل لضمان نشوء متوافق للمولود مع السياق الثقافي- الاجتماعي للأسرة.

وعليه وأمام هذا التداخل الكبير في نسق التربية يحصل نوع من الضبط النهائي للعلاقة بين المولود ومن يحيط به في إطار قواعد التربية، وهنا تتوزع المهام بطريقة أو بأخرى بين العناصر القريبة مباشرة من الزوجين (الأبوان والجدان)، أو من جهة الأخوال كبارا وصغارا، ولكن تبقى المهمة التربوية الرئيسة في كل ذلك أن تكون كل مسالك التربية والتنشئة منمطة ومقيدة بحسب الأهداف الكلية العامة لطبيعة التربية ونمطها التي عهدت العائلة السير عليها، فالاحتضان والرفقة والمصاحبة والاستئناس والعلاج تبقى كلها مقيدة كل التقييد، فهناك تدخل من قبل الكبار نحو فرض نسق التربية ومضمونه لصالح المولود، ولذلك نجد أنفسنا أمام تنميط دقيق لطبيعة العلاقة الوالدية في اطارها العائلي نحو التربية المراد تكرسها لهذا المولود منذ دخوله في طور النمو البيولوجي والاجتماعي[1].

لهذا السبب تتداخل عوامل التفاضل والتدليل كأحد علامات التدخل العاطفي لكبار السن وفرض نمط محدد سلفا لهذا النسق من التربية، فكبار السن من نفس العائلة يميلون إلى اعتماد طريقة التدليل وأحيانا يكون مبالغا فيه بجعل نسقها في قبضة المقربين من

[1] يوسف أديب، **مرجع سابق** ،129

كبار العائلة وخاصة إذا كان المولود يحمل اسما رمزيا في العائلة، فنسق التربية يشعرهم بعودة روح هذا الرمز إلى الوسط العائلي خاصة إذا كان مفقودا او ميتا او غائبا منذ سنين، فالكبار هنا يريدون أن يسقطوا على نمط تربيتهم بعض خصال الشخص الرمز الذي يتم استرجاعه بإطلاق التسمية على هذا المولود [1].

بالمقابل نجد ان هناك ميلا موازيا في تربية الطفل وهو الاعتماد على التفاضل مباشرة في تربية المولود، وهو ان يتم الانفراد به من قبل والديه او من قبل شخص حي وهو رمز العائلة فيعزل الاخرين عن عملية تربية المولود وينفرد هو بطريقته الخاصة فيمارس طريقة المفاضلة ويعطي لنفسه الحق بتربية المولود بقيم خاصة وطرق للتنشئة خاصة بالمعني ويحرم باقي المقربين من هذا الوسط الاسري من كل فرص التقرب بالتأثير او المرافقة او الحضور، وهذا من شانه كما رأينا أن يخلق حالات جديدة من الصراع الاجتماعي في الوسط الاسري.

4.2.2 صراع القيم في تربية الأطفال وآثاره الأخلاقية:

فيما سبق من صفحات ضمن هذا الفصل كنا قد شرحنا بتوضيح طبيعة الصراع الاجتماعي في الوسط الاسري وكيف يؤثر هذا الصراع في نسق العلاقات الاجتماعية عموما، كما رأينا كذلك ان للصراع الاجتماعي علاقة وطيدة ومركبة بالتفكك الاسري، واعتبرنا ضمن حصيلة التقدير للعوامل في نشاطها، ان الصراع حالة طبيعية غير

[1] مصطفى بتفنوشت، **مرجع سابق**، 120

استثنائية وان ورودها وحصولها هو طبيعي بالنظر لمضمون العوامل التي تتدخل بحصول الصراع الاجتماعي، وهناك بالمقابل في اوساط الدارسين والباحثين من يركز التحليل على شبكة عوامل مرافقة أخرى لظاهرة التوتر والاضطراب وأحيانا الضعف في الأداء التربوي للأسرة، وهو المتعلق هنا بطبيعة مضمون صراع القيم في الوسط الأسري، فالظاهرة هنا تقوم على اعتبارات خاصة تعطي لبعد الفردانية في التربية الاسرية قدرة على التأثير الكبير فما هي الحقيقة بالضبط فيما يتعلق بصراع القيم في الوسط الاسري، لذلك فإننا نشير في هذا الصدد إلى طبيعة العوامل على النحو التالي:

مادام ان للقيم طابعا سلوكيا متراكما في فكر وسلوك الأفراد، نجد أن العامل الأول المتسبب في صراع القيم هو القائم بين قيم الآباء وقيم الأبناء وشعور الاباء بان ابناءهم قد ضلوا الطريق ولم يحسن منهم السلوك في التكيف مع قيم الاباء، فيتدخلون معتبرين ان تدخلهم اصلاحا توجيها وتقويما للسلوك واستعادة للقيم، فيتحول التدخل الى صراع مفتوح يتخذ عدة ملامح وتعابير وتمثلات بين الطرفين، ومادام أن عناصر التغير الاجتماعي في المجتمع تقوم غالبا على الأفكار الجديدة ومقوماتها السلوكية، فكذلك يظهر صراعا فكريا مصاحبا لصراع القيم بين كل من يحمل ويدافع عن هذه القيم وبين من يقف ضدها، وهذا الصراع الفكري قد يكون مدخله هنا الاختلاف في المستويات التعليمية والتربوية والفكرية بين الآباء والأبناء.

كما قد يكون هذا الصراع في القيم على علاقة مباشرة بما تفرضه الافكار الجديدة المرتبطة بحركات التجديد الديني، وذلك أننا نقف على معطيات ونتائج كثيرة وقوية سببها هذا الصراع الفكري الديني المتعدد الأوجه (سلوكي، فقهي، عقيدي، طقوسي....) وهو بدوره يخلق ويتسبب في حالة من الصراع المفتوح على مجموعة من القيم غير المتماثلة وغير المتناظرة، فيتحول ذلك الى جبهة صراع غير سوية بين الطرفية وتنعكس دائما على حجم التلقي والاستيعاب لدى الأبناء، وغالبا تنتهي هذه الصراعات الى فجوات فكرية وسلوكية تؤثر في مضمون العلاقة الاجتماعية بين الطرفية، فتهدد كيان الاسرة تهديدا مباشرا ولا تدع اي فرصة للتسوية والاصلاح، لصعوبة استرجاع القيم في حالات الصراع المفتوحة، كما أن حالات التفكك الاسري التي تكون قائمة على بعد صراع القيم يكون من الصعب تداركها وتحسينها واعادة ضبط ميزانها الرمزي في الميزان الاجتماعي.

كما نجد في الأخير أن هناك صراع في القيم كبيرا إذا كانت له علاقة مباشرة باختلاف الأصول والجذور والملامح بين الاسرتين المشكلتين، وصراع القيم يكون هنا خطيرا لكونه يرتبط بفضاءين مختلفين بين أسرتين ينعكس في مواقف وانطباعات الاولياء والبالغين تجاه واجبات قيم التربية وطرق امتثالها، كما تكون مؤثرة من حيث اختلاف وتناقض مبادئ القيم التربوية التي يريد كل طرف منهما ان تكون هي السائدة، فتضطرب الاحوال العائلية وتتوتر اكثر بسبب عدم الاتفاق على اي القيم يمكن أن تتأسس العلاقة

في التربية الاسرية واذا كانت هذه القيم متغذية من قواعد قيمية دينية فهنا يصبح الامر مستحيلا لاعتقاد كل طرف بقداسة وطهر القيم التي يحملها [1].

3.2 تقسيم ترميزات القيم في الوسط الأسري للصراع أم للوحدة:

مازالت سلطة الاباء في الوسط الاسري تحافظ على كثير من عناصر الهيبة والهيمنة الرمزية عن طريق القيم التربوية الرمزية، وعادة ما يعتقد الاباء ان القيم التي يحملونها هي القيم التي ربوا عليها ابناءهم منذ الصبا وتشبعوا بها ابناءهم وانطبعوا بها عبر سلوكاتهم ونمط شخصيتهم وولائهم الذي يولون به اباءهم، لكن الذي يحصل عادة هنا مرتبط بالتقسيم الرمزي للأدوار، فالآباء يعتقدون اعتقادا أنهم هم الآباء وأبناءهم حتى ولو كبروا وتزوجوا وصار لهم ابناء، يبقون في نظرهم دوما ابناءً تابعين، وعندما يفتقد الأبناء لهذه الرمزية ولا يحيطون بالتفكير الرمزي لدى جيل الاباء فيتصورون ان الامور تسري وتجري وفق نسق تفكيرهم هم مستبعيدن الحضور الرمزي للآباء فيما يتعلق بالإرث الذي يحملوه حول تقسيم الادوار وترميز القيم لكل دور منها [2].

لهذا فالأم يتحدد دورها في تنسيق الموقف وفق كبير العائلة زوجا او عما او خالا او من تؤول له رمزية الاشراف العائلي ولا يمكنها ان تتنازل عن كل هذا الارث ولو لابنها مهما كان سنه، والبنت في العائلة مهما تقدم بها سنها تبقى تحت طائلة الذكور مهما كانت مستوياتهم الفكرية والسلوكية والباقي في الترتيب يخضعون قسرا لنفس النمط

[1] فؤاد زرف، **مرجع سابق**، ص118

[2] مصطفى بتفنوشت، **مرجع سابق**، ص166

والتقدير، ولهذا فهذا التقسيم ما لم يكن عقلانيا منضبطا عادلا، ولهذا نجد في ظرفنا الرهن ان اغلب المتزوجين الجدد يجدون انفسهم في مواجهة صعبة مع هذا التقسيم للأدوار وخاصة مع قيم الضبط السارية فيه، وهم امام طريقين صعبين واجب عليهما اتخاذ واحد منهما.

إما البقاء في وسط اسري يخضع بقوة لتقسيم رمزي للأدوار وعليهم اعلان الولاء والتبعية والخضوع والتنازل عن كثير من حقوقهم الرمزية والمادية، مع إمكانية فقدان رمزية الوجود والحضور في الوسط الاسري فيصل أحيانا إلى التعرض الى انواع من العنف الرمزي واللفظي وحتى المادي المباشر، وإما مغادرة الوسط العائلي وتركه نهائيا والبحث عن مصادر تعويض واستقرار وراحة بحثا عن السلامة النفسية وسعيا للحفاظ، متخليا عن إرثه العائلي فيحيا بعيدا عن هذا الوسط فتكثر عليه الأعباء والمسؤوليات ويجد نفسه مواجها لوضعية فردانية هو من حيث الأصل رافضا لها وغير مستوعب لها، فيحصل له الانفصام والإحباط واضطراب الشخصية ويرى أن ما حصل له لم يكن هو السبب فيه وانما هذا الوسط الأسري المرمز بكثير من المبالغة القيمية [1].

في هذا السياق يبدو من خلال المقاربة السوسيولوجية لأزمة صراع القيم في الوسط الأسري، أن مكمن الازمة فيها هو ان الوسط الاسري لا يحتمل ان تتعايش فيه قيم جيلين مختلفين، وجيل الأسرة الأول يرفض معالم التغيير مهما كانت طبيعتها، لكونه يرى ان

[1] نعيم حبيب جعنيني ،**علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق** ،ط1 دار وائل للنشر، 2009 ص242

هذه التغييرات تهدد بالدرجة التكوين البنيوي للاسرة الممتدة ويضع الأبناء عند مسؤوليات قيمية اكبر منهم ولا يستأهلونها، ويعتبرون ان التغيير يعد طرفا ضاغطا عليهم في ظل الصراع المفتوح مع جيل الأبناء، لذلك فعندما يحصل التفكك الاسري في هذا الوسط يحدث آثارا مدمرة في كل البنية الاجتماعية للأسرة ويكون من المستحيل رأب الصدع واستعادة الوضعية السابقة على حصول هذا التفكك [1].

4.2 سوسيولوجيا العلاقات الاجتماعية في الاسرة الجزائرية:

مهما يكن دور وإسهام علماء الاجتماع المعاصرين في دراسة وتحليل بنية العلاقات الاجتماعية في الاسرة فذلك يعد قليلا وفي حاجة الى مزيد اثراء واغناء، فطبيعة الاسرة الجزائرية والمحيط الثقافي والانساني والدوري الذي يحيط بكثير من مهامها وادوارها ووظائفها يحتاج إلى مزيد من الدراسات المتخصصة في مكونات ووظائف الاسرة، لكننا نفضل ان نقارب الموضوع هنا من زاوية التحليل السيسيولوجي لماهية وطبيعة العلاقات الاجتماعية في وسط اسري جزائري، ولعل من بين العوامل المرجعية في هذا التحليل هو ان الاسرة في الجزائر مازالت تمثل قاعدة بناء الشخصية للفرد فهي ليست عائلة زواجية للإنجاب والتربية البيولوجية، ولكنها تنتمي الى فضاء واسع من المشاريع والبرامج التي يشترك فيها البالغون وكبار العائلة ليمارسوا سلطة قيمية رمزية بتكريس ما يرونه نمط القيم الفاضلة للتربية.

[1] يوسف أديب، **مرجع سابق**، ص139.

هنا تقف باقي المؤسسات الأخرى غير قادرة على مجاراة المرجع الأسري في التربية، ولهذا ينفرد الآباء في الجزائر بتقدير الأدوار الكبرى للبالغين على من دونهم سنا، أما العامل الثاني في تحليل هذه العلاقة الاجتماعية فينصب أساسا في القيم التضامنية وفي قواعد التآزر الاجتماعي الذي تجليه العصبة العائلية في فضاء العشيرة، فهذه لها أدوار كبيرة في الحالى الجزائرية توفر لنا المعطى السوسيولوجي الذي يحدد بان بنية العلاقة في الأسرة هي إسقاط مباشر لبنية العلاقة المرجعية في اطار العشيرة [1].

لهذا نرى في مجتمعنا أن هناك هالة خاصة تعطى للعشيرة لكون أن الأسرة تتحمل الكثير من الولاء القيمي لها وهذا معطى سوسيولوجي هام ومؤثر، أما العامل المؤثر الثالث في هذا المجال هو القيمة الاقتصادية والمادية للميراث العائلي ففي الجزائر نجد أن للميراث دو كبير في بناء العلاقات الاجتماعية الأسرية فمن خلال التوزيع العادل والانتفاع من ريوع الإرث الجماعي للعائلة نجد ان هناك علاقة اجتماعية بنمط تضامني تأسس بكل قوة حيث يجد جميع المنتمين لهذا الفضاء الممتد حصول انتفاعات تسمح لهم ضمنيا من البقاء موحدين ومندمجين في الفضاء الكبير وهو فضاء العائلة العشائرية، وهذه الحالة تكشف لنا عن عمق الارتباط بالاقتصاد العائلي التضامني، فالبقاء في هذا الوسط العائلي يشكل حماية معنوية ورافدا ماليا وماديا يقي من كل اضطرابات ويسمح بمواجهة صعوبة الحياة بكثير من الشعور بالأمن والأمان.

[1] صالح محمد أبو جادو، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، دار المسيرة، عمان الأردن، ط1، 2001، ص112

كما نجد للعلاقات الاجتماعية الأسرية تعكس قوة الرابطة الدموية واستمرار أثرها حتى ولو تباعدت مقار إقامة مكوناتها الإنسانية، ولهذا الأثر تجليات كثيرة ومتنوعة، فالفرد يجد نفسه في نهاية المطاف يبني علاقات اجتماعية قوية وممتنعة ضد موجة الاضطرابات والخلل في نسق الحياة المادية، فالمحيط العام لهذه العلاقات هو محيط يجذب الفرد ليبقى متواصلا ضمن الخط العام للولاء والترابط والتضامن، وعليه يشعر الفرد بكثير من الاعتزاز وهو يتمتع بآثار تلك العلاقات الاجتماعية، فهو يرى أن مسائله تقضى وحاجاته تستوفى وضغوطاته يواجهها بكثير من النجاح والفعالية، نظرا لما يتمتع به من قوة متينة في مضمون العلاقات الاجتماعية، وهو اكثر من كل هذه المنافه فالعلاقات الاجتماعية ذات عمق الرابطة الدينية يعطيه هيبة وسمعة وقوة حضور في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه [1].

هنا تتحول العلاقة الاجتماعية المدوية الى شعور بالهوية والانتماء والتموقع الى جانب هويات اجتماعية يكون بعضها ضاغط وقوي ويعطيه صمودا وقدرة على ابراز هويته الى جانب هويات اخرى قد تكون مهددة له في اوساط عمرانية مفتوحة، فيميل في كل مرة الى الاستثمار في قوة هذه العلاقات وخاصة عندما يقوم بحفل او نشاط يسعى من خلاله الى ابراز القوة العددية والمعنوية والرمزية لكل رصيد العلاقة الاجتماعية الدموية [2]، فيظهر امام الاخرين ان له شبكة من العلاقات الاجتماعية تصنفه من بين

[1] زهير حطب، **مرجع سابق**، ص199

[2] محمد عبد المحسن، **مرجع سابق، ص118**

عائلات الحظوة والمكانة والأثر، فالعلاقة الاجتماعية هنا تمثل رصيدا من القوى الرمزية للحضور في الأوساط الاجتماعية المفتوحة، ويمكن للفرد في خضمها ان يستفيد من رصيد العلاقات الاجتماعية من حضور لها ولا استحضار، فيكيفه التعلق بها واستحضارها الرمزي لتكون له في الوسط الاجتماعي القدرة على المنافسة والمجاورة وبناء الفضاء الأسري الخاص به دون خوف من تهديد أو ريبة من ضعف الاواصر، ففي النهاية ليس المهم الحضور الشخصي لرصيد العلاقات الاجتماعية وإنما المراد في كل ذلك قدرته على الانتفاع من الرصيد الرمزي وحسب لتكون له القدرة على بناء علاقات اجتماعية جديدة تقنية ومهنية[1].

1.4.2 تعدد مصادر التربية الأسرية وآثارها على الأبناء:

لقد صار وضع الأسرة مفتوحا على كثير من المسائل المعقدة ذات العلاقة بالتربية في الوسط الأسري، فالمسؤولون المشرفون على التربية فيها وقد رأوا هناك حاجة ماسة للتعامل والتواصل مع تيارات التحديث المعاصرة كقاعدة معاصرة يستقون منها البيانات والوسائل والمعطيات التي يمكن أن يستثمروا فيها للوصول من خلال ذلك إلى حماية نمط التربية الأسرية الذي يعد مدخل من المداخل الأخلاقية التي تسعى الأسرة لتوفيره وضمانه في وسط اجتماعي عام منفتح على كثير من الفضاءات وخاصة في ظل كل هذا الانفتاح

[1] محمد حمداوي، **إشكالية دراسة الوضيفة التنشيئية في الأسرة الجزائرية الراهنة**، مقدمة في ملتقى (المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية) بالجزائر 11 -12 نوفمبر 1997 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2000.

المجتمعي غير المنمط والتوجه إلى الاعتماد على الوسائط الجديدة التي تحمل أفكارا وأنساقا كثيرة بعضها تعرضه كبدائل في مجال التربية الأسرية، وعلى هذا كان التوجه نحو ربط الاهتمام بالتربية الاسرية مقرونا بكل هذا المصادر.

لكن المسألة الأصعب هنا أنه ليس ممنوعا ولا محرما التعامل مع مختلف المصادر المعاصرة المتعلقة بالتربية الأسرية، ولكن الضرورة تقتضي أنه مع الاقبال على التعامل مع هذه المصادر يتوجب الأمر المعرفة المسبقة بالوسائل والطرق والآليات المعتمدة في تحقيق صورة نمطية للتربية الأسرية، فالتعدد في الرؤى مقبول ولكن المسؤولية تقع على من يتجه نحو التعامل معها، فكل مصدر منها مرتبط بتجربة مجتمع وتاريخ خبرات وتنوع مداخل وله علاقة قوية بالبيئة التربوية للمجتمع الأصل الذي تبلور فيه المصدر المقصود من التربية الأسرية، أضف إلى ذلك اختلاف بعض القيم الاخلاقية والدينية والشخصانية والفكرية، والتي تعكس لنا قيم كل مجتمع يصدّر لنا هذا النمط أو ذاك من أنماط التربية الأسرية [1].

الحالة هنا تقتضي من المشرفين على التربية الأسرية ان يمتلكوا خيار الاختبار والاختيار والتصنيف، فالضرورة هنا تقتضي الوقوف على طبيعة النموذج الأول الذي يحدد للتربية في هذا المجتمع قواعدها وقيمها وأساليبها المعتمدة والمتكيفة مع طبيعة المجتمع ومع العقلية السائدة في المجتمع، فالاتجاه حينها نحو هذا الانفتاح يتوجب حمل

[1] محمد سيد فهمي: **مرجع سابق، ص106.**

النموذج الأصل بين اليدين مع التوجه نحو البحث عن الدعائم والسند والمصادر، فالعملية هنا تقتضي عقليا إسقاط هذه المصادر على التجربة الأم في النموذج الأصلي وليس العكس، والمشكلة التي تحصل غالبا هنا، تكمن في اتجاه الاولياء والآباء تحت وقع التأثر بقيم الحداثة والمعاصرة، إلى التخلي عن نموذج الخبرات القاعدية في المجتمع المعني، والتوجه وهم فارغو اليدين نحو اقتباس النماذج الوافدة من مختلف المصادر التربوية المعروضة [1].

على إثر كل ذلك يقعون في مشكلة إهمال ما بين أيديهم من نموذج مجتمعي بقيم وضوابط مندمجة مع مختلف الفضاءات الاخلاقية والتربوية والاجتماعية في المجتمع والذهاب مباشرة نحو اقتباس قيم اخرى من تلك المصادر فتتفتح الأسرة على حالات من الاغتراب والتقمص القيمي الغيري والسقوط في تبعية تربوية تحدث بينهم وبين واقعهم الاسري تناقضات وتعارض في كثير من الحالات، وهنا يحصل ما نراه قائما في مجتمعنا الجزائري اليوم، حيث تتشرد الأسرة وراء قيم وقواعد واتجاهات متعارضة من حيث التكوين، ويصير كل فرد من أفراد الأسرة مرتبطا بنمط او نسق يخالف بقية اعضاء الأسرة، وينشأ داخلها تفكك قيمي تربوي، وهذا أخطرهم، فيبتعد أفراد الأسرة عن بعضهم البعض ويتنافرون ولا يلتقون على قاعدة مشتركة من القيم الاخلاقية التربوية [2].

[1] محمد السيد فهمي **"العنف الأسري"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص119.

[2] علي عدلي أبو طاحون، **مرجع سابق**، ص108.

ومنه تحصل القطيعة، وينجم في كثير من الحالات مغادرة الأبناء للوسط الاسري والبحث عن ارتباطات بوسائط يرونها تمثل قوة انتماء في إطار هذه المصادر، وتضاف إليها كثير من المشكلات تنطلي سلبيا على الجميع، على أساس ان المجتمع الذي نعيشه يحمل في نموذج تربيته قواعد قيم منضبطة ومعيارية، ونجد مقابل ذلك ميولات واتجاه نحو تقمص قيم غير موجودة في المجتمع، فتنقطع الأسرة بقيمها الجديدة عن القيم الثقافية المعيارية للمجتمع فتختلط الامور ويحصل انفصال تربوي كبير من مختلف الأسر الجديدة الحاملة لقيم المصادر البديلة، ويجد المجتمع نفسه مضطربا لكي يحمي ويحصن قيمه الذاتية الداخلة لمواجهة هذا الانفصال التربوي الخطير ويحصل في المجتمع انقطاع وقطيعة في السيرورة التربوية في المجتمع [1].

وأقرب مثال في الجزائر اليوم ان نجد كثيرا من المؤسسات التربوية دور الحضانة والتعليم التحضيري تشتغل لتكرس هذه القطيعة، فكل واحدة منها تحمل تصورا ومشروعا تربويا بديلا عن قواعد الأخلاق القيمية في نموذج مجتمعنا وهي تنفتح على نماذج مصادر اخرى دون وعي كاف ودون رقابة منهاجية أو تنظيمية، فيحمل الأطفال الصغار قيما مضطربة ويعيشون وهم داخل هذه المؤسسات بعيدا عن القيم القاعدية المعيارية في المجتمع الجزائري ويتسبب الاولياء والوسطاء التربويين في مشاكل تكوينية عديدة في هذا المستوى.

[1] يوسف أديب، **مرجع سابق**، ص166

2.4.2 السلوك التربوي اليومي للوالدين داخل الفضاء الاسري:

الثابت علميا وعمليا أن على الآباء أن يفكروا تفكيرا جيدا ومنضبطا أنه مهما كانت الوضعية العلائقية ومهما كانت الظروف العامة والخاصة في الوسط الاسري، عليهم ان يختاروا من البداية الطريقة المثلى في التعامل اليومي مع الأبناء، وهذا يعني ضرورة امتلاك الاباء للحس الاخلاقي انه يتوجب عليهم الابتعاد عن اظهار تاثرهم بخلفيات الصعوبات والمشاكل والضغوط المختلفة التي يواجهونها يوميا، فالتربية الاسرية تقتضي منهم ابقاء العلاقة بين الاباء والأبناء سليمة ونظيفة قائمة على الثقة والتقدير والتفاعل في القيم الفاضلة التي تساهم في تحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي في الوسط الاسري [1].

اغلب المشاكل التي تعاني الاسر اليوم في الجزائر مرجعها الى غياب هذه القواعد السامية في التعامل اليومي في الوسط الاسري بين الاباء والأبناء، ونتيجة ذلك تحصل اضطرابات وتوترات وصراعات مصدرا عدم الاتزان في السيرة اليومية للعلاقة المثلى التي تربط الاباء والأبناء وخاصة من حيث قدرة الاباء على ان يكون في استماع يومي دائم لانشغالات الأبناء وان يحققوا لهم رفقة معنوية واخلاقية قويمة، كما يكون عليهم ان لا يظهروا شيئا من معالم القلق والتوتر بين الزوجين او من هو قريب منهما ويجب اخفاء كل ذلك عن جميع الأبناء [2].

[1] كريم علي مختار، **العلاقات الزوجية والعنف الأسري**، دار الخلدونية، الجزائر، 1998، ص116

[2] سالم كامل، **العلاقات الاجتماعية في الأسرة**، دار التل، الجزائر، 2003، ص112

فهؤلاء يحتاجون الى خطاب تربوي سليم لا يتبدل ولا يتغير ولا يتاثر بتغير الاحوال والوضعيات، ويكون صامدا وافيا متوفرا على بدائل اخلاقية وقيمية تضمن الاستقرار والتعاون والمصداقية في بنية العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة، فحالات الاضطراب النفسي وصعوبات تسيير الحياة المادية للأسرة وتسوية الصراعات البينية هي مما يجب ان تبقى مخفية حتى لا تؤثر في النسق العام للعلاقة التربوية بين الاباء والأبناء وواجب أن يراعي الاباء هذه الخاصية لتبقى آلة التربية قائمة ومشتغلة وخاصة مؤثرة كل التأثير في بناء سلوك تربوي قويم لدى الأبناء يجعلهم في رباط عاطفي اشد بالوالدين، ولا ننسى هنا الاشارة الى ان الوضع التربوي المعياري.

في مثل هذه الحالات يتوجب على الاباء تلبية الكثير من الحاجات وتوفير الكثير من القيم التي تسمح بتربية اسرية متكاملة تحمي الأبناء من الانحراف والقلق والشكوك والتوتر على اساس فقدان القيم التربوية المعيارية التي قد يعجز بعض الآباء توفيرها لسبب من الأسباب، وعليه فإن المفصل الدراسي العلمي في مثل هذه الوضعيات هو أن يتم الالتزام بضبط برنامج تواصلي يومي بين الآباء والأبناء لتبقى العلاقة كما كانت متزنة ومتوازنة وضابطة للقواعد الأخلاقية بين جميع الأفراد الأسرة الواحدة [1]، فكل المساعي اليومية لا بد أن تكون خادمة للنموذج المتكامل في الوسط الأسري فيتعاطى الجميع أسلوبا واحدا ومنمطا من التعامل والتعاون والتواصل وبذلك يمكن إنقاذ الأسرة من أي

[1] ابراهيم حامد، **مرجع سابق**، ص122

خطورة على القيم إذا كانت الوسائل اليومية في التعامل والاتصال تقوم في جو من الثقة والمصداقية والوثوقية في مجموع القيم التي تسري في النشاط الحياتي اليومي للأسرة.

3.4.2 الأبناء ورجع الصدى: القبول والخضوع أو التمرد:

الحياة الاسرية عبارة عن ورشة مفتوحة على مختلف التجارب والخبرات ولا يمكن ان تغلق أبوابها، فما يجري في الوسط الاسري يعبر عن وجود مجموعة غنية وثرية من القيم التي لها علاقة مباشرة بالخبرات التي يملكها الفراد في الوسط الاسري، وهي التي تعطي قوة كبيرة لقضية الحوار الاسري والحوار داخل الاسرة ضروري لتتلاقى خبرات مختلف افراد الاسرة بغض النظر عن العمر والجنس، إذ من شان هذا التلاقي ان تعرض وتتلاقي كل الخبرات اليومية المكتسبة فيقع تداولها وسريانها بين مختلف هؤلاء الافراد، وهنا بطبيعة الحالي نجد علامات ومعالم الرشد الفكري والانفتاح السلوكي النفسي وتزداد الثقة والتواصل بينهم وتقوى اللآصرة الاسرية اكثر واكثر وتخلق لنا حالة من اللحمة والتلاحم الاسري الغني بكل هذه الخبرات المندمجة فيما بينها [1].

وقد يحصل بالمقابل ان لا تتلاقى الخبرات ولا تتواصل وخاصة في حالة الصراع في القيم في بنية العلاقات الاجتماعية داخل الاسرة، فتنفصم العرى وتنقطع العلاقات ويبقى المجال مفتوحا أمام الصراع وهذا الصراع يخلق لنا بالضرورة إما انقطاع وإما قطيعة اخلاقية وقيمية وتربوية في الوسط تكون اقصى ملامح التوتر فيها هو انعدام وجود

[1] pierre (b), **Sociologie de L'Algérie** , PUF , 1974,p112

تواصل زمني –مكاني بين افراد الاسرة في النشاط اليومي وبسبب هذا القطيعة في الفضاء الزمني –المكاني للأسرة تضعف العلاقات وتتراجع وتتوتر بالضرورة.

فالحاجة الى استعراض الخبرات والاستفادة منها تنعدم بشكل شبه كامل والتعاون لقضاء المصالح يضعف كثيرا وتتلاشى القيم، ويزداد اثرها السلبي تأثيرا فيم الأفراد على اختلاف السن والجنس اذا لم تتنح الساحة الاسرية على حوار اسري ملزم ومسؤول، وعليه تتحول الاسرة الى حلبة تعيش في اطار المجهول من العلاقات والخبرات، وفي كلتا الحالتين حالة التواصل الاسري في ظل مخطط يومي للحوار والتعاون أو في حالة الانعدام والقطيعة والتهميش، فإن الذي يحصل لا محالة هو ما يسمى علميا حالة رجع الصدى في التواصل القيمي اليومي، وعليه فإنه لا محالة يحصل رجع صدى وبحسب مصادره وظروفه وشروطه تكون نتائجه [1].

فقد يكون رجع الصدى ايجابيا وقويا وبمؤشرات راقية فيحمل الأبناء عن الاباء قيما وقواعد واتجاهات وسلوكات تنم عن وجود حس بأهمية التواصل في القيم الفاضلة في الوسط الاسري ويسميها البعض بالوسط التربوي النزيه ولكن قد يحصل بالمقابل رجع صدى يعكس لنا حالات التوتر والصراع والاضطراب والمعارضة في الوسك الاسري فرجع الصدى لا يكون هنا نتيجة لعوامل صنعته ولكنه يتحول الى واقع اسري فيه التمرد والانحلال والتخلي والابتعاد مما يزيد في توتر العلاقات الاجتماعية البينية في الاسرة

[1] منال محمد عباس، **مرجع سابق، ص107**.

وتنفتح الاسرة على وضعية الانفجار الاجتماعي والتعرض لحالة التفكك التي تنهي الاسرة وتفكك العلاقة بين اعضائها وتضعهم في واقع مأزوم.

تميل كثير من الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية المعاصرة الى دراسة وعلاج نماذج الاسر التي تمر بمثل هذه المراحل من ازمات التواصل الاسري، ويسعى اصحاب هذه الدراسات الى الكشف عن ثقل العوامل الاولية في الوسط الاسري التي تعمل بتراكمها على التسبب في هذه الحالة من الوضع المأزوم، ولعل من بين ما تم التركيز عليه في هذا العرض العلمي الذهاب نحو تفضيل الاعتماد على تدعيم الخبرة النفسية لكل افراد الاسرة فالمطلوب هنا علميا أن تتاح لأي كان في الوسط الاسري بالتواصل والاتصال والحديث المفتوح من غير شرط عرض الخبرة فيكفي للجانب الانساني المفتوح على التداول اليومي ان يعطي الخبرة للفراد بالتواصل اليومي فهو الاساس في تسيير الوضعية الاسرية وليس المضمون [1].

فالمضمون هنا لا يهم كثيرا بقدر ما أن الاستثمار الكلي في مقومات الوضعية الاسرية هو الذي يخلق ترابطا وتلاحما وتواصلا على اسا العاطفة عاطفة الانتماء للأسرة الواحدة وحما قيمها والدفاع عنها والسير بها نحو تحقيق تلاحما اجتماعيا أسريا قويا، ونعتبر عمليا أن مثل هذه المقاربات هي علمية وقوية وقد تكون مرجعية خاصة بالنسبة لمجتمعنا الجزائري فالحوار الاسري يمكن ان يكون سبيلا لتحقيق رجع صدى فاعل وفعال بين مجتمع الاباء والأبناء ويحقق حماية اخلاقية وفكرية للبنية العلائقية داخل الاسرة.

[1] محمد عبد المحسن، **الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001، ص113.

الفصل الثالث:

سوسيولوجية تحليل العنف

الأبوي ضد الأبناء

تمهيد:

هناك مجالان متلازمان في هذه الدراسة، هناك من جهة المقاربة ومن جهة ثانية هناك بنية السلوك، ومن يستطيع من الناحية العلمية الربط المنهجي بين مضمون المقاربة ومضمون البنية فإنه ولا شك يقوم بعمل علمي تحليلي عالي المستوى، فالجمع بين المجالين هو مقتضى نظري –تطبيقي للإحاطة بخلفيات الظاهرة اولا ثم بتفاصيلها المتلاحقة، وعلى هذا الأساس فقد ألزمنا منهجيا ونظريا بالدفع نحو الربط بين المجالين بالنظر للمعطيات الغزيرة التي جمعناها ميدانيا عن طريق الخروج المتكرر لمعاينة ظروف العينة وضبط السلوكات السارية فيها في محيط العلاقة بين الآباء والأبناء، الشيء الذي جعلنا في هذه الدراسة نميل نحو اعتماد مقاربة سوسيولوجية تحليلية، أي مقاربة تعتمد على الجمع والتصنيف اولا ثم التعيين بين الأشباه والنظائر والمقابلة ثانيا ثم ثالثا الاعتماد على التحليل لفهم ملابسات الخلفيات واحدة بواحدة من خلال اعتمادنا منهجيا تعلى مقابلة العينة وعلى تطبيق الاستمارة لاستخراج جميع هذه الخلفيات.

الأمر الذي سيكون لنا سندا مدعما حينما نتوجه بعدها لتحليل بنية السلوك الاجتماعي في هذه الاوساط التي مالت نحو اعتماد سلوكات قاسية يصنفها العلماء في دائرة العنف الابوي الاسري الذي فضلنا الخوض فيه والبحث عن اهم عناصره المؤثرة في إدامة سلوكات العنف الأبوي ضد الأبناء، وبطبيعة الحال فإننا سنعود بالضرورة الى اهم النظريات والمقاربات السوسيولوجية والنفس –اجتماعية التي تناولت بالدراسة العنف

الابوي، وبالفعل فقد وقفنا على نماذج كثيرة من هذه الممارسة في المحيط الذي اخترناه للدراسة ومتابعة ظروف العينة التي قصدنها لتكون المرجع في تحليلنا السوسيولوجي.

هناك ممن يعتبر أن العنف الأبوي ضد الأبناء حالة مرضية سيكوباتية معقدة، ولكننا نعتبرها بالمقابل ظاهرة تحتاج إلى المعاينة السوسيولوجية عن قرب وعن كثيب، فليس كاف اعتبارها مرضا سيكوباتيا، وإلا سقطنا في التصنيف السيكولوجي، واعتبرنا أن توتر العلاقات الأسرية هو مرض نفسي، ولكننا سوسيولوجية نعتبرها انعكاسا لظروف ومعطيات نسعى للكشف عنها عن المقاربة السوسيولوجية التحليلية.

1.3 في ماهية سوسيولوجيا العنف:

عجّت المكتبة الجامعة بكثير من الكتب والأعمال التي تناول فيها أصحابها سوسيولوجيا العنف، ولعل من أشهر وأقوى هذه الدراسات السوسيولوجية دراسة **بيير كلاستر** و**مارسيل غوشي** في كتابهما "**أصل العنف والدولة**" [1]. وقدما لنا فيه معطيات علمية تحليلة ثرية عن تفاصيل نظرية العنف من الزاوية السوسيولوجية، خاصة وان عمق هذه الدراسة احتضن مداخل قوية في إطار أنثروبولوجيا العنف في المجتمعات الانسانية المعاصرة، لذلك مازالت تحظى هذه المقاربة باهتمام كبير من قبل علماء الاجتماع الباحثين في مختلف أنماط وأشكال العنف ووظائفه، وتأتي أهمية الدراسة الحالية من كونها قد ركزت الاهتمام على الربط التحليلي بين فهم التفكك الذي يصيب بنية العلاقات الاجتماعية في الوسط الاسري ونظرية العنف الاسري وخاصة منه الممارس ضد الأطفال، ويبدو ان العوامل التي تقوم عليها النظرية السوسيولوجية غير تلك المعروفة في الحقل النفسي والتي تشهد تجاورا وانتشارا في كثير من الدراسات السيكولوجية المعاصرة، وتعطي لنا المدرسة الفرنسية نماذج كثيرة في هذا الجانب وخاصة ما تم إنجازه في إطار علم النفس المرضي وعلم النفس الايجابي ومن بينها دراسات الفرنسي **كريستيان دوجور**.

لم يكن علم اجتماع العنف مرتبطا كل الارتباط بظهور الأزمات الأسرية التي أفضت إلى حصول أشكال كثيرة من العنف الممارس بين الآباء أنفسهم وبين الأباء والأبناء وليس

[1] بيار كلاستر و مارسيل غوشيه، **في أصل العنف والدولة**، دار الحداثة، بيروت ،1985، ص120.

حتى مركزا على استظهار عمق ظاهرة العنف من الاصول على الفروع أو العكس، وإنما توازى اهتمامه بها حينما تفرغ بدراسة حالات العنف بعد أربعينيات القرن الماضي في أوروبا وبعد ظهور دور رعاية الطفولة المسعفة ودور رعاية الفقراء والمعوزين ودور رعاية المسنين المتخلى عنهم، هنا أضيف مدخل جديد لأصل نظرية العنف أساسا، وبالتالي تنامى وتطور الطرح السوسيولوجي للانتباه بأن المجتمعات الغربية تغيرت كثيرا في مقوماتها وخصائصها بعد الحرب العالمية الثانية، فظروف الحرب وويلاتها نجمت عنها أشياء كثيرة لم تكن متوقعة[1].

جاءت النظرية لتفسر لنا ظاهرة العنف بان مسار جديد في هذه المجتمعات تطبعت به كثير من الفئات الاجتماعية لتعطي لعلماء الاجتماع بان هناك تغييرات كبيرة في المكونات وفي طريقة تقسيم الادوار وتحديد نسق المكانات، فكان الصراع المحتدم الذي حمل مختلف اشكال العنف سعي كل جهة وكل طرف يقف وراء هذا العنف جماعة أو فرد او تكتلات إنما يهدف إلى استباق الزمن للاستيلاء والحصول على مزايا لم يكن من السهل الحصول عليها من قبل لأجل تحقيق التموقع المادي المناسب لمجتمع ما بعد الحرب، فكانت الحرب عامل انتقال جوهري في مكونات وثقافات هذه المجتمعات، ولم

[1] حمد حمدي بدران **"العنف الأسري دوافعه وأثاره ومكافحته"**، ط1، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2003، ص116.

يعرف العنف هنا اتجاهات إجرامية بقدر ما كانت تعبر عن انفلات في شبكة القيم التي حكمت العلاقات بين الناس من قبل [1].

كان حضور علماء الاجتماع حضورا علميا رمزيا سعوا وتابعوا طبيعة التمثلات العنفية لدى الفئات الممارسة له والبحث لدى الفئات المتعرضة له عن العوامل والمبررات التي جعلتها ضحايا لهذا التهديد المتزايد، لذلك جاء عقد الخمسينيات وما تلاه من عقود ليثبت قوة المقاربة السوسيولوجية والحضور الواعي بمتابعة وتحليل وفهم مسيرة العنف في مجتمع ما بعد الحرب والذي كان الاكثر دموية في تاريخ الانسانية على الاطلاق، وبالتالي فهم علماء الاجتماع ان النصف الثاني من القرن هنو قرن الاحولات الكبرى، وجاء الاهتمام ضمنيا بظاهرة العنف الاسري محاولين تحددي حجم الضرر والانعكاس النفسي على الأبناء والاطفال وخاصة الاطفال مجهولي النسب، وسرعان ما تحول هذا الاهتمام السوسيولوجي الى مشروع علمي للنهوض بمستلزمات وواجبات مواجهة هذا التنامي الغريب في اشكال العنف وخاصة داخل الفضاءات الأسرية [2].

2.3 المصادر الاجتماعية للعنف:

إن البيئات المغلقة في المراكز الحضرية تعد المصدر المهيمن في كثير من تصنيفات مصادر العنف التي تناولها علماء الاجتماع، وتعتبر دراسة الثلاثي "اسماعيل غيرة و"إبراهيم توهامي" و"عبد الحميد دليمي" بعنوان "التهميش والعنف الحضري" التي

[1] أ حمد محمد حسن صالح وآخرون **" الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية"**، مركز الإسكندرية للكتاب،2009، ص112

[2] حمد حمدي بدران، **مرجع سابق**، ص120

أصدرها مخبر الإنسان والمدينة، واحدة من أقوى الدراسات المنجزة في الجزائر عن مصادر العنف وتصنيفه حسب حالاته الاولية والواسعة ولكنهم اكدوا ان الأوساط الحضرية هي المسؤولة بدرجة أساسية عن كل الإخفاق الذي يمس نسق الحياة الجماعية في المدن الكبرى، وراوا في تلك الدراسة ان المدرسة الايطالية ذهبت بعيدا في هذا المجال حينما اجتهد رموزها من الباحثين الى تشكيل نظرية حول أصول عنف المدن، معتبرين ان المدينة ذاتها هو المصدر الاكبر لحصول حركة انتقال عنيفة وقوية بين عالمي الريف والحضر، وانه يستحيل ان لا نجد مظاهر العنف من خلال عملية الانتقال هذه[1].

على أننا يمكن ان نضيف من جهتنا إلى ان النسق العمراني للمدن انما جاء تلبية لحركة الهجرة وهذه الظاهرة جاءت لتبحث عن حلول لمشاكل البطالة المرتفعة في المركز الحضرية كطثيفة السكان، وما دام أن الميجدنة لا تستطيع استيعاب الاعداد المتزايدة للمهاجرين اليها وعدم قدرة هياكل المدينة على توفير الضروري من مناصب العمل وكذلك لغياب سياسة شغل في المدن الحضرية، فقد أدى بالبطالين الباحثين عن العمل فيها إلى التحول من باحثين عن العمل الى باحثين عن ضحايا محتملين لتلبية الحاجات المتزايدة التي تفرضها إقامتهم في المدينة، وبالتالي وجد علماء الاجتماع أنفسهم أمام دوامة كبيرة ومتداخلة من العناصر والعوامل التي تسببت في حصول العنف، ولهذا يمكننا بالإجمال

[1] أ حمد محمد وآخرون، **سيسيولوجية العنف**، ط2، دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص118.

الحديث عن جملة من المعطيات والعوامل التي تشكل مجموعة من مصادر العنف وبالخصوص العنف في المدن الحضرة الكبرى:

-عدم حصول التوافق بين المكونات الثقافية للساكنة الجدد وما تقتضيه ثقافة الاقامة في المدن.

-عدم كفاية الانساق التنظيمية والتواصلية والصحية والتربوية على توفير الحد المطلوب من إمكانية الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجديد.

عدم إمكانية وجود إطار مشترك بين مكونات المدينة الذي بإمكانه ان يخلق للجميع نسقا من الاقتصاد التضامني الذي يحدث التكافؤ بين جميع الفئات الاجتماعية[1].

-محدودية أو ضعف أداء المؤسسات القائمة في الشريط الحضري للمدينة على التوفر على نظام الاتصال الهيكلي الذي يضمن عودة سليمة لفائض المهاجرين إلى المدن لقواعدهم الأولى في القرى والأرياف البعيدة، أي عدم توفر النسيج التقني الضروري الذي يساعدهم على العودة من حيث أتوا إذا لم يلبوا حاجاتهم التي جاءوا من أجلها[2].

-صعوبة التأسيس لثقافة المدينة الجديدة، فتحولت إلى فضاء استقبال مختلف الأشكال الهشة التي يحملها القادمون نحو المدينة، وغالبا ما نشاهد وجود المدينة ولكنها لا وجود بالمقابل لثقافة المدينة التي يمكن ان تستوعب القادمين إليها وتزرع فيهم قم الانتماء الى المدينة.

[1] الخولي سالم الخولي **"الأسرة والتربية والمجتمع"**، ط2، دار جونا القاهرة ط 2 2015، ص118.

[2] أحمد محمد وآخرون، **مرجع سابق**، ص120.

هذه بالإجمال شبكة من العناصر والعوامل التي ركز عليها علماء الاجتماع في دراساتهم وتصنيفهم لأهم مصادر العنف، سواء في الحيز الضيق لمجالات تحرك الأسرة أو في الفضاء العام للمجتمع، الذي يضم دوائر كثيرة من التفاعلات ضمن سياق التواصل الاجتماعي، والتي نجدها منتشرة في مختلف مراجع ومصادر الدراسات السّوسيولوجيّة المتخصّصة في دراسة العنف، ومنها كثير من الأعمال الجزائرية التي أفردت للظاهرة مجالا واسعا[1].

3.3 نسق العلاقات الأسرية في ظل تنامي العنف الأسري:

لقد ساد جدل في أوساط علم الاجتماع لبعض الوقت، حول تلك العلاقة الجدلية المحتملة بين نسق العلاقات الاسرية والعنف الاسري وأيهما اكثر تأثيرا في حصول تبعية الثاني له، واختلفت الأطراف في اتجاهات شتى، ولعل ما يهمنا نحن في هذه الدراسة تسليط الضوء أكثر على نسق العلاقات الاجتماعية الأسرية، فالنسق بطبيعة يكون سياقا متفتحا ومنتشرا متضمنا لكثير من القيم والقواعد والمؤشرات، وليس بالضرورة كما يحتمل البعض ان تتوتر العلاقات الاسرية حتى يحصل العنف الأسري وليس من المقابل ان يحصل عنفا اسريا حتى تتضرر وتتراجع وتتفكك العلاقات الأسرية، إنما هناك مجموعة الشروط المتضافرة والمتعاضدة في سياق زمني تحدده ضوابط داخلية في البيئة الاجتماعية المفتوحة[2].

---

[1] بطرس حافظ بطرس **"التكيف والصحة النفسية للطفل"**، ط 1 المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2008، ص117

[2] الخولي سالم الخولي، **مرجع سابق**، ص121.

بالتالي نفهم ان المستوى العالي للوتيرة في العلاقات الأسرية يكون دائما حماية ضامنة للاتساق الداخلي، وبالطبع فالوتيرة العالية تنبني على تواجد حالة من التضامن في التفكير والسلوك الاجتماعي بين مختلف مكونات هذا النسق، وكلما كانت الوتيرة في ديمومة من النسق العالي، فإن قيما قاعدية تعمل عملها وان الجميع يؤمنون بنفس المبادئ ويقتفون نفس الخطوات ويجدون في الحراك الجماعي للجماعة الاجتماعية سندا معنويا متينا للتركيبة الاسرية، وكلما ارتفع مستوى الوتيرة شعرت كل المكونات أن هنا أداء في مردودية الفعل يحيل باستمراره على تقبل كل الجماعة للمواقف المشتركة على إنما مواقف مرجعية في ضبط السوك الجماعي للجماعة الاجتماعية[1].

بالمقابل فإن هناك اضطراد في الحركة وفي النسق المرافق لها داخل الجماعة، ويتحدد وجود عنف اسري في ظل وتيره عالية من مردودية الارتباط البنيوي بالوظيفة النفسية –الاجتماعية التي يضطلع بها النسق في كل أحواله ومضامينه، فقد ينشا العنف الاسري سريعا وينتشر في امتداد افقي وعمودي ومع ذلك فالوتيرة داخل النسق تبقى سليمة وعالية الوتيرة دون اي اشكال او انعكاسات في البنية، وهو ما يسمح علميا وتطبيقيا باستخدام المقاربة السيكولوجية –السلوكية في تفسير العلاقة بين الاختلاف بين مردودية الوتيرة العالية للنسق وبروز اشكال تبتعد او تقترب من العنف الاسري، بما يسمح للباحث العلمي المهتم بتفاصيلها بعزل العوامل التي تصنع الفارق بين الزوجين والتي ليس

[1] رجاء مكي وآخرون **"العنف الأسري ودوافعه"**، ط2، دار الشروق، عمان، 2009، ص123

لها اي علاقة بوتائر النسق العام، وإنما تبقى فعاليتها وتأثيرها في حدود العلاقة الاسرية الضيقة بعيدا عن ضوابط النسق.

هذا النمط من التحليل البؤري العزل المعمول به سوسيولوجيا يمكن ان يكون فعالا بقوة لما يعزل عوامل المجال الضيق عن عوامل المجال الممتد، وهنا يبدو بوضوح بفضل المقاربة التحليلية للبؤر التي تملك تأثيرات جانبية أن العنف الأسري لن تكون له صفة العنف المرتبط بمردودية النسق وإنما هو فقط تعبير عن عنف ناجم مباشرة عن ضغوط اللاتوافق بين الزوجين وعنف العجز عن التكيف مع مقتضيات المحيط الذي تتواجد فيه الأسرة وخاصة إذا كانت تواجه صعوبات ومشاكل حياتية، وقد يتعلق بصراع قيم فردية بين الزوجين مرجعها على ابعد تقدير اختلاف المصادر الثقافية التربوية بين عائلتي الزوجين وتكون غالبا طارئة أمام حالات التعامل مع موجات التغيير التي تطال وظائف الأسرة.

4.3 الأبناء في مواجهة توتر العلاقات الأسرية:

يعالج علماء التحليل النفسي أكثر من غيرهم ظاهرة انفصام شخصية الأبناء نتيجة كثافة التوتر في العلاقات الأسرية، ويصابون بنوبات من الضغط الشديد، لكن نجد أن علماء الاجتماع ورغم تعاملهم مع هذا الطرح، يذهبون في اتجاه آخر مختلف كل الاختلاف، ويذهب علماء الاجتماع بالمقابل إلى التركيز على جانب آخر أكثر أهمية ودقة في تقييم السلوك والموقف وهو المتعلق بالبحث والدّراسة في العوامل ذات العلاقة

بالحماية النفسية –الاجتماعية في الوسط المفتوح سواء في الدائرة الأسرية الضيقة أو في الدائرة الاجتماعية الأوسع التي تحتوي الأسرة وغيرها من المؤسسات الأخرى، ولذلك يبقى علماء الاجتماع مهتمين بالدرجة الأولى بالعوامل الاجتماعية المؤثرة في السيّاق العام الضابط للعلاقات الاسرية.

وجود الأبناء وحدهم في مواجهة توتر العلاقات الأسرية دليل كاف على انهم في وضع مقلق من النواحي الفكرية والنفسية والاجتماعية، وأن أول الضغوط التي يواجهونها هو عدم القدرة على إيجاد الآليات المناسبة التي تسمح بمواجهة حقيقية وحمائية لضغط التوتر في هذه العلاقة، ثانيا انهم لا يستطيعون استيعاب حالة التقيد في هذه التوتر فهم لا يعرفون المصدر ولا وتيرة التوتر وما يمكن أن يكون سببا في إلحاق أضرار كبيرة بالأبناء، فالمواجهة بينهم وبين عوامل التوتر تتبعهم كثيرا وترهقهم من حيث الطاقة النفسية، فهي في العموم تبقى مبهمة بالنسبة اليهم ولا تتيح لهم اي فسحة لتفكيك اثر العوامل والتعامل معها واحدة بواحدة، فهم من حيث المبدأ لا يملكون اي قدرة على تكييف ملكاتهم للمواجهة ولا حتى إيجاد مفاصل التكيف الحمائية لهم بعيدا عن كل هذه الضغوط.

هذه الحالة باستمرارها تؤثر عليهم تأثيرا مباشرا وخطيرا فهم يفقدون التركيز نهائية في الحد من تفاقم ضغوط التوتر الاسري، ولا يقوون على ايجاد الانضباط الكافي لتحقيق التزامات مع سياق التنشئة في وسطهم فيضيعون المعالم التربوية وقواعد التواصل، وتلحق

بهم ضغوطا اخرى ليس بسبب التوتر ولكن ضغوط من نوع آخر مثل العجز على تحقيق التكيف وعدم القدرة على الحفاظ على نفس نسق التلقي الذي يتمتع به زملائهم ممن ليست لهم مشاكل ويفقدون تركيزهم الأخلاقي والنفسي على مسائل الحياة اليومية التي تهمهم بالدرجة الاولى ولعل من بين آثار هذا النكوض هو افتقادهم لقواعد التعلم والتواصل مع المحيط الذي يجب التواصل معه والتعامل معه وفق مقتضيات السن والجنس، وسيكون الامر فظيعا اذا كان للتوتر الأسري طابعا استمراريا غير متوقف وفيه ضغوط الإنهاك وغياب الحماية الاسرية والقانونية والمعنوية.

يبقى أن نشير هنا كذلك أن مسألة مواجهة الأبناء للأزمات والضغوط في الوسط الأسري هي غير ممكنة واقعيا وهي ليست حتى في مستوى رهان نفسي، فالأبناء هم في حاجة حريصة وباستمرار إلى مصادر الحماية والإسناد وخاصة المرافقة الأخلاقية، فعوض أن يتم البحث عن سبل المواجهة كما نراه مهتما به من قبل أوساط سيكولوجية وسوسيولوجية يكون من الأولى البحث عن دور المؤسسة الرسمية، كتدخل الوزارة المكلفة بالتضامن العائلي وخلايا الجوار والاستماع النفسي الاجتماعي وفي محيط المدرسة وخاصة من قبل الإدارة المدرسية، ولكن نواجه هنا دائما عجز مؤسسة المدرسة على توفير أخصائيين بسيكو–بيداغوجيين يقدون وسائل الإسناد للأبناء الذين هم في شدة نفسية –اجتماعية نتيجة وجود توترات في الوسط الأسري، وكذلك لا نجد لحد اليوم خلايا

المتابعة على مستوى القضاء التي بإمكانها ان تتدخل السلطات التنفيذية للحد من ضغوط التوتر الأسري عالي المردود.

5.3 ظاهرة العنف الأبوي في الفضاء الأسري:

لقد تنامت تناميا ملفتا للنظر كل الأشكال والأنماط التي تشير الى تعقد وضعية الأبناء في الوسط الأسري، وهذا نتيجة الارتفاع الكبير في نسب الاعتداءات والضرب والإهانة وممارسة العنف بحق الأبناء، وعلى الرغم من وجود جمعيات مختصة في إحصاء نتائج هذا العنف على غرار جمعية ندا التي يشرف عبد الرحمن عرعار فقد بقينا نتابع فقط الإحصائيات السنوية التي تشير إلى ارتفاع وتمدد الظاهرة في كل الاتجاهات من دون وجود برنامج رعاية رسمي يعيد للظاهرة جدارتها من كل النواحي ولإيقاف كل الآثار السلبية المحدقة بهؤلاء الأبناء، فمن جهة يركز البحث العلمي على خصائص البيئة الاسرية التي تتحول الى فضاء مشجع للعنف ضد الأبناء من حيث ارتفاع مهول لنسب الطلاق والخلع والنشور والغياب الابوي المؤقت او الدائم مرض او وفاة احدهما او كلاهما، ضعف الانفاق الشهري على شؤون الطلبة وما إلى ذلك من العوامل الاخرى[1].

هذه كلها العوامل القاعدية والرئيسة التي تصادفنا كلما حاولنا الحصول على المعطى العام في البيئة الاسرية الذي شجع على تنامي سلوكات العنف الابوي ضد الأبناء، ولعل من بين الامور التي تكشف عن خطورة الحالة هو فقدان الابوين لكل

[1] محمد عزت عربي كاتبي، **العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 1، العدد 28،، 2012، ص102

طموح ابوي، وهذا الفقدان يفرض عليهم ضغوطا اخرى، والتي تتجسد من خلال الاعتداء على الأبناء وخاصة نتيجة فشل او اخفاق الأبناء مدرسيا، فالآباء يبحثون عن استرجاع الطموح الاجتماعي من خلال التركيز على الأبناء للحصول على نتائج تعليمية جيدة من غير توفير الشروط واللاوازم الضرورية لذلك وعندما لا يحصل الأبناء على التوفيق والنجاح في مجال المجال يفضلون الفرار من المنازل عوض التعرض لحملات ضرب وتشنيع وممارسة عنف متواصل مقرونا بأشكال عديدة من الوصم، وهي القضية التي عالجتها وزارة التربية الوطنية محاولة التخفيف من غلوائها لأجل ايقاف العنف الابوي ضد الأبناء ولقد فعّلت تعليمة الوزارة على ضرورة حرص مدير المؤسسات التعليمية على تنشيط مجالس اولياء التلاميذ في المؤسسة واشعارهم بمدى خطورة ممارسة العنف ضد الأبناء في حالة عدم حصولهم على نتائج جيدة تكون في نظر الاباء دليلا على نجاحهم الاجتماعي.

إن البيئة التربوية الاسرية كان يجب ان تكون دوما هي القاعدة التأسيسية لضبط ودعم سلوكات الأبناء في وسط مفتوح على كل التأثيرات ولا ننسى ان عالم الاطفال هو من اكثر العوامل إحاطة بالمؤثرات التي تؤثر في سلوكاتهم التربوية والاخلاقية والسلوكية، وعلى الوالدين مهما تكن اوضاعهم التفرغ بمراعاة مختلف الظروف والمعطيات التي تحيط بالمحيط الاسري، ويبقى على الوالدين ان يتقنوا المداخل النفسية –الاجتماعية التي تسمح لهم بتقدير الظروف النفسية للأبناء بدرجة أساسية، الأمر الذي يتيح للوالدين إمكانية

ضبط المعطى الاجتماعي العام للظروف التي تصنع للحياة الأسرية حدودها ونهاياتها، لتلقى بذلك الأسرة الإسناد النفسي –المعنوي في حالات الشدة سواء من قبل ضغط الوالدين أو الضغط على الوالدين او الضغط على الأبناء.

فالمشكلة هنا ليس الافتقاد لبرامج التأهيل والمرافقة للوالدين وإنما هي بالأساس في فهم البيئة الاسرية وما تتطلبه من اجراءات وخاصة ما تعلق بخلق نسق الاستقرار النفسي –الاجتماعي والذي يبدأ عادة بابتعاد الآباء عن كل ممارسات العنف والعدوانية والاهانة الممزوجة بالوصم، وهو ما يشكل الضلع الاكبر من المسؤولية الاخلاقية للوالدين في ضمان نمو شخصية قويمة للأبناء بعيدا عن الترهيب والتأثير النفسي فيهم، وجعل الوسط الاسري دوما محميا وضامنا على الاستقرار والنمو الطبيعي للأبناء وشعورهم بالتقدير والثقة والتعزيز من قبل الوالدين.

1.5.3 السمات السلوكية للعنف الأبوي:

يعد كتاب الباحث أيمن أحمد السيد" الذي هو بعنوان "الإساءة الوالدية للأطفال" واحدا من الاعمال العلمية التي نالت رواجا وانتشارا وسط المهتمين في مراكز الدراسات والبحث بظاهرة السمات السلوكية للعنف الأبوي او ما سماه هو بالإساءة الوالدية والدراسة لطول فصولها وصفحاتها زادت من ثقلها لكونها اشتملت دراسة تحليلية مركزة على عينة كبيرة من الأطفال ضحايا الاعتداءات الابوية وبعضها كانت له نتائج وخيمة، والحالة نفسها هي التي عايناها بدورنا وذلك من خلال تواصلنا مع مجتمع البحث في المحيط

الجغرافي الذي اخترنا منه العينية التمثيلية للدراسة، حيث بدا لنا ان هناك عاملا يحوز على أهمية كبيرة في دراسة وتحليل الظاهرة، وقد تابع علماء اجتماع العنف طبيعة منشأ وتمفصل وتنوع السلوكات العنيفة التي يتبعها الآباء في إيذاء أبناءهم.

القضية الاكثر طرحا هنا ان السلوكات العنيفة من قبل الوالدين تكون في الغالب غير مرتبطة بطبيعة المخالفة التي عوقب لأجلها الأبناء، بل في الغالب تأتي اعتباطية بلا سبب ولا مبرر ولا تكون مفهومة الاسباب، انما هي سمات سلوكية عابرة وتأتي في شكل طفرات غضب، يتعرض إثرها الأبناء الى الوخز بالآلات الحادة او الحارقة أو الجارحة، وايضا من دون توقيت محدد للإيذاء فقد يكون في الصباح كما في منتصف النهار وغي الزوال كما في المساء واحيانا يكون كذلك في جنح الليل، حيث تتملك الآباء سورات غضب وطيش سلوكي يعرضون ابناءهم لأخطار [1].

المشكلة الاجتماعية للسمات السلوكية المتوترة للآباء في التعامل مع ابنائهم لها صلة بالدرجة الاولى مع وضعيتهم النفسية المرتبطة بنشاطاتهم المهنية، فبعض الممارسات المهنية للآباء وشدة الالتزامات بها فيما وراء مواقيت الانجاز والعمل تبقيهم في حالة توتر شديد وهم بذلك لا يقوون على ضبط سلوكاتهم في الوسط الاسري ولا يجدون مخارج للتنفيس عن هذه الضغوطات، ولذلك لا يستطيعون ضبط وتيرة المعاملة مع الأبناء لذلك نجدهم بسبب وغير سبب يوجهون جام غضبهم على الأبناء ويتميزون

[1] أيمن أحمد السيد، **الإساءة الوالدية اتجاه أطفال الاوتيزم وأساليب مواجهتها**، دار الكتب والوثائق القومية، ط1، القاهرة،2013.

بسلوكات عنيفة ومتهورة ومضطربة، كما يستعملون مختلف الأدوات والأشياء لإلحاق إيذاء بالأبناء من دون شعور مسبق بمدى ما ينجر عن هذه السلوكات من مضار ونتائج وخيمة على الأبناء، والتي نتيجة تكرارها واستمرارها تدفع بالأبناء الى الفرار من الوسط الاسري والبحث عن مصادر حماية لهم، ومع تزايد هذه الظاهرة في الوسط الاسري الجزائري بعث علماء الاجتماع من جديد اهتمامهم السابق بتحليل القواعد والآثار المترتبة عن أنواع كثيرة ومختلفة من الممارسة العدوانية العنيفة للآباء على الأبناء والذي يتضمن مواقف شخصية غير متوافقة بين المكانة كآباء وبين الدور الذي يقومون به كمربين ومشرفين على السيرورة الأخلاقية للتربية الوالدية [1].

ويعتقد الآباء ان كل ما يقومون به تجاه أبنائهم هو بالضرورة مقبول ومنمط وجاهز ليكون ضمن العلاقة الوجدانية بينهما، لكن هناك قضايا ومسائل هي ارتباطا بموقف الأبناء من سيرة الاباء تجاههم وهو ما يتسبب في خلق حالة من الصراع القيمي والموقفي بين الاباء والأبناء، فتدخل العلاقة بينهما في طور من المعارضة المتنافرة وتحصل إثر ذلك القطيعة التي تنفي الأدوار والمكانات فما يصدر من الآباء يصير مرفوضا من قبل الأبناء ولا يتعاطون معه بأي وجه من الوجوه، الأمر الذي نجد فيه الكثير من الآباء يواجهون الحالة بكثير من العنف ومن السلوكات العدوانية التي تفجر الوضع في الأسرة،

[1] مديحة أحمد عبادة، خالد كاظم أبو دوح: **العنف ضد المرأة** (دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص .22

بما يضع الأبناء دوما في وضع الخطر، وعندئذ يحرم الأبناء الصغار من تربية قويمة وسليمة بمبادئ سلوكية رفيعة [1].

2.5.3 العنف الأبوي والفشل المدرسي للأبناء:

يكبر انشغال الأبناء ويمتد قلقهم بازدياد واستمرار العنف الأبوي في الوسط الأسري، والسبب الرئيس في ذلك يكمن في أن المدرسة تمثل الفضاء الوحيد والأكبر الذي ينسج الأبناء فيه علاقات اجتماعية قوية بعيدا عن أجواء الأسرة، إذ كلما كانت أجواء العلاقات الأسرية كاملة ومنظمة سهلت أمام الأبناء الطرق والبيانات التي يستطيعون من خلالها التوصل إلى بناء علاقات ثقة قوية مع زملائهم ولكن في إطار تربوي سليم داخل المدرسة، ويمكن أن يتحوّل ذلك إلى علاقات صداقة وجوار متينة خارج الوسط المدرسي خاصة إذا تجاوبت توجهات الآباء التربوية مع الطاقم الإداري والتربوي في المدرسة وأعطت للعلاقة الثنائية بعدها التعليمي –التربوي في أجواء من التعاون والتضامن، فإحساس الأبناء بهذه العلاقة القوية بين الاسرة والمدرسة يقوي ثقتهم بأنفسهم ويعطيهم شعورا بقوة الشخصية، فيزدادون وثوقية واجتهادا وإقبالا وتكون سلوكاتهم كلها إيجابية، وهو ما يعد بواقع ومستقبل واعد لهؤلاء الأبناء، فالوسط الأسري هو بالأولى وسط نقي

[1] يحي محمود النجار، **مرجع سابق**، ص103.

وسليم ومتكامل وهو الذي يصل بالأبناء إلى الشعور بالراحة والاستقرار والهناء في الوسط المدرسي [1].

لكن تحصل الكارثة وتمتد آثارها الوخيمة إذا كان جو المدرسة بطبيعته جوا قويا ومناسبا لنمو شخصية متينة للأطفال ووفرت غدارة المدرسة وطاقمها البيداغوجي كل الشروط والظروف، لمساعدة الأبناء المتمدرسين على بناء شخصية تربوية علمية تستطيع مشوار الدراسة بكل توفيق ونجاح وتقابلها في الجهة المقابلة علاقات أسرية مهزوزة ومتوترة ومضطربة على طول الخط، وواجه الأبناء عالمان متناقضان من القيم والسلوك والمواقف، ووجدوا أنفسهم في هذا الوسط المضطرب يواجهون فوق الإهمال والتهميش والترك، ممارسات غريبة لسلوك أبوي هائج ومتوتر، حيث يجدون من قبل الأولياء معاملة قاسية جدا ممزوجة بسلوكات عدوانية عنيفة، فتختل التوازنات وتفتر العلاقات ويواجهون عالما غريبا ومجهولان فالجو الأسري لا يساعدهم على الدراسة ولا المراجعة ولا التحصيل[2].

ولكون ان الوالدين هما من يتسببان في حالة شغب مستمرة تجعل كل واحد من الأبناء يتوقع انه الضحية القادم لأي سلوك عنيف صادر من احدهما على الأقل فينتابه الخوف والقلق والتوجس ويعم فكره الشك والترقب، فتخلو نفسه من أي استعداد للمراجعة

[1] مصطفى عمر التير: **العنف العائلي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، 1997، ص115.

[2] مصطفى عمر التير: **اتجاهات جرائم العنف في المجتمع العربي**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد الثالث، العدد الخامس، 10 ربيع الثاني، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1990 ص .48

والمطالعة والدراسة المنزلية وتتراكم عليه دروس وتمارين المدرسة فيتيه ويتركب فيه خوف مضاعف خوف من الوالدين وخوف من المعلمة ومن ادارة المدرسة فيتهرب من مواعيد الحضور في المنزل والمدرسة ويصاب بنوبات اضطراب عميق، تجعله في نهاية المطاف فاشل مدرسيا بعيد كل البعد عن المستوى المعياري والطبيعي لزملائه في المدرسة ويشعر بهذا الفارق الكبير في التحصيل وفي التلقي الطبيعي للمعارف [1].

الفشل المدرسي يتحوّل هنا إلى مصير نهائي محتوم يقيد واقع ومستقبل الأبناء، فهم قد صاروا عاجزين كل العجز عن تحمل كل آثار العنف الأبوي في الوسط المنزلي، فيميلون هكذا الى ترك الالتزام بالجو المدرسي ويفقدون كل حافزية واستعداد للدراسة فتتحول المدرسة إلى فضاء مرفوض نظرا لعجزهم عن الوفاء بالالتزام نحو المدرسة، فشيئا فشيئا يتخلفون ويتغيبون ويتراجعون ويتسرّبون يوما بعد آخر حتى يخفقون في اللحاق بباقي الزملاء، فيرسبون ويجدون أنفسهم ضحايا علاقات أسرية متوترة مورست خلالها أشكال من العنف الوالدي عليهم ولا يجدون من مأوى يأويهم في آخر المطاف، فتتحول حياتهم إلى جحيم وخاصة عندما يضطرون الى مغادرة الوسط الاسري ويتركون العودة الى الاسرة التي تسببت في خيبتهم وينهون مشوارهم أمام العديد من الازمات المعقدة وهم في مقتبل العمر حيث لا رصيد لهم ولا خبرة بمواجهة متاعب الحياة فيستسلمون

[1] مصطفى عمر التير، **مرجع سابق**، ص120.

للانحراف والضياع الاجتماعي ولا يجدون من سند ولا دعم ولا أي اتجاه يحميهم ويحمي معنوياتهم من الإنهيار.

6.3 الحرمان العاطفي في الوسط الأسري والخلل السلوكي لدى الأبناء:

ليس هناك أقسى ولا أنكى ولا أضر على شخصية ومعنويات الأبناء في الوسط الأسري وخاصة وهم في السن ما دون العاشرة من شيء اسمه الحرمان العاطفي بالحرمان بحضر، وأخطر منه على الإطلاق الشعور بالحرمان العاطفي في وسط أسري فيه الوالدان يمارسان العنف العدواني على الأبناء ويحرمانهم من أي حنان أو حضور عاطفي[1].

[1] علي، مجاهد، **تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع**، الأكاديمية الملكية للشرطة. مركز الاعلام ألامني 2009، ص3-4.

الفصل الرابع:

التوافق الزواجي الأسري واستناده

إلى السلطة الرمزية للأب

تمهيد:

يتحقق التوافق الزواجي في الحياة الأسرية من خلال مجموعة من الشروط والضّوابط متعددة المقوّمات التي يكون الوسط الأسري قد توفر عليها بالعدد أو بالقيم الأخلاقية أو بما تمتلكه الأسرة من سمعة اجتماعية ومن هيبة في وسطها الاجتماعي، فالتوافق الزواجي يبدأ في النسج على قواعده الأولى من أول لحظات اللقاء الثنائي أو العائلي أو الاجتماعية بين هذين الطرفين اللذان يرغبان تحت شروط وظروف معينة التأسيس لنواة حياة أسرية مستقبلية، فالقاعدة التي يعتمدانهما في تحويل الرغبة إلى اقتران والاقتران الى علاقة زواجية رسمية معناه انهما توصلا بعد حوار ونقاش واستعراض أفكار إلى تحقيق الشرط الاول للتوافق الزواجي، أي الاتفاق على الزواج وفق مجموعة من عنصر الاتفاق المشترك، والتي هي بمثابة عقد اخلاقي رمزي بين الطرفين، هذا العقد الذي تسري عليه تفاصيل الحياة الزواجية بينهما.

كثير من العائلات التي تحتفظ بسمعتها الاجتماعية لا تسهل ولا تتساهل إطلاقا في مسائل الزواج لكونها تركز مبدئيا على تحقيق التوافق العائلي أولا بين أهلي الطرفين ثم بعده تحقيق التوافق الزواجي، بحيث يتحقق التوافق في الطباع والأخلاق والآداب والمستوى التعليمي والقوامة الرمزية والأصل والمستوى المادي وفي الخبرة الاجتماعية وفي النسب والانتماء العائلي، فإذا تحققت أغلبها أو كلها يقع الاتفاق على أن هناك من القواعد ما يبرر السماح لهما وبموافقة الأولياء البدء بتأسيس الأسرة، ويتوقف نجاح المشروع

الزواجي على ما يملكه الزوجان من خبرات ذاتية ومن ثقافة زوجية عضوية ومن اتفاق بحسن تسيير العلاقة بينهما للتحكم في شؤون الحياة الاسرية، خاصة وأن الزواج هو مرتبط بمراحل تنجز لاحقا بين الزوجين، فالخبرة الحياتية التي تعد بالسنوات هي خبرة تقادم، وهذه الخبرة تحسم في مضمون العلاقة الزوجية إما باتجاه التوتر والقطيعة والطلاق وإما باتجاه التفاعل والارتباط والاسئناس، وبالتالي يتحول التقادم في الحياة الزوجية الى مدار تثمين علاقات قوية بينهما، وحينما يكونان مع بعضهما من دون اولاد تكون الخبرة المطلوبة متعلقة بتسيير حياة زوجية من دون اولاد، ولكنها ستشتد وتتعقد اكثر اذا استمرت الحياة بينهما وكان لهما اولاد، فالأمر هنا يتعلق بالتحكم في شؤون اسرة تتكفل برعاية اولاد بمختلف الاعمار، فتتنوع المسؤوليات ويزداد ثقلها وتزيد تكاليفها، مما يتطلب من الطرفين معا اعطاء المزيد من الخبرة للتحكم اكثر في حياة زوجية متداخلة الواجبات والمسؤوليات.

1.4 المنطق القرآني والتركيز على المودة في تحقيق التوافق الزواجي:

يقوم مبدأ العلاقة الزواجية المتوافقة والناجحة في الحياة الزوجية في طبيعة المجتمعات عموما وفي مجتمعنا الإسلامي على مبدأ "**المودة**" بين الزوجين من أول يوم لزواجهما، ويتحقق مبدأ التوافق الزوجي من خلال تحديد البيئة والفضاء الذي يحتضن الحياة الزوجية فالإسلام حث على اختيار الزوجة المثالية وحرص على اختيار المسكن الفسيح وهو ما يتعلق بطبيعة الفضاء البيئي، إذ كلما كان متوفرا على شروط حياة اجتماعية هادئة ومريحة كان ذلك مدخلا مناسبا لتنظيم الحياة الزوجية بعيدا عن الضغط وعن التوتر فتعدد مجالات فضاءات الحياة الزوجية يعطي لكل من الزوجين انه بمقدوره ان ينسج علاقة زوجية جيدة ضمن حدود هذا الفضاء، وهذا حد كاف وواف على أبعاد الحياة الزوجية من الضغط والتوترات والانتكاس النفسي **(la régression psychologique)** والصراع الاجتماعي [1].

فكلما ضاق الأمر هناك اتسع أكثر وأكثر، ويستطيع هذا الفضاء أن يستوعب ماديا ورمزيا كل المقومات التي تقوي تيار المودة بينهما، حيث يتحقق المبدأ القرآني بكل دقة "وجعل بينكما مودة ورحمة" أي تزداد بين الطرفين قوة العلاقة الزوجية إلى درجة الود والود لغة تماهي الطرفين في بعضهما البعض خدمة وولاء وتعلقا، ومنها يمتلكان شحنة معنوية يستفيدان منها لتسيير واقع الحياة الزوجية ومستقبلها بامتصاص

[1] علي، بوعناقة ."**العنف الاجتماعي والتواتر – العنف والمجتمع** "، ورقة مقدمة للملتقى الدو لي، جامعة بسكرة، 2001 ،ص 8

كل الصدمات والازمات التي قد تحصل في المشوار الطويل بينهما، فالخبرات المشتركة تكون ذات فائدة كبيرة في رسم مشروع الحياة المشتركة من حيث ترتيب الاولويات ووضع الضمانات والعمل على تحقيق ما سيكون عاملا من عوامل تنمية العلاقات الأسرية، على ان الانعزال في الحياة الزواجية عن الوسط الأسري في الأيام والسنوات الأولى قد يكون بحسب هذه الخبرات سلاح ذو حدين.

فقد يكون نافعا فعالا ومؤثرا وقد يكون عكس ذلك بالتمام وهذا الافتراق على هاتين الحالتين مرده الاساس هو طابع الخبرة السابقة على الزواج عند كل طرف منهما، فالخبرة السابقة ان كانت غنية ومتفتحة وناضجة سمحت بتنمية علاقة زواجية مستقلة بعيدا عن العائلة الكبرى واذا كانت عكس ذلك فالأولى بهما البقاء من حيث محل السكن الأسري قريبين من الأسرة او العائلة الكبيرة لتمكين انفسهما من امتلاك اللازم من القواعد والسلوك التي تسمح لهما باختيار الصعوبات والموانع التي قد تواجههما وهما في كنف الاسرة يستفيدان من خبرات البالغين ويوظفانهما في بناء خبرة زواجية تمنعهما من السقوط عن اختبارات الازمات الاسرية اللاحقة التي قد تحدث لهما في حياتهما الاسرية وتجعلهما مضطرين للبحث عن مصادر الخبرة لمواجهة ما اعترضهما من مشكلات ويبنيان اثر ذلك موقفهما بتعلم بعض مضامين المواقف والاجتماعية التي تخللت فترة معاناتهما مع المشكلات اليومية [1].

[1] ابراهيم تهامي، اسماعيل قيرة، عبد الحميد ديلمي، **التهميش والعنف الحضري**، مخبر الانسان والمدينة، جامعة منتوري قسنطينة،2004.

إن هناك أمورا كثيرة تتغير في الحياة الزوجية وتؤثر في بنية العلاقة في الاتجاهين فتعزيز كل عامل من هذه العوامل في الاتجاهين يترك آثاره المباشرة في هذه العلاقة، فهي إما تعطي تعزيزا قويا لبنية العلاقة وإما تحدث تثبيطا ونكوصا في العلاقة قد تصل إلى حد الانفصال النهائي بينهما ما لم يحدث التدخل المناسب لإصلاح الضرر الذي يكون قد لحق ببنية هذه العلاقة، فعوامل الثقة والسند والرفق والإيثار والعناية والاهتمام والرعاية الصحية وتوفير المستلزمات كلها عوامل قد تستغل في الاتجاهين، وهي على درجة كبيرة من التأثير والحساسية، لكونها تتطلب من جهة تعزيزا مستمرا لتقوية العلاقة الزوجية او تتطلب تدخلا صحيا علاجيا لأجل ترميم ما تحطم من مكونات العلاقة الزوجية، على أن يحرص الزوج حرصا كبيرا على ان لا يدخل في علاقته الزوجية أطرافا أخرى سواء أهله أو أهل الزوجة أو الأصدقاء أو الجيران، حيث يتطلب الأمر منه حضورا معنويا وماديا كبيرا، فوحده العارف بمكونات العلاقة الزوجية ووحده من يعرف طبيعة الحلول الممكنة لمواجهة الضغط والتوتر في الحياة الزوجية [1].

2.4 التوافق الزواجي كمسار في بنية العلاقات العائلية المترابطة:

العائلة الممتدة ونقصد بها العلاقة بين عائلتي الزوجين المتشكلة عن طريق المصاهرة، فهي من حيث تمتين الرابطة بين الزوجية لها الدور الكبير في تحديد الفعاليات النفسية والاجتماعية وحتى المادية، فاللقاء من البداية هو لقاء محسوم بين العائلتين وهما

[1] حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص103

الضامنان بغطاء الموافقة المبدئية للبدء بتأسيس علاقة زواجية بين الطرفين، وغالبا ما تكون هناك عدة لقاءات قبل تمتين علاقة الزواج بين العائلتين، تكون الفرصة فيها لفتح الملفات الرئيسة في توثيق العلاقة والبحث عن أحسن العناصر التي تقرّب بين العائلتين أولا وقبل كل شيء والاستثمار في الرصيد الحاصل بينها، وكلما كان الرصيد الحاصل بينهما قديما ومتينا بحكم الجوار أو التعارف السابق أو تبادل المنافع من قبل او وجود قوة عائلية لاقت وعرّفت بينهما كلما كان هذا الرصيد رصيدا فعالا في تمتين العلاقات كلها لتصب في نهاية المطاف في جعل العلاقة الزوجية تابعة لإحداثيات العلاقات العائلية القوية قبلهما [1].

لذلك يحصل إثر ذلك مرافقة ومتابعة ودعم وإسناد للزوجين منذ أول خطوات البدء في الحياة الزوجية، ولعل من علامات قوة هذه العلاقة أن تقدم العائلتان بتقديم الدعم والإسناد للزوجين مهما كان نوعه وطبيعته من أول خطوات الحياة الزوجية، حتي يبعدانهما عن كل مشكل قد يحدث ويثير زوبعة علاقات في فضاء العلاقة الجديدة بينهما، وقد يستمر الحال هكذا للسنوات الأولى ليتيحا لهما بناء علاقة زوجية متينة بدون مشاكل ويتفرغان لتربية الأبناء الصغار بطريقة مؤمنة ومتاحة للانفتاح على الأمن النفسي الاجتماعي [2].

[1] سعيد حسن العزة ،**الارشاد الأسري**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2004، ص112.

[2] حسين عبد الحميد رشوان، **مرجع سابق**، ص163.

لذلك فإن الثبات والقوة في سنوات الزواج الأولى تخلق علاقة مستقبلية مؤمنة بين الطرفين بالنظر لوجود كل هذا الإسناد المتواصل لهما على تجاوز كل الضغوطات التي تعترض سبيلهما في الحياة، وبالمواصلة يشعر الطرفان أنهما تمكنا من بناء علاقة زوجية قوية ومتينة وتعطيهما الأمان على مواصلة درب الحياة بكل ثقة وتعاون وألفة فيما بينهما، ثم فيما بعد تحدث بالضرورة علاقة اجتماعية قوية تعطي للتوافق الزواجي بينهما عمقا ومتانة منضبطة ومقننة، ويرجع العامل المؤثر في كل ذلك إلى تلك القوة المعنوية التي تنشأ عن تطور علاقة اجتماعية بين عائلتي الزوجين بالاتجاه مباشرة نحوهما، فتجد الزوجة احتضانا قويا في الوسط الاسري للزوج والعكس كذلك اذ يحظى الزوج بتقدير كبير من قبل أسرة الزوجة، وهذا الذي يؤكد الدعم الكبير لهذه العلاقة المتينة [1].

يمكن الاستثمار فيها استثمارا مباشرا في إطار التفرغ لبناء أسرة ولودة قادرة على تحمل تكاليف حياة زوجية شرط استمرارها الرئيس هو تحقيق قواعد التوافق الزواجي هكذا يستفيد الزوجان من رصيد الخبرات المتراكمة للعائلتين مما يساعدهما على معرفة وامتلاك العناصر التي تصنع بينهما لحمة التوافق الزوجي، فالبنية العلائقية هنا بنية تراكمية بدورها، إذ تؤكد الخبرات الزواجية في تراكمها، أن التوافق الزواجي يحصل ويتقوى كلما حصلت المساعدة والدعم للزوجين وهما يعيشان لحظات تكوين أسرة جديدة فيصير الإنجاب بينها من أقوى علامات التوافق الزوجي، وعند هذه العتبة من تطور البنية

[1] علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعرفة الجامعية القاهرة، 2003،ص116.

الأسرية الجديدة، يحصل ما يزيد في بنية التوافق الزواجي قوة وامتدادا، فهما كلما أنجبا كلما وجدا نفسيهما متجهين نحو العائلة الكبرى.

هذه العودة نحو العائلتين بعد الإنجاب هي عودة ارتباط وتوثيق وامتداد في العلاقة الزوجية نحو حمايتها وتأمينها في الوسط العائلي الأوسع، فتنشأ بذلك علاقات حميمية عاطفية بين جميع الأطراف المشتركة بتسيير هذا النمط من العلاقات الاجتماعية المتداخلة، فيشعر الزوجان أنهما كلما عادا واقتربا من العائلتين وهما يحملان معهما أبناءهما كلما توثقت وتقوت وتمتنت قوة التوافق الزواجي بينهما، وهذا ما نجده واضحا في نصوص الدين الإسلامي الذي يحرص كل الحرص على ضمان "**صلة الأرحام**" وهذه الصلة هي روابط وعلاقات وجسور من خلالها نعطي للتوافق الزواجي الأسري مبررات الوجود والحضور والتميز في بناء العلاقة [1].

1.2.4 الإبن في الوسط الأسري ورمزية رابطة التوافق الزواجي:

لا يوجد عامل أقوى أثر ولا أوسع امتدادا ولا أوفق تواصلا في توثيق مكونات العلاقة الزوجية بين الطرفين، من حصول الأسرة الجديدة على إمكانية تمتع الزوجة بالخصوبة والتي تعد أكبر حادثة تزرع الأمل والثقة بين الزوجين، فبمجرد أن يعلم الزوجان طبيا وصحيا أنهما مؤهلين للإنجاب وليس هناك من مشاكل تعترضهما، فإن الخصوصية تحدث الرغبة فيهما بالإنجاب، وحينئذ تتحول العلاقة بينهما إلى علاقة

[1] محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1999، ص123.

تسعى لتحقيق مشروع تكوين أسرة تبدأ صغيرة لتمتد وتكبر كلما كان التوافق الزوجي بينهما كاملا ومتكاملا، لهذا تشهد العلاقة الزواجية أقوى لحظاتها وأعمق ارتباطاتها من خلال ما يعيشانه من توافق عاطفي بعد الإعلان عن الحمل ويتحول الانتظار بينهما للمولود بحد ذلك إلى مشروع اجتماعي، حيث تشدهما مجموعة من العناصر الثنائية والمتعددة العلاقة في تحديد مراسيم انتظار الوافد الجديد وهذا بحد ذاته يتطلب منهما يوميا تفكيرا وسعيا وتعاونا وبحثا عن كثير من تفاصيل الحياة الزوجية لفترة ما بعد الإنجاب ومن بين علامات ذلك إعلانهما الحدث وإشعار العائلتين والبحث في تحديد الاسم واختيار الأنسب عائليا بعد التأكد من طبيعة جنس الجنين ومعرفته أحواله الصحية [1].

الاستعدادات والأداءات والاحتفالات الخاصة التي ترافق مجيء المولود الجديد وإتمام كل تفاصيل تنظيم العلاقة الزوجية بعد ازديان هذه الحياة بالمولود الجديد، تغير الأوضاع في الحالات الطبيعية نحو اتجاه طبيعي كامل ومتكامل وتزيد من قوة الرابطة الزوجية بينهما، فيصير هذا المولود موضوعا ومادة لتقوية العلاقة الزوجية من خلال الاهتمام المزدوج بينهما بحالته النفسية والصحية والجمالية والبيئية، وغالبا ما يتم ضبط برنامج الخروج به من البيئة الأسرية بمرافقة مزدوجة للمولود سواء نحو فضاءات العائلة، الصحة، الفضاء الترفيهي، التنقل أو في إطار تبادل الزيارات [2].

[1] علياء شكري، **مرجع سابق**، ص199.

[2] سعيد حسن العزة، **مرجع سابق**، ص193.

فكل هذه الحركات والتنقلات هي جزء من عمل فطري كبير يسمح بتأليف القلوب وتوثيق عرى العلاقة والتقريب أكثر بين الزوجين وإبداء التفاهم نحو تسيير العلاقة الزوجية، ممن يخلق فعليا خبرة زواجية متينة تكون قاعدتها التشاور الدائم والاهتمام والتعاون والبحث عن أهم المخارج التي تجعل من بينة العلاقات الجديدة مجالا خصبا لتحقيق توافق زواجي بمستوى عال ودقيق، وهكذا يكون المولود الجديد وخاصة الأول منه قد لعب الدور الأكبر في إعطاء العلاقة الزوجية بعدها المتين عاطفيا واجتماعية وصحيا، لكوننا لا ننسى ان الصحة الزوجية لها ارتباط كبير بالجو النفسي الذي يحدثه المولود الجيد في تضمين العلاقة الزوجية قوة التكامل في الأدوار وتوثيق أداءات الوظائف التي تقع على عاتقهما معها، ومن هنا نرى في أغلب الحالات أن وجود الابن في الحياة الزوجية مؤشر قوي على صحة التوافق الزوجي الذي قد يزداد متانة إذا حصل توافق صحي في حسن إدارة العلاقة بين الزوجين والابن او بقية الأبناء إن كانت الأسرة قد تشكلت بأكثر من ابن واحد [1].

من هنا فإن تحولات كبيرة تحصل في بنية العلاقة الزوجية بعد الدخول في مرحلة الإنجاب وما بعد الإنجاب، فهناك شعور لديهما بمسؤولية صحية وتربوية وأخلاقية تجاه الابن أو الأبناء، فهما هنا يغيران من نظرتهما لطبيعة علاقتهما الثنائية فالجوانب الحميمية والعاطفية التي كانت حاضرة قبل مرحلة الإنجاب، تتغير وتأخذ أشكالا أخرى

[1] محمد عبد المحسن، **مرجع سابق**، ص129

مغايرة للأولى، فهمنا يصيران يفكران بعيدا عن فعالية الجانب العاطفي لوحده، وإنما يريدان أن يستثمرا برصيد خبرتهما العاطفية السابقة فبناء علاقة أكثر ثراءً وتفتحا على عالم جديد تكون فيه المسؤولية أكبر وأثقل وتكون الرؤية للمستقبل بينهما أكثر إلحاحا لبنائها بناءً قويا ومبنيا على الوعي بشروط الانتقال من علاقة ثنائية العلاقة متعددة الأطراف، وتدخل هنا معطيات وحسابات جديدة ذات أبعاد تربوية وصحية واجتماعية وقد تكون مرتبطة أكثر بشروط الرفاهية الاجتماعية **(la prospérité sociale)** طبيعة المسكن وفضاءاته وموقع المسكن وعلاقة المسكن الجديد المطور في ضمان حياة زوجية سعيدة وقوية وتكون مضمونة على البقاء والاستمرار لسنوات قادمة، فهذا التفكير وهذا الوعي يبقيان من مؤشرات التوافق الزواجي الناضج والفاعل حيث يتحول إلى نظرة اجتماعية قوية نحو المستقبل ما يثبت أنهما فعليا حققا القاعدة اللازمة لعلاقة زوجية قوية ومتينة للواقع والمستقبل[1].

2.2.4 "تحولات الطاقة العاطفية" للزوجين بين عاملي "الخصوبة" و"الإنجاب":

نادرا ما نجد نجاحا مضمونا للأسرة الجديد التي تعترضهما مشاكل صحية وبيولوجية ذات علاقة بالخصوبة والإنجاب، والعائلة الجزائرية تريد من البداية ان تختبر عن طريق العلاقة الزواجية المباشرة ما إذا كانت الزوجية الجديدة التي ارتبطت بالزوج الابن هي فعليا "زوجة ودودة ولودة"، أي كونها زوجة قادرة على أن تضطلع أولا بإحاطة

[1] أبو المعالي الجويني، **مرجع سابق.**، ص163.

زوجها بعلاقة عاطفية دافئة ومتينة يزداد أكثر ارتباطا بها، خاصة إذا لم تكن لهما سابق علاقات بينهما قبل الزواج، فالبدء بعلاقة زواجية مباشرة دون سابق خبرة عاطفية لبعضهما البعض، تعد امتحانا عاطفيا قويا للزوجة قبل الزوج [1].

إذ تحملها التقاليد الجزائرية ورصيد العائلة الجزائرية مسؤولية إحاطة الابن الزوج بقوة عاطفية كبيرة ليحصل الارتباط بينهما ويشعر بمثل نفسي–عاطفي نحوها، وهو مؤشر تراه العائلات الجزائرية ضروريا لاختبار قوة الزوجة في إدارة وتسيير العلاقة الجديدة ويمكن ضبط وتحديد مستوى استعدادها لحياة زوجية مستقبلية يعمها التفاهم والتوافق الزواجي، لذلك فالشرط العاطفي شرط ثقيل تتحمله الزوجة وعليها أن تستثمر بكل قوة في أنوثتها لخلق فضاء انجذابي نحو علاقة زواجية عاطفية على الأقل في سنتها الأولى، ثم بعد ذلك تنتقل العائلة الجزائرية من شرط الزوجة الودود إلى شرط الزوجة الولود، فلا ديمومة لعلاقة زوجة ناجحة من دون ذلك، لذلك تقوى العلاقة إذا كانت مرتبطة بعاملي الخصوبة والإنجاب [2].

تزداد ارتفاعا في الرابطة الاجتماعية لكون أن العائلة الجزائرية ما زالت ترعى شؤون الحياة الأسرية للمتزوجين الجدد من أبنائها وتحرص شديد الحرص على ان يكون عامل قوتها مبنيا أساسا على الإنجاب، وغالبا ما تميل العائلة الجزائرية إلى ضمان اختيار

[1] مجموعة من الباحثين، **سيكولوجية التوافق والحالة النفسية السوية**، منشورات دار الآفاق الحديثة، بيروت، 1999، ص110

[2] محمد سيد فهمي: **مرجع سابق، ص116**.

الزواج للابن انطلاقا من توفر شرط الخصوبة والإنجاب، والإنجاب هنا ليس فقط شرط بيولوجي وغنما هو شرط اجتماعي مطلوب بحدة كبيرة بالنظر إلى أن المواليد الجدد في كنف الأسرة هم مؤشرات على اتجاه العائلة لتمتد وتكون عبر سلسلة جديدة من الأسرة الجديدة، فالمعنى الذي تعطيه العائلة الجزائرية للإنجاب هو معنى اقتصادي تضامني، أي كلما تقوى الإنجاب الأسري كلما أعطى قوة في العلاقة الداخلية بين الأطراف المترابطة بينها وهذا في نظر العائلة ضمان الوحدة والتآزر والحياة المشتركة وتمتين القاعدة الاقتصادية الرابطة بين هذه العائلات وشبكة أسرها [1].

وعليه فهذه المعطيات الاجتماعية الاقتصادية التي تضمنها العائلة المشرفة هي في نهاية المطاف تبقى وتستمر وتمتد عبر هذا التوافق، الذي تتجاوز قوته قوة الحضور في العلاقة بين الزوجين بالنظر لارتباط هذين الزوجين بالرصيد الاجتماعي –الاقتصادي الذي ترعاه العائلة، ومن هنا يبقى الإنجاب قوة في علاقة كبرى تشرف عليها العائلة وتجعل من الزوجين مجرد عضوين فاعلين ضمن شبكة كبيرة تمتد وتتواصل عبر سنوات، وترى العائلة الجزائرية أن الزوجة الودود الولود التي تخدم البنية العامة للعائلة هي عنصر من عناصر الديمومة في تلك العلاقات وهي تعطي مؤشرات التوافق الكبير الذي يتجاوز العلاقة الفردية ليعطي ضمانات بقوة العلاقة الجماعية، ومن هنا يصعب التفريط فيها او تركها في خضم المشكلات المنغصة.

[1] كمال مرسي مرتضى، **التوافق الزواجي، واقع ووآفاق**، دار المعلم للنشر، الإسكندرية، 2003، ص122.

ويتم الاقتراب منها بالدعم والإسناد لتكون العلاقة الزوجية مضمونة ومترافقة بجو من الإسناد والدعم ويتوقع منها وهي في إطار الأسرة الصغيرة أن تخدم الفضاء العام للعائلة في فضاءها الاجتماعي الاقتصادي، فالعائلات التي تملك وجاهة اجتماعية تتدخل لتتكفل بتربية الأبناء ورعايتهم إذا كان الزوجان لايقومان كفاية بشروط التربية، فتتدخل العائلة بتوفير الحماية والرعاية للبناء وتترك المجال للزوجين ليبقيان قوة قاعدية ضمن بنية العلاقات الاجتماعية العامة التي تربط بين جميع الأطراف، وتبرز أهمية التوافق الزواجي كلما تمت مواجهة ضغوط وصعوبات ومشكلات عارضة أو طارئة أو مؤثرة واستطاع الزوجان مواجهتها بكل ترابط وتعاون وثقة، كلما ازدادت لديهما قوة الشعور بأنهما يملكان قواعد علاقات ثنائية قويمة تبعث باستمرار على تحقيق مستوى عال من الفعالية في البنية وفي الأداء التي تعطي للتوافق حضورا معنويا ورمزيا في ديمومة هذه العلاقات، لكون أن التوافق الزواجي هو قدرة الزوجين على تسيير بنية العلاقات المرتبطة بالحياة الزوجية وهما في كل مرة يضيفان لها قيما نوعية تدعم وتساند وتقوي اتجاههما أكثر نحو اختيار وتحديد القواعد الرئيسة التي تجعل من الحياة الزوجية مركز مودة وتقارب واتفاق على البذل لأجل أن تكون في نهاية المطاف مشروعا إنسانيا متكاملا .

3.4 الصراع الاجتماعي الأسري وتأثيره في انخفاض وتيرة التوافق الزواجي:

الصراع الاجتماعي في الوسط الأسري قد يكون بين الآباء والأبناء وقد يكون بين الأبناء أنفسهم دون الآباء وقد يكون بين الوالدين أنفسهم، وخاصة إذا كان ذلك مرتبطا

بحالة أخرى وهي حالة تجذر مشكلات الصراع الأسري بضغوطات المحيط الخارجي ومنها ذلك الجزء المرتبط بسياق العلاقات الممتدة لدى العائلتين الكبيرتين، فغالبا وعند التساند الجواري بين هذه المكونات ما تنتقل المشكلات من جهة إلى أخرى محدثة خللا في بنية العلاقات، وهذه كما نعرف حالة تنشأ من النواة الأولى، أي نواة البنية الأسرية وعندما لا تجد طريقا إلى الحل والمتابعة والإحاطة تبدأ في الانتقال خارج البيئة الأسرية من خلال تسرب معلومات وأخبار عن وجود توتر في بينة العلاقة [1].

هكذا كلما امتدت المعلومات بوجود بؤر للتوتر والصراع داخل الفضاء الأسري ولا تجد طريقها للفهم والاستيعاب والعلاج بالطرق المتاحة لذلك، فإن حجم الصراع يكبر مع حجم تسرب المعلومات، ويتحول الأمر إلى حالة العجز عن العلاج والتفاهم، إذ كلما امتدت المشكلات وانتشرت ولا تجد في طريقها ما يمنعها من الانتشار تتحول إلى صراعات معلنة تتدخل فيها أطراف أخرى وتزيدها تعقيدا وتعمق من دوائر التوتر في بنية العلاقات الأسرية، وهكذا ينتج لنا في الوسط الأسري حالة من انقلاب عام يهدد القيم والمصالح ويحول دون حصول فرصة للإصلاح وترميم الأضرار التي حصلت من قبل وبالتراكم [2].

[1] أبو المعالي الجويني، **مرجع سابق**، ص138.

[2] مصطفى خشاب، **مرجع سابق**، ص168.

بطبيعة الحال يبقى التوافق الزواجي صامدا في البداية في وجه هذه المشكلات والصعوبات بالنظر للرصيد العاطفي الذي نشأ ضمن فضاء المودة الناشئة بين الطرفين في السنوات الأولى، فنلاحظ بقاء حالة اللحمة والوحدة والاتساق في العلاقات الأسرية، لكن الضعف يبدأ يدب في الداخل وذلك انه كلما تصاعدت حدة التوتر والمشكلات بين الطرفين كلما واجه التوافق الزواجي امتحانات اختبار قاسية، فقد يصمد لبعض الوقت لكن الصمود الدائم غير ممكن وخاصة مع عدم توفر المبررات والقواعد والعوامل التي تسند حالة الصمود فيه، لكون أن طاقة الصمود تتغذى من طاقة عاطفية يوفرها الزوجان، لكن لمجرد فتور الطاقة عن طرف منهما فهذا يؤدي إلى حصول الشرخ والانقطاع والابتعاد، فالصمود يتراجع لكون أن مضامين التوافق الزواجي قد تراجعت، والإطار الممتد عبر سنوات من تراكمات العلاقة يبدأ في الضيق والانكماش والتراجع

إن مما يزيد الوضعية تعقيدا أكثر هو أن القيم التي تنهار في الفضاءات الأسرية يصعب استرجاعها أو تقويمها لكون أن التوتر وديمومة المشكلات تتحول إلى وضعية راهنة وقائمة بظروف خاصة صنعت هذا التوتر ومع ضيق الحيل وعدم توفر فرص الخروج من تأثير الضغوط المتلاحقة، تنشأ للصراع الاجتماعي الأسري روافد ومعاول تخرب كل ما تبقى من جذور العلاقات السابقة التي كانت وراء تنظيم قواعد العلاقة داخل وخارج الأسرة، فتصل الأمور إلى حالة الإنفراط التام، فتتغلب آثار الصراع وتظهر معالم وملامح علاقات مبتورة غير مقيدة ومهيجة بغير عقلانية وموجهة توجيها خاطئا في

تنظيم القائم من العلاقات وتصنع فجوات في سيرورة العلاقات بين الكل الاجتماعي الذي يربط بين مختلف العناصر التي تكون وراء فعاليات الحياة الأسرية سواء بين الزوجين وبين العلاقات العامة للإطار العائلي [1].

الصراع الاجتماعي الأسري قد يكون دائما العامل الحاسم لوحده في انهيار التوافق الزواجي في الوسط الأسري، فقد تتدخل إلى جانب الصراع مؤثرات وعوامل أخرى ولكنها تتماهى وتختفي وراء مظاهر للصراع، ومن بين هذه العوامل عدم كفاءة الزوجين أو أحدهما في فهم طبيعة المشكلات الخاصة وغياب التعاون بينهما لإزالتها والعودة إلى الحياة الزوجية الطبيعية، وعلى هذا الأساس فالأمر يتطلب وجود مداخل ثقافية تعطي للبعد الزواجي ما يستحق من غير فهم وتدبر وتقديره وسط كل العوامل المؤثرة في نسيج علاقات التوافق الزواجي الأسري [2].

4.4 القيم التي تحكم العلاقة بين الرجل والمرأة في الأسرة الجزائرية:

تنفرد العائلة الجزائرية الكبيرة بجملة من الطقوس والتنظيمات والرموز التي تضبط صفة الحكم بالتسيير والتنظيم لشؤون العائلة والأسرة معا، ذلك أن هناك اعتقاد بأن الذين يشرفون على حمل هذه القيم وهذه الرموز يبقون وحدهم من يمثلون قوة حمايتها وإنقاذها في مختلف جوانب الحياة الأسرية، وبالتراكم والتوارد وتشكل الرصيد التاريخي، أضحى الأمر شبه مقطوع بصحته وقوته في ضبط معالم نموذج الأسرة الجزائرية المعيارية،

[1] سالم علي الدوسري، **مرجع سابق**، ص133.

[2] كامل مرسي مرتضى، **مرجع سابق**، ص162

فالفضاء الأسري هو بطبيعة الفطرة فضاء للجنسين ومستوى من التواصل بينهما كل من جهته بما يوجبه عليه نوعه الجنسي، والجنس هنا ليس المقصود جانبه البيولوجي وإنما تلك الرمزية المتعلقة بالدور والمكانة وتملك مهامها وضوابطها، وعلى هذا فالخصوصية النوعية للجنسين هي التي أعطت للأب سلطة رمزية وللأم أو الوالدة سلطة رمزية مقابلة، وتضطر العائلة الجزائرية غالبا إلى تحديد الحدود وضبط المداخل بين هاتين السلطتين، ويتجلى ذلك في تسيير شؤون الزوجين معا وشؤون الأبناء من الجنسين بحسب العمر والمستوى ونوعية الدور في الوسط الأسري والوضعية الصحية والدور الاقتصادي، لتدور الوضعية في نهاية المطاف حسب شبكة معقدة من التقسيم والتوزيع والتدبير، على أن تكون الحماية الأسرية من خلال هذه السلطة ضامنة رئيسة بعدم وجود انحرافات وانقلابات أو حدوث اختراق لقواعد الأدوار والمكانات [1].

من هنا نجد في تقاليد وطقوس تسيير الشؤون العامة للأسرة الجزائرية وجود مجموعة من القيم تعمل كموجهات وضوابط ومؤثرات تتدخل دوما تدخلا مقدرا بوزن الوضعيات وزنا يراعي تفادي نشوب مشكلات أو صراعات أو حدوث توتر بين الأطراف المشكّلة للعلاقة الأسرية، ومن هنا يبدو من بين هذه القيم المؤثرة أن يمارس الأب أو الرجل سلطته الرمزية لحماية المحيط الخارجي المشكل للعلاقات الأسرية ويعطي لدوره في هذا الفضاء الخارجي صورة عن تمكنه من ضبط مضمون العلاقات وقوة التوزيع في

[1] محمود حسن، **مرجع سابق**، ص165.

المواقع ويبقى إلى ذلك دوره الكبير الكامن في تحقيق كل حاجات البيئة الأسرية مهما كان نوعها وطبيعتها على أن يترك الفضاء الداخلي لتباشر فيه الأم أو الزوجة سلطتها الرمزية في اتفاق تام لعد حدوث التداخل بين الحضور الذكوري والحضور الأنثوي، ويتم رسم التخصصات والمهان للسلطتين بكل ما يتعلق بتفاصيل الحياة الزواجية [1].

هناك ضبط دقيق لمهام وصلاحيات السلطة الرمزية بين الفضاءين الداخلي والخارجي، ويبدو ذلك واضحا من خلال مضامين القيم المتداولة، فالرجل ومن يمثل دائرة الذكورة يقول دائما عن الأم أو الزوجة يستعمل مفهوم "الدار" والمقصود هنا بالدار اشتمال السلطة الأنثوية لرمزية الهيمنة على الوسط أو المحيط الداخلي للمنزل [2]، وعندما تواجه السلطة الأنثوية مشكلات خاصة داخل الوسط الأسري ولا تجد لها من حلول جديرة في حينها تحيل الأمر على السلطة الأبوية الخارجية "**خليها لما يجي باباك يفريها**" أو "**روح شوف باباك**" أو "**استنى حتى يجي باباك**" (كترميز زمني –مكاني لسلطة الأب)، وبالمثل عندما يواجه الأب مشكلات أو صعوبات في تسيير الشؤون الداخلية للوسط الأسري يستعمل عبارة " **روح شوف مع الدار**" أو "**روح شوف مع يماك**" أو "**روح شاور يماك أو الدار ورد لي الخبر**" في صورة واضحة تبين لنا التوزيع الدقيق للأدوار بين الفضاء الداخلي ومن يقوم عليه في الوسط الأسري والفضاء الخارجي ومن يقوم عليه في

[1] محمود حسن، **مرجع سابق**، ص166.

[2] علياء شكري، **مرجع سابق**، ص99

إشارة إلى أن تقسيم الأدوار يفرض وجود احترام كبير يخضع له كل من له علاقة بنسق العلاقات الاجتماعية في الوسط الأسري.

بالتالي يحصل تناغم كبير في أداء الأدوار بين جميع الأطراف، وهناك نسق فرعي قوي يعمل لإسناد النسق الرئيس، وهو أن تقوم الأم أو الزوجة من جهتها أو يقوم الأب من جهته نحو توجيه العناية إلى أطراف أخرى تمثل السلطة الأنثوية في الوسط الأسري، كالجدة أو الخالة أو العمة أو الأخت الكبيرة أو الجارة المقربة من الوسط الأسري للقيام بدور يعوض غياب أو تراجع دور من لها مسؤولية تمثيل السلطة الأنثوية إلى حين، وينطبق نفس الترميز مع ممثلي السلطة الأبوية خارج الفضاء الأسري، وهو ما يزيد من قوة وتلاحم العلاقات الاجتماعية في الوسط الأسري الضيق أو الوسط الممتد المنفتح على شبكة متعددة من العلاقات [1].

5.4 الفارق الرّمزي بين الذكورة والأنوثة وممارسة العنف في الأسرة الجزائريّة:

الذكورة والأنوثة في التقسيم الرّمزي والمعنوي في الأسرة الجزائرية ليست قائمة على بعد التقسيم الجنسي للأدوار، والتي من خلالها تبرز للبعض صورة عن مكوّنات نظريّة تشرح وتحدّد اصطفاء الذكورة ووضاعة الأنوثة، كما يحصل عادة في تصنيفات المجتمعات الطائفية في الهند وغينيا الاستوائية وبعض القبائل في إفريقيا التي ما زالت تخضع لمثل هذا التقسيم وهذه التصنيفات، فالتراث الاجتماعي الجزائري يحتفظ إلى اليوم

[1] محمد ميرابية، **أزمة الذكورة في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد11، 2007، ص121.

ببعض الطقوس والاحتفالات التي يتم من خلالها تقديس رمز الأنوثة في المجتمع وفي الوسط الأسري باعتبارها رمز الخصوبة والغنى والبركة والإكثار من البركات والخيرات، ولعل طقوس "**تبليح النساء**" في الجنوب الجزائري دليل على مدى رمزية هذا الحضور الأنثوي في صلب العاقات الاجتماعية الأسرية [1].

الذكورة والانوثة وأثرهما في ممارسة العنف الأبوي ضد الأبناء في الوسط الأسري، ليس معناه أن تكون الأنثى دوما هي موضوعا للإعتداءات والظلم والعنف الممارس عليها لا لشيء إلا لكونها أنثى، فالتنظيم الاجتماعي في الأسرة الجزائرية يتعافى كلية عن مثل هذا السلوك، كما أن الذكور بدورهم ليسوا معفيين من العنف الأبوي إذا كان لهذا العنف قيم ومعاني تربوي قائمة على أبعاد أخلاقية، فأحيانا نجد أن السلطة الأبوية الرمزية الأبوية تمارس عنفا من نوع خاص عل لكون أن التقدير الأبوي يرى في كونهم عاجزين أو غير قادرين على أداء الأدوار التي تقتضيها الذكورة من الأبناء كالحماية والمسؤولية والدور والتعاون ورعاية الأبناء صغار السن وان يقوموا مقام الآباء في حال غيابهم عن الوسط الأسري لسبب أو لآخر [2].

لهذا نفهم بأن هذا العنف الأبوي هو ذا بعد أخلاقي تربوي ناعم وقوي، والأبناء يتلقون ذلك بالطاعة والأتباع والرضى ويعدون ذلك جزءا من المسؤولية التي تقع على كواهلهم، ونفس الحكم والوضعية تنطبق على الأنوثة داخل الوسط الأسري وذلك بان

[1] سليم عواج، **الأسرة والمجتمع المعاصر**، دار القارئ للنشر، الجزائر، 2006، ص110

[2] علي، مجاهد، **مرجع سابق**، ص66.

تتولاهم السلطة الأنثوية بنظام رعاية ومتابعة وتقدير وتنزيل بما يفرض على جميع الإناث والبنات تلقي ذلك العنف الأبوي بكثير من القبول والتعاون والإقبال بالنظر إلى كونهم يعرفن أن قوة السلطة الأنثوية تكمن في إعداد جيل من الإناث قادر على أن يحمي أنوثته ويعطي لها المقدار اللازم من رمزية الحضور والتمثيل منذ سنوات تحددها هذه السلطة [1].

سبق الإشارة إلى أن رموز الأنوثة عندنا في المجتمع هي علاقات احتفاء وتبرك بالحضور والرمزية الأنثوية، لكن هذا من حيث البنية العامة لمكونات الأنوثة في هذا المجتمع، لكن يجب القول أن هناك نماذج في العائلة الجزائرية وحالات من الأسرة الجزائرية تشهد عنفا أبويا ضد الإناث أكثر منه ضد الذكور، وذلك لبعض الرمزيات السيئة لسلطة أبوية غير متوافقة مع النسق الثقافي العام للمجتمع، فالبنت قد ينظر إليها بحقارة ووضاعة ودونية لكونها تمثل الرمز السلبي في التكوين البيولوجي أو كونها لا تقوم بالدور الفعال والعضوي كما يقوم به الذكور وخاصة في جانب الرصيد المادي والمالي [2]، ولهذا نجد ان هناك عنفا أبويا ضد الإناث لإرغامهن على التنازل عن حقوقهن يراد هضمها وحرمانهن منها كالحق في الميراث وفي التمتع بالتركة والحق بالتمتع بأجرتها الشهرية كاملة، فهذه الحالات من العنف الأبوي ضد البنات أولا وضد الأبناء الذكور لاحقا هي دلالة على وجود معالم مرض اجتماعي بعمق لدى الآباء يريدون من خلاله ممارسة هيمنة خارج الطبيعة الإنسانية على مكونات بعينها في الفضاء الأسري، وهذا كما

[1] مصطفى عمر التير، **مرجع سابق**، ص68.

[2] مديحة أحمد عبادة، **مرجع سابق**، ص69.

رأينا يساعد في بروز مشكلات أسرية عديدة مع حدوث حالات توتر قد تشتد وقد تنخفض ولكنها جميعا تفتح فضاءات الأسرة على مساحات مفتوحة وغير مقيدة من الصراعات الاجتماعية المهددة للنسيج الداخلي للأسرة.

6.4 هل سيكون الإبن المعنف وريثا للقيم الأسرية:

لعل السؤال المركزي الذي يبقى حيويا في طرح النقاش حول هذه العلاقة الأخلاقية المعقدة يكمن في تساؤل المهتمين عن طبيعة وهوية ومرتبة هذا الابن المعنف، ولماذا هو خاضع للتعنيف ولماذا الآباء يميلون إلى تعنيف هذا الابن، وهل هناك من آليات دفاع فطرية أو عضوية تسمح لهذا الابن بالدفاع عن نفسه ورد الظلم الذي حيق به من قبل الآباء، لننتهي في الأخير إلى ختم هذا الطرح بربط كل ذلك ربطا استفهاميا عن العلاقة بين الابن المعنف ووراثة الأسرة، يعني أننا نبحث فيما إذا كان لهذا العنف من شرعية وهل هذه الشرعية هي ضرورية ليتعلم الابن من خلال سلسلة من أشكال عنف مختلفة كيف يصل ليكون وريثا لقيم أسرية فاضلة ومرجعية لا يمكن أن تحصل وأن تترسّخ إلا عن طريق أشكال من العنف الأبوي [1].

فكما أن هذه الأسئلة المتنوعة تطرح أمامنا تفاصيل هذه الظاهرة فهي بالمقابل توجه أنظارنا نحو التفكير بدقة عن الخلفيات التي تربط فيها أشكال العنف الأبوي بوراثة قيم السلطة الأبوية الرمزية في الوسط، أوليس هناك فرصا وإمكانات لوراثة قيم الأسرة بعيدا

[1] أحمد كمال السلمي، **ممارسات العنف الأسري**، دار البركة للنشر، عمان، 2001، ص182.

عن كل أشكال العنف، فالضرب لم يكن في يوم من الأيام على مر التاريخ هو مطية التبرير لشرعية التربية الأبوية للأبناء في وسط أسري هو بالأساس وسط أخلاقي منظم ومؤطر لتبني واستيعاب القيم الفاضلة والخيرة.

لذلك فالإجابة على هذا السؤال الذي حمله العنوان لن يكون بسيطا وليس معطى علمي متاح للوهلة الأولى، فالإجابة عليه تتطلب وقوفا نظريا عميقا وإحاطة علمية وافية وممارسة لدى الباحث متشكلة من خبرات متراكمة، فقبل الخوض بحثا عن الإجابة نرى أن الابن المعنف في علاقته بوراثة قيم الأسرة لها بعض المداخل التي يجب الإحاطة بها، فقد يكون الابن المعني في الترتيب الأخير داخل سلم أبناء الأسرة، فيتم تقديره على انه بعيد عن التقييم الرمزي للسلطة وقد يكون قد فقد أحد والديه لسبب أو لآخر وان هذا الفقدان شكّل حالة من الجزع والتوتر لمن لهم الرغبة بالاستيلاء على الميراث الأسري [1].

قد يكون الابن فعلا ممن لهم الأولوية في تمثيل واستيعاب وراثة قيم الأسرة ولكنه قد أعاقته حالات مرضية معقدة نفسية أو بيولوجية أو قد يكون مصاب بعاهة مستديمة ولعل من بين علامات الضرر الكبير الذي يلحق بصورة هذا الابن هو إذا كان من جنس أنثى فهنا تأخذ القضية أبعادا أخرى وعندما يتعلق الأمر بالأنثى فإن الوصم يحضر بقوة كبيرة ويتجاوز العنف المادي إلى العنف الرمزي الذي يلحق أذى واسعا بصورة وبشخصية الابن

[1] يحي محمود النجار، **مرجع سابق**، ص106.

من جنس أنثى، وهذا ما يزيد الظاهرة توترا على توتر وفي حالات غالبة يتحول الملف إلى العدالة للبت فيه قضائيا.

نعم نقول أن الابن المعنف قد يكون تعرضه لكل هذا العنف لسبب بسيط وهو مترشّح ليكون وريثا للقيم الأسرية ولكون أن عمره أو ترتيبه أو ثقافته أو وضعيته الصحية غير ممثلة تمثيلا قويا في سلم الترتيب الاجتماعي يعرضه لضغوط مختلفة بأشكال من الاعتداء والعنف والظلم الاجتماعي، وهذا ما يتطلب تدخلا سريعا ممن لهم تأثيرا في الوسط الاجتماعي لتمكينه من أن يكون فعليا وريثا للقيم الأسرية، وعلى ذلك فالتدخل الناجح هو في الواقع تدخل واع بتلك الشروط التي جعلت الابن يتعرض للتعنيف الأبوي، وقد يمتد الاعتداء ليكون مصدره أبناء العمومة أو أبناء الأخوال أو لكونه في بعض الأحيان الوحيد من جنس ذكر وسط مجموعة من الأخوات البنات اللواتي لا طاقة لهن بمواجهة هذا الكم وهذا السيل من ميولات الإعتداء والعنف الممارس عليهن في وسط أسري يشهد صراعات كثيرة وتعدّد الصراعات فيها يعد دافعا على حصول مثل هذه السّلوكات العنيفة.

تكمن أهمية دراسة وتحليل القيم الأسرية في الإحاطة بالمعنى الدلالي العام لمضامين هذه القيم وخاصة فيما يتعلق بتسيير الفضاء المادي للوسط الأسري محل المشكلات والصراع وما يلحق به من ممتلكات وعقارات ثابتة وغير ثابتة وأرزاق محبوسة لأجل ولغير أجل، ومن هنا فكل أشكال الصراع التي يدور حولها العنف الأبوي ضد

"الابن" تستقي قوتها وفعاليتها في نهاية الأمر من كل الرموز التي تحمل مؤشرات الهيمنة والسيطرة والاستحواذ على كل ما من شأنه أن يضيف للأقوياء قوة ويرفع من نسبة بسط السيطرة وخاصة في الوسط الأسري، ويبدو أن الحصيلة النهائية تدور كلها في كيفية منع أهل الحق الشرعيين من ممارسة الحق في الحياة وضمان الشروط التي يحملون من خلالها القيم الأسرية [1].

7.4 ثقافة الأبناء في تعاملهم مع تأثيرات السلطة الثقافية الأبوية:

مهما يكن من أمر العلاقة بين الآباء والأبناء فإن هناك خط احتكاك بينهما، لا ينفك ولا ينقطع بفعل العلاقة التربوية، وهو ما يعطي لنا الفرصة بالوقوف على ثقافة الجيل (المجايلة)، فلكل جيل ثقافة عصره الذي عاش فيه وعاصره وحمل قيمه وأفكاره وكل أشكال الفكر فيه، على أننا نعرف أنه بين جيل وجيل توجد فجوات للصراع والمواجهة الرمزية بيم الجيلين، ونجد عند كثير من علماء الاجتماع تركيزا على ما يسمى بثقافة الجيل وما نسميه بثقافة الأبناء في التعامل مع الآباء، إذ ليس من الضروري أن تكون هذه العلاقة علاقة صراع وصدام، ولكنها في الغالب علاقة احتكاك قد تولد لنا محطات وممرات من الاتفاق والتوافق وقد لا يحصل ذلك ويتحول الأمر إلى قطيعة ثقافية وعلائقية [2].

---

[1] سالم خالد الأسيوطي، **في مسببات العنف الأسري**، مكتبة جامع الأزبكية، القاهرة، مصر، 1989، ص116.

[2] سالم خالد الأسيوطي، **مرجع سابق**، ص117.

فيما يخص ثقافة الأبناء فهي تتعدد مصادرها وتتنوع من مرحلة إلى مرحلة اخرى من تاريخ المجتمع، فكلما تعددت وسائط التواصل مصحوبة بالغنى اللغوي قد تغير في بنيته المتفتحة على مرجعيات هذه المصادر نافذة وقوية، وفي بعض الحالات يحدث صدام قيمي بين ثقافة الآباء وثقافة الأبناء فلكل منهما مصادره وآفاقه وحتى المفاهيم التي يؤمن بها ويستخدمها ويظل يدافع عنها لكونها تربط حاضره بماضيه، في حين أن الأبناء يعززون نظرتهم إلى مصادر ثقافتهم ففيها حضور العنصر الأجنبي وفيها التميز القاموسي اللفظي وفيها التعبيرات المرمزة والمختصرة وفيها خليط الألفاظ والكلمات وفيها انفتاح على رمزيات أجنبية تتناقض كل التناقض مع ما يحمله جيل الآباء، وحينما يسعى الطرفان لجعل الحوار الثقافي بينهما بابا من أبواب السلم والعيش المشترك في فضاء اسري يتقاسمه الكل، يجد كل طرف نفسه يواجه مساحات ممتدة من الغلق والامتناع، وعندئذ يرى جيل الآباء نفسه مدافعا عن نموذجه ليس في المحيط الاجتماعي ولكن في الوسط الأسري.

وعلى هذا الأساس تحدث القطيعة الثقافية بين الجيلين وتنفك عرى التواصل والتلاحق والتضامن، فيرى جيل الآباء أن من حقهم فرض النمط الثقافي للنموذج التاريخي الذي آمنوا به واتبعوه ويزداد الأبناء شططا في ممانعتهم ورفض الانصياع، خاصة وأن ثقافة الأبناء تجد رصيدها القوي والنافذ في كونها ثقافة الجيل أي في كون أن الشباب كلهم على نسق واحد من النمط الثقافي في الكلام واللباس والأكل والتنقل والكلام

والمعاملة وفي حمل الأفكار بينما ثقافة الآباء تبقى محدودة ومجالها ضيق بحكم انكماش المدى الإنساني الحامي، أي أن نسبة جيل الكبار قليلة بالنسبة لجيل الأبناء الكثيفة والقوية ولها انتشار وقبول وامتداد وتزيدها وسائل الإعلام والمصادر السمعية–البصرية قوة وعمومية وتوسعا في أفكار وسلوكات وأذهان الشباب [1].

ويرى الآباء أنه حتى القيم الدينية لم تعد نفسها بين جيل الآباء وجيل الأبناء، ففهم الدين والالتزام بقواعده وطريقة التدين بدورها تغيرت وتبدلت وحينما يتحدث الآباء وكان جيل الأبناء لم يتخل وحسب عن تراث جيل الآباء وإنما تحولوا إلى قوة ضاربة تهدد هذا التراث برمته وتهدده بالزوال، الأمر الذي يجعلنا نؤكد هنا أن من أصعب العوامل ذات العلاقة بالتغير الاجتماعي والتي يصعب التعامل معها في الوسط الأسري هو ما يتعلق بالنموذج الثقافي المتنقل عبر المجايلة، وفي يومنا هذا زادت الوضعية تعقيدا لما استندت مصادر ثقافة جيل الأبناء على رصيد ثقافي الكتروني لا علاقة بأصول وجذور هذا المجتمع، مما جعل أزمة الآباء في مواجهتهم ثقافة الأبناء مصادرها الثقافية مستقاة من مواقع الكترونية متعددة ومتضاربة ولا تحمل نفس قيم المجتمع فضلا عن الأنماط الثقافية التي يدافع عنها جيل الآباء، وهو ما أدى إلى نتيجة صعبة وخطيرة وهي المتعلقة بحصول شعور بالاغتراب والإحباط لدى الجيلين معا، جيل الآباء الذي يعتبر أن جيل الأبناء قد ضاعت قيمهم وتاهت بهم السبل ولا علاقة لهم إطلاقا بثقافة مجتمعهم والأبناء

[1] محمد عزت عربي كاتبي، **مرجع سابق**، ص108.

يشعرون أن جيل الآباء يمارسون عليهم رقابة مجحفة وأنهم يتعاملون مع الأبناء بخلفية سلطوية قاهرة، وهو ما يترك دائما العلاقة في توتر شديد بين الجيلين.

ما نلاحظه أن هناك ما يمكن تسميته بالمشروع الثقافي الوطني الذي تحرض مؤسسات الدولة على حمايته والتعريف به في اتجاه التحكم في سلوكات وأفكار الشباب وتوفير الحماية الفكرية له من كثير من المؤثرات الضاغطة، ولكننا مع ذلك نجد أن ثقافة جيل الشباب تمتعض من أساليب مؤسسات الدولة في عرض وتقديم مكونات الإطار الثقافي وترى فيها ممارسات لتكريس انحطاط فكري وثقافي، وهو الشيء الذي جعل الشباب الجزائري في غالبيته يعاني من مشكلات الاغتراب والإحباط واللإنتماء ومتابعة مسار حياة اجتماعية هي أقرب للمصادر الثقافية والاجتماعية التي اخذوا عنها عبر الوسائط الأجنبية، خاصة وان جيل الشباب الحالي يجد في الوسائط اللغوية مدخلا قويا ومتاحا أمامهم لرسم حدود وخطوط الابتعاد عن ملامح ومكونات المشروع الثقافي الوطني، الذين هم في الأصل وجدوا صعوبة في التكيف معه من خلال الصراع المفتوح حول ثقافة المجايلة، أي التعارض بين القيم الثقافية للمجتمع مرمّزة في ثقاة الآباء وبين ثقافة الجيل من الشباب والتي انكمشت علاقتها بالمجتمع وصارت بعيدة كل البعد على أن تكون متجانسة مع السياق العام لثقافة المجتمع الجزائري [1].

[1] كمال سالمي، **الأسرة ومتغيرات البيئة الاجتماعية في الجزائر**، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، المجلد 6، العدد6، 2008، ص121.

1.7.4 دلالات الإبن في الوسط الأسري الجزائري:

"الابن" في العائلة الجزائرية عموما يبقى دائما مطلبا اجتماعيا تاريخيا يربط بين الأجيال التي تتشكل منها بنية العائلة، فالاتجاه من البداية نحو الزواج هو في واقع الأمر مشروع اجتماعي ممتد يكون فيها البحث حثيثا عن هويات الارتباط والتمكن والأداء والدور، ويكون الرابط الأساسي ضمن كل هذا المشروع في وجود "الابن"، ذلك ان عقدة الحركة في هذا المشروع تتركز بالأساس هو انتهاء علاقة الزواج بالإنجاب ووصول الابن ضمن دائرة العلاقة ليكون حلقة إيصال كل الهويات السابقة المشار إليها وبسبب ارتباطاتها فيما بينها يتغير خطاب الوالدين معا.

فالزوجة تعطي خطابها مبنيا على مشروعية خدمة الابن ورعايته وضمان أمنه ودوره الجديد في الرابطة الأسرية وبالمقابل يكون خطاب الزوج أكثر اتجاها نحو الكشف عن أهمية وجود الابن في قاعدة العلاقات الاجتماعية التي تعدل وتغير وتبين المستجدات في الأدوار والمقامات وهذه كلها مرتبطة بالهيئة الاجتماعية للأسرة وسط الأسر الأخرى وهي التي تعطي للأسرة مقاما ضمن مقامات شبكة الأسر.

الاستثمار كله في العلاقة الزوجية يقوم على السعي لتكون الاسرة مبنية على "الابن" ومجيىء هذا الابن يصنع من أول وهلة فضاءات جديدة ويطور بينهما مضمون الرؤية للحياة ومستجداتها ويعطيهما شرعية التمثيل في النسيج الاجتماعي العام، ذلك ان النظرة العامة للمجتمع تعتبرهما اسرة زواجية أي اسرة تساهم في تشكيل نسيج علاقات اجتماعية

بناءً على وجود "الابن" وهكذا تتطور بنية الاسرة الزواجية وتتفاعل دائما بالنظر إلى تطور بنيتها وحجمها ووظائفها، فالابن مع مرور الزمن والسنوات يعطي لهما الحق بالتمثيل الاجتماعي إذا كان عددا الأولاد قد تنامي مع تنامي العلاقة الزواجية [1].

وهكذا تتحول بنيتها إلى فضاء تتواصل فيه العلاقات مع مؤسسات التربية والصحة والتكوين والترفيه، وتنشأ حركة تنقل وزيارة بين أفراد هذه الأسرة وباقي الأسر النظيرة لها وتمتلك قدرات وامكانيات الجيرة والتواصل الاجتماعي والتساند والتضامن مع عموم البيئة الاجتماعية المفتوحة على مزيد من التفاعل بين نفس المقومات التي تشترك بها الكثير من الأسر لتحقيق نفس الغرض والمهام والوظائف، كل ذلك قرين تلك الصورة التي تخزنها الأسرة الزواجية عن صورة "الابن" [2].

"الإبن" بدوره الذي بسببه تكتسب الأسرة الزواجية مشروعها الاجتماعي، يكون محاطا ومعتنى به من كل جوانب البناء العضوي التي تتركه في نظر الآخرين إشارة دالة على عمق ومضمون العلاقة الاجتماعية الأسرية في الفضاءات التي تعطي له وللأسرة شرعية البناء الاجتماعي، والعناية به لا تكون لشخصه وحده ولكن تكون للمجموع الاجتماعي الذي يضم هذه الأسرة إلى باقي الأسر الأخرى، وعليه فالمؤسسات الرسمية في المجتمع توفر ما يجب من الإمكانات لاستيعاب هذه النماذج، الأسر بدورها تقبل بطريقة ايجابية على إيصال "الإبن" وإدماجه في كل مؤسسات الرعاية والمرافقة والمتابعة

[1] محمد جلال، **العلاقة بين العنف الأسري وثقافة الوالدين**، مجلة الحداثة، المجلد8، العدد10، 2006، ص123

[2] علي، بوعناقة، **مرجع سابق**، ص112.

لكي يكون نمو هذا "الإبن" نموا متكاملا ومتطابقا ومتآلفا مع كل تلك القيم التي تسود المجتمع وتنطبع صورة "الإبن" لدى الأسرة الزواجية بكونه المسار الذي يتم الاستثمار الأسري فيه لتنعكس تلك القيم على الهيبة والسمعة العامة لهذه الأسر، فتحصل هناك خطوات في هذا المسار الاجتماعي تجعل من وجود "الابن" ورعايته مجالا لتنمية العلاقات وترتيبها على قواعد الإفادة والاستفادة الاجتماعية. الشرعية

أما من حيث المقام الاجتماعي للأسرة الزواجية في الامتداد العائلي فهي تشكل آصرة قوية لتمتين قوة الرابطة الاجتماعية في الفضاء العائلي، إذ تتأكد هنا قوة العلاقة الاجتماعية بين الأسرة وعائلة الامتداد الخاص بها في عرض وتقديم مكونات الإطار الثقافي، لتعطي سعة أكثر[1] وأكثر لبعد العلاقة بين الإنجاب ووصل الابن كحادثة نوعية مميزة لتركيبة ونوعية العلاقة بين الزوجين أولا ثم بينهما وبين الامتداد العائلي الذي منه ومن خلاله تستقى قوة الرابطة الاجتماعية في البناء الاجتماعي العام، وهكذا كلما تكررت حادثة الإنجاب وامتلأت الحاضنة الأسرية بمولودين جدد، يتحول الابن إلى مادة عمل ونشاط وسعي، وكان وجود الأسرة الزواجية متحدّد ومرتبط فقط بتحقيق الرعاية والكفاية للأسرة الزواجية وتمتين رابطتها الاجتماعية بالبيئة المتواصل ة بين عديد الأسر وباشتمالها على قواعد التواصل والمشاركة والتساند الوظيفي وهي العوامل التي تصنع

[1] فؤاد زرف، **مرجع سابق**، ص112.

دائما الهيبة والسمعة للأسرة وتتوطن بذلك نشاطاتها ومساعيها ضمن تشكيلة الهويات المتداخلة المشار إليها أعلاه [1].

2.7.4 التواصل والقطيعة بين الآباء والأبناء في ظل التغير الاجتماعي:

قد لا تكون القطيعة في العلاقات الأسرية ذات علاقة مباشرة بالصراع الاجتماعي الأسري، فهناك من الاحتمالات ومن الظروف الخاصة ما يعطي بخلاف الصراع الاجتماعي مبررات الوجود والتأثير في بنية العلاقات الاجتماعية الأسرية، لكن ظاهرة التواصل أو القطيعة في بنية العلاقات الاجتماعية بين الآباء والأبناء له من الظروف والمعطيات ما تجعلها مرتبطة بكثير من العوامل والمسببات، ودائما في دراسة المكونات والوظائف الأسرية ما يتم التركيز على سعة الفضاء الذي يحمل مؤشرات ومؤثرات متداخلة تتدخل سواء في تحديد قوة التواصل وتمتينه ضمن أطره الداخلية وانفتاحه على المحيط الخارجي للأسرة، وبالتالي تعطي الظروف الأسرية مجتمعة الملمح على قوة هذا التواصل، وأحيانا ورغم وجود توتر أو اضطراب في العلاقة أو سوء تفاهم وحتى مع وجود بوادر لصراع اجتماعي إلا أن ذلك لا يكون سببا مباشرا في حصول القطيعة وإنما يبقى التواصل الحاصل في البنية الداخلية متينا ومستحصلاً عبر سنوات من تراكم الخبرة، يلعب الدور الرئيس في إبقاء القاعدة الاجتماعية مبنية على الوحدة واحترام تقسيم الأدوار

[1] سلامة معن العلي، **مؤشرات التغيير الاجتماعي**، ط1، دار المعلم للنشر، الأردن، 2001، ص123.

والتعاون الذي يجعل جميع أعضاء الأسرة يعيشون في رابطة أداء عضوية لا تنفك ولا تضعف ولا تتراجع مؤثراتها[1].

ففي الحالة الأولى التي نرى فيها قوة نفسية –اجتماعية تلعب دورا قاعديا في التواصل الأسري، فهذا يرجع على العموم إلى وجود مكونات قوية تتشكل منها الرابطة الزواجية والتي تحققت عبر سنوات من الأداء المنتظم والاتفاق الفكري والتساند السلوكي باحترام قواعد أداء الأدوار وفق نظام لكل واحد من الاسرة الحق بالتمتع بما هو متاح له في الفضاء العام للأسرة، فحينما يكون العدل في التقسيم والتوزيع تكون الاستجابة عالية وقوية نحو تحقيق هذا الانتظام التام في العلاقات، وحينما يرتقي مستوى التفاعل النفسي –الاجتماعي بين الجميع تخلق حالة وجدانية من التآزر والإيثار والبذل أكثر لحماية هذه العلاقة القوية بفعل وبفضل هذا التآزر والإيثار [2].

ولذلك تلقى هذه الأسرة نفسها في ارتياح كبير وفي قدرة كاملة على امتصاص كل الصدمات والمؤثرات السلبية حينما تتجه نحو ضمان التماسك الداخلي حالما تظهر بوادر توتر أو اضطراب أو شيء من ملامح الصراع، فأعضاء الأسرة هنا يتحركون فطريا وبصورة تلقائية لتجاوز ما ظهر وما بدر والذي قد يؤثر في انسجام أداء الأدوار في الوسط الأسري، ولذلك تبدو آصرة التواصل النفسي الاجتماعي قوية حاضرة تمنع العلاقة بينهم من أن تتأثر بما استجد والذي تخشى الأسرة أن يكون له انعكاس سلبي، فالأزمات

[1] مصطفى عمر التير، **مرجع سابق**، ص116.

[2] علي، مجاهد، **مرجع سابق**، ص120

في هذه الحالة لا تزيد العلاقة إلا متانة وقوة وتزيد الأعضاء وحدة وشعورا بأهمية قيمتهم الاجتماعية المتضامنة، هذا الشعور يتحول إلى دعم قاعدي متواصل للرابطة الاجتماعية التي تحمي هويات الأسرة وتحفظ لها عناصر الانتماء الأسري وتحدد لها خصائص مرجعية هذا التضامن والتساند [1].

أما في الحالة المقابلة للحالة الأولى والتي نرى فيها بوادر قطيعة اجتماعية تلف بنية العلاقات الاجتماعية الأسرية، فالأسرة هنا تكون قد فقدت بعض عناصر قوتها التي خلقت لها من قبل شعورا بمتانة الرابطة الأسرية، فالقاعدة هنا تحدد بوضوح أن زوال أو ضعف العناصر والعوامل التي صنعت للأسرة قوتها ومتانة علاقاتها الاجتماعية ستكون السبب المباشر في قطيعتها المعلنة في حال ما لم يتم المبادرة بالمراجعة والتصحيح والإصلاح وإعادة نفس الدرجات من القوة في سيرورة العلاقات التي صنعت للأسرة وحدتها الداخلية، وعليه نرى أن المشكلة الرئيسة في عدم حصول المسعى المتوقع لإصلاح ما تضرر من تلك العوامل هو في عدم إعطاء الأهمية الكافية لقوة تلك العناصر التي كانت دائما مجالا لحصول اتفاق وتعاون ومساندة [2].

تأتي بعدها مشكلة أخرى وهي المتعلقة بما يمكن اعتباره خلل في النظام الأسري، وهم عدم احترام الأداء والأدوار والوظائف التي تم ضبطها من قبل بصورة عادلة ومنتظمة لتقسيم وتوزيع ادوار بحسب الكفاءات والمهارات الأسرية في ضمان سيرورة متطابقة بين

[1] سلامة معن العلي، **مرجع سابق**، ص166

[2] محمد جلال، **مرجع سابق**، ص118.

مختلف مواقع الأداء في الوسط الأسري، وعليه فإن أولى خطوات المراجعة تعود بالتمام إلى الاستثمار من جديد في تلك الخريطة الحركية التي صيغت وفقها منظومة تقسيم وتوزيع الأدوار بين أعضاء الأسرة وما لم يحصل اتفاقا لإعادة ترتيب الأداءات فإن الصراع سيلتهم البنية الداخلية للتنظيم الأسري وان نظام تقسيم وتوزع الأدوار سينهار انهيارا كاملا [1].

وبالتالي نجد أنفسنا أمام وضعية معقدة تكشف عنها مؤشرات قطيعة معلنة بين الأبناء والآباء وبين الأبناء أنفسهم والتي ستؤثر حتما في بنية العلاقة الخاصة بين الزوجين وما يجب الحذر منه في مثل هذه الحالات أن الانهيار التام للعلاقة الخاصة بين الزوجين ستفشل كل محاولات التدارك والإصلاح للوضعية لكون أن انهيار العلاقات الزواجية الخاصة هو آخر مؤشرات الانهيار التام فلا عودة بعدها لإعادة ترتيب الوضعية الأسرية من جديد [2].

3.7.4 القيمة الاجتماعية للتمسك والترك للقيم الأسرية التربوية:

تكون القيم الاجتماعية قاعدة كل حركة اجتماعية ترمي إلى إحداث التماسك والتساند في شبكة الأدوار والأداء التي تتشابك من خلالها المصالح والمنافع وتترابط بينها المواقع والوضعيات المختلفة لأفراد في الشبكة العامة التي تحميهم في اطار الترابط في

[1] طارق عليلات، مرجع سابق، ص136

[2] مومن بكوش، **مرجع سابق**، ص166

سياق من العلاقات الاجتماعية المتداخلية فيما بينهم بحسب نظام التسيير الاجتماعي للبنية الاسرية الداخلية، ومن هنا أولى علماء الاجتماع تركيزا كبيرا في دراستهم لبنية القيم الاجتماعية وتبيان مضامينها وادوارها والاهداف التي ترمي الى تحقيقها عبر مختلف المراحل التي تجتازها العلاقات الاجتماعية الاسرية، والتي تؤدي في نهاية كل الاحوال الى صب المواقف الاجتماعية في قوالب تحمل نفس معايير القيم الاجتماعية، التي تصنع لهؤلاء الافراد مقاييس الاولاء وضوابط الاندماج والنتظام وشروط التواصل في بنية اجتماعية مترافقة الادوار والوظائف [1].

من هنا نعرف ان مجرد الحديث عن الاسرة أو عن البنية الاجتماعية للأسرة معناه اننا نتكلم ونشرح طبيعة القيم الاجتماعية التي تشكلت في ضوئها هذه الاسرة ومن هنا نرى من بين اهم القيم الاجتماعية التي تنهض عليها البنية الاسرية تدور في مجموعها حول قيم البنية وقيم الوظيفية، فقيم البنية تتعلق أساسا بقيم الثقة والتعاون والمبادرة والالفة والسند الاجتماعي لكونها جميعا تشكل في تضافرها بنية الاسرة اي بدونها لا يمكن ان تشكل الاسرة حراكها الاجتماعي المفتوح نحو الخارج والمفتوح نحو الداخل، أي ان قيم الوظيفة الاسرية تبقى قيما ضامنة للوظيف ومن بينها الانتاج، جمع الموارد، توظيف القوى الفعالة لتصنع للأسرة تماسكها، الانجاب ورعاية الاولاد، الانفاق المالي والمادي لخلق سعادة اجتماعية تضمن بقاء الاسرة فعالة الوظائف والادوار، وعليه نفهم

[1] محمد عزت عربي كاتبي، **مرجع سابق**، ص109

سوسيولوجيا ان البقاء للقيم هنا هو بقاء لنظام القيم الفعال الذي نشأت في محيطه وان الانتقاء والزوال هو بالدرجة الاولى زوال في عناصر القيم الاساسية سواء المتعلقة بالوظيفة او تلك المتعلقة بالبنية، وعلى هذا الاساس فالفهم السيسيولوجي لهذه الالية الحركية هو وحده الذي يقدم لنا المداخل التي نفهم من خلالها التمسك والترك في القيم الاجتماعية السائدة في الاسرة من حيث البنية ومن حيث الوظيفة [1].

ففيما يتعلق بالتمسك بهذه القيم فالمسالة تتلق بالدرجة الاولى بوجود علاقة وجدانية بين اعضاء الاسرة ونظامها الداخلي الذي تشكلت فيه وبالتالي نجد اقبالا من جهتهم على الاندماج الذي يؤدي الى حماية عناصر التلاحم الداخلي برعاية كل القيم والتمسك بها لكونها هي المادة الحيوية والقوية في ضمان كل هذه الوحدة الاسرية، كما ان الوعي بأداء الادوار ضمن الشبكة العلائقية التي تربط اعضاء الاسرة له الاثر القوي في حصول التمسك بالقيم فالتمسك ها يتحول الى مشروع فكري حركي يزيد الوعي بأهميته في تمسك الاعضاء به لإبقاء هذه القيم فاعلة ومتفاعلة باستمرار، ولعل من بين ابرز معالم هذه القوة ان يحمل جميع الاعضاء نفس التصورات ونفس التمثلات عن مكونات البنية الاسرية الداخلية ويقفون على متانة القيم الاجتماعية التي ضمنت للأسرة تموقعها وفق التقسيم الاجتماعي للأدوار والوظائف [2].

[1] جدي زهية، **مرجع سابق**، ص121.

[2] مديحة أحمد عبادة، **مرجع سابق** ص111

أما فيما يتعلق بالترك والتي هي اخطر ما تواجهه الاسرة في بنية نظامها الداخلي فالقيم الاجتماعية القوية تتحول بطبيعة الى عناصر النظام الداخلي للأسرة، وحالما تفقد القيم العامة قوتها وفعاليتها يحصل تراخي وترك واهمال لها من قبل الاعضاء الذي إما انهم تاركون لهذه القيك كلية وإما انهم اتجهوا لاستبدالها بقيم بديلة اخرى لا تشبهها ولا تقوم مقامها وهنا يحصل الخلل في البنية والوظيفة وتنهار هذه القيم واحدة بعد أخرى [1]، والمشكلة الرئيسة وفي مقل حالة انهيار القيم الخاصة بالبنية وبالوظيفة انه كلما وجدنا مسعى او جهود للإصلاح واعادة الترتيب تندلع صراعات اجتماعية كبيرة بين جميع الاعضاء. فهناك من يسعى للإصلاح والترميم والتفعيل وهناك من يقف ضد هذا المسعى ولذلك يصنف علماء الاجتماع صراع القيم من بين اكبر واصعب الصراعات الاجتماعية، فالصراع القائم على المجابهة بين القيم هو صراع يريد التدمير والانهاء لنظام سابق وسبق له ان تأسس على مجموعة من القيم والصراع القيمي إنما احتدم واستشرى لأجل إلغاء قيم بعينها والانتهاء منها أو القيام بتدمير وانهاء هذه القيم وتعويضها بأخرى وفي كلتا الصراعين تكون المهمة صعبة ومؤثرة على جميع الأطراف [2].

4.7.4 مكانة القيم والرموز الدينية في بنية العلاقات الأسرية:

في مجتمع كالمجتمع الجزائري تلعب فيه القيم الدينية المرتبطة بالدين الإسلامي دورا كبيرا في تشكيل البنية الأخلاقية التي تقوم عليها كثيرا من أشكال النظام الاجتماعي،

[1] يحي محمود النجار، **مرجع سابق**، ص113.

[2] سعيد كاظم علي، **سلم القيم الاجتماعية**، دار الزوراء للنشر، بغداد، 2009، ص112

وترجع قوة القيم والرموز الدينية في الفضاء الاجتماعي بالمجتمع الجزائري، إلى عمق الارتكاز والانتشار والعمومية الذي تميز به الدين الإسلامي في المجتمع الجزائري وهذا ما سمح بحصول تبني كبير له من قبل الفئات الاجتماعية في هذا المجتمع، ومعنى هذا أن نجد إقبالا والتزاما وسيرورة منتظمة فيه وفق القواعد والقيم الإسلامية يعني أن جميع هذه الفئات تكونت لدينا رؤية مشتركة ومتناظرة حول مرجعية القيم [1].

فالمرجعية هنا هي مرجعية القيم الدينية الإسلامية ولا إمكانية بوجود نظام قيمي آخر يحمل رموز ومؤشرات متعارضة أو متناقضة مع رمزية القيم الدينية الإسلامية، وعليه نجد عبر مختلف مراحل تطور المجتمع الجزائري بقاء نفس قيم المرجعية الدينية الإسلامية قائمة ومستمرة ولها فعالية وتكوين أخلاقي قوي في أنفس كل الفئات الاجتماعية في هذا المجتمع فهو من جهة مرجعية وهو كذلك مصدر حماية وأمان اجتماعي واسع وكذلك به يمكن تفسير كل أحوال التغير الاجتماعي التي تظهر في المجتمع وتعالج غالبا بتراتب التغير الاجتماعي في المجتمع بناءً على هذه المرجعية الدينية الإسلامية وزادها التوحد في المذهب الفقهي الإسلامي الواحد والعقيدة الإسلامية الواحدة والمسلك الروحاني (اتباع طريقة الجنيد السالك) (راجع منظومة متن ابن عاشر) الواحد قوة إلى نظام القيم الدينية الإسلامية في الجزائر [2].

[1] مومن بكوش، **مرجع سابق**، ص119.

[2] متن بن عاشر، ترجمة علي حرب، دار المدارك، ط1، 2013.

وصارت هي القاعدة التي تضبط بها مواقع المكانات والوظائف والأدوار داخل الأسرة وخارجها باعتبار ان النظام الاجتماعي العام في الجزائر مرتبط ارتباطا قويا بهذا القيم الدينية التاريخية، العصوية، ذات المرجعية الواحدة، والتي صنعت حولها ولاءً واتفاقا واتباعا من قبل كل الجزائريين، ولهذا تسعى الأسرة الزواجية في الجزائرية إلى حماية نظامها الداخلي من خلال الارتكاز على مرجعية القيم الدينية الإسلامية والتي ما زالت إلى اليوم تثبت دورها الكبير في حماية الأسرة الزواجية من تأثيرات التغير الاجتماعي والتقليل من اتجاه التفكيك الذي يهددها في الظرف الراهن.

الفصل الخامس

عرض وتحليل بيانات الدراسة

1.6 تحليل البيانات العامة لوحدات العينة:

الجدول رقم 01: الهرم السني لوحدات العينة.

فئة السن	التكرار	النسبة
35-25	56	%35.89
45-35	47	%30.12
55-45	23	%14.74
65-55	20	%12.82
65 فأكثر	10	%06.41
المجموع	**156**	**%100**

يتبين من خلال هذا التوزيع الوارد في هذا الجدول أن هناك ترتيبا متنازلا في النسب من أعلى فئة إلى أدناها لفئات السن من وحدات العينة، حيث نجد أن أكبر نسبة هي من 25-35 نسبة و تقدر بـ 35.89% وتليها فئة 35-45 وتمثل 30.12% وتليها فئة 55.45 و تمثل 14.74% ثم تأتي فئة 65.55 بنسبة 12% وأخيرا فئة أكثر من 65 سنة بنسبة 06.41%.وعليه فقد أفرز لنا الجدول ترتيبا في التوزيع والنسب يتوافق مع تسلسل الهرم السني لوحدات العينة، ذلك أنه كلما ارتفعنا بالهرم السني من أسفل مستوى إلى أعلى مستوى نجد أن النسبة تتراجع وتنخفض، وهذا له علاقة مباشرة بالخصوبة أولا ثم بتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات الأسرية، كما أنه كلما تقدمنا في فئة السن نجد أن عمر الأبناء

يرتفع فيصيرون كبارا بالغين وبعضهم يتزوج وبذلك نادرا ما يتعرض الأبناء الكبار للعنف الأبوي، في حين يتعرض الأبناء غير البالغين للعنف والإيذاء بحسب ظروف وتقاليد التربية التي تجعل الآباء يمارسون العنف على الأبناء وهم يقصدون بذلك اعتمادهم أسلوبا من أساليب التربية السوية.

الجدول رقم2: توزيع وحدات العينة حسب المهنة.

أصناف المهن والأعمال	التكرار	النسبة
وظائف تابعة لأسلاك الأمن	27	%17.30
ممارسة أعمال التجارة الحرة	20	12.82%
نشاطات فلاحية وزراعية	26	%16.66
الإدارات العمومية	39	%25
بدون مهنة	46	%29.48
المجموع	**156**	**100%**

تتوزّع فئات هذا الجدول على خمس نسب متقاربة في مستوى المعدل المتوسط بين فئاته، فأعلى نسبة في الجدول تقدر ب29.48% وهي الخاصة بالذين ليست لديهم مهنة

محددة، وتليها فئة عمال الإدارات العمومية التابعة للوظيف العمومي وتقدر بـ 25%. تأتي ثالثا فئات العاملين في وظائف تابعة لأسلاك الأمن باختلاف انتماءاتها، وتأتي رابعا نسبة 16,66% والخاصة بفئة الممارسين للنشاطات الفلاحية والزراعية وفي الأخير نجد فئة الممارسين لأعمال التجارة الحرة والتي تقدر نسبتهم بـ12.82%.

معطيات الجدول تشير إلى النسبة الكبيرة منم لا مهنة لهم في واقع اجتماعي – اقتصادي لا إمكانية فيه بتحقيق الرفاهية المادية والسعة المالية، فالآباء الذين لا مهنة لهم يجدون صعوبات في ضمان مصدر إنفاق ثابت وقار، وهو ما ينعكس على موقعهم الاجتماعي وعلى وضعيتهم المالية، وهو ما يزيدهم وقوعا تحت الضغط والإرهاق النفسي مما يجعلهم تحت طائل التوتر النفسي –السلوكي فتتحول وضعيتهم النفسية من حالة طبيعية إلى حالة نفسية متوترة وضاغطة ويجعلهم يقعون بسهولة في ضيق التصرف في الوسط الأسري، فيعرضون أبناءهم لعدوانية سلوكية نتيجة التسرع تحت الضغط فيلحقون بهم الضرر والأذى، وغير بعيد عن هذه الحالة فالفئة الثانية التابعة لإدارات الخدمة العمومية لا يتقاضون بالأصل أجورا محترمة فهم باستمرار تحت ضائقة التسيير المالي لشؤون الأسرة ويقعون غالبا فيما تقع فيه الفئة الأولى ولذلك نجدهم قريبين من حيث النسبة من فئة المهمشين الذين لا مهنة لهم.

من جهة أخرى نجد أن العاملين في قطاع الأمن والممارسين لنشاطات فلاحية وزراعية متقاربين من حيث النسب، وهذا لا يعني أنهما يقعان في نفس الوضعية من حيث العوامل،

فالنشاطات التي يمارسها رجال الأمن فيها الضغط والارتباط المهني والالتزام الزمني أكثر من هؤلاء الممارسين للنشاطات الزراعية، ولهذا ضغط العمل عند رجال الأمن يجعلهم متسرعين في إدارة الشؤون الأسرية ومبتعدين أحيانا عن التحكم في سلوكاتهم الوسط الأسري، أما الممارسون لأعمال التجارة الحرة فنسبتهم أقل وأدنى من باقي نسب الفئات الأخرى، وهو ما يشير إلى أن الرفاهية والرخاء المالي تعطي راحة نفسية وسعة في تسيير الزمن اليومي عن طريق التحكم في كل الوضعيات التي تطرأ يوميا في الفضاءات التي يتواجدون بها وخاصة في الوسط الأسري

الجدول رقم 3: توزيع وحدات العينة حسب مدة الزواج.

مدة الزواج	التكرار	النسبة
10 –01	73	%46.79
19–10	60	%38.46
28 –19	19	%12.17
37–28	04	%02.56
المجموع	**156**	**%100**

مدة الزواج هي مؤشر ايجابي على مدى قوة الترابط الزواجي الأسري، فأقوى نسبة معبرة على طول مدة الزواج واستمرارها هي 46.79% للذين لديهم مدة 01–10 سنة، تليها نسب 38.46% للذين لهم مدة زواج من 10 – 19 سنوات ثم 12.17% للذين لهم مدة زواج من 19– 28سنة، ثم أخيرا نسبة 02.56% للذين لهم 28 –37 سنة.

القراءة السوسيولوجية الكاشفة لهذه النسب توضح لنا توزيع الأدوار الأسرية بين الزوجين على مدى سنوات تصل إلى غاية 19 سنة زواج يكون قد نتج عنها فضاء أسري تحمّل فيه الآباء كثيرا من الضغوطات والمشكلات وواجهوها وتعاملوا معها بمختلف المواقف، ويأتي الارتكاز على هذه الفترة لكونها الأخصب في العلاقات الزواجية والأكثر تهيئا للإنجاب، أما الثقل البارز في تركيز النسبة هنا، هو للذين لديهم مدة زواج ممتدة عبر

طول هذه الفئة وهي01-10 سنة وتعطي لنا هذه النسبة 46.79% حجم وطبيعة مضامين العلاقة الزواجية في الاتجاهين الإيجابي والسلبي خلال هذه الفترة، وهذا يعني وجود حجم كبير ومشترك من المسؤولية بين الزوجين في تحمّل أو الفشل في تحمل أعباء إدارة وتسيير شؤون الأسرة وتؤثر في ظروف تشكيل علاقة خاصة للحياة الزوجية وممارسة ما تتطلبه السّلطة الأبوية، وتليها من حيث رمزية وقوة هذه العلاقة الفئة، الذين لهم حياة زوجية ممتدة عبر الفئة10- 19 سنة زواج وتقدر نسبتها بـ .38.46%، وهو ما يعكس مدى ما يمكن أن تحمله طبيعة المسار الذي احتضن مدة هذه العلاقة الزواجية من ضغوط الحياة الزوجية بينهما وجهودهما في نسج أو في فتور العلاقات بينهما للقيام بمسؤوليات السلطة الأبوية في تربية الأبناء، وما يمكن أن يحصل من مثبطات أيضا خلال تلك الفترة.

الجدول رقم 4: تحديد الوضعية الزواجية الحالية.

حالات الوضعية الزواجية	التكرار	النسبة
مطلق(سابقا)	25	16.02%
علاقة زواجية عادية	97	62.17%
أرمل (سابقا)	19	12.17%
حالة تعدد الزواج	15	09.61%
المجموع	**156**	**100%**

يعطي لنا هذا الجدول صورة دقيقة وواضحة عن انعكاس شبة العلاقات الزواجية في المجتمع الجزائري، وتعدّ هذه العينة جزءا من هذا الانعكاس، فقد وجدنا في معاينة الوضعية الزواجية الحالية أن 62.17% من مجموع المبحوثين أن يرتبطون بعلاقة زواجية عادية من أول اقتران لدى الزوجين، تليها نسبة 16.02% وتتعلق بالمبحوثين الذين سبقوا لهم فك علاقة زواجية سابقة وإعادة تأسيسها من جديد، وهم يمثلون فئة المطلقين سابقا، أما الفئة الثالثة والتي تقدر نسبتها بـ12.17% فهي تمثل فئة خاصة وهم الذين في ظروف خاصة عانوا سابقا من الترمّل، وهناك بالمقابل نسبة أخرى مشابهة لها والتي تمثل نسبة 12.17% فهي تعكس هنا حالة فئة التعدد في الزوجات، أي يشير إلى طبيعة الأسر التي تدخل في عينتنا وهي تعيش حالة التعدد في الزوجات وتقدر نسبتها بـ09.61%.

-الجدول رقم 05: نوع المسكن الزواجي الحالي.

التكرار / نوع المسكن	التكرار	النسبة
منزل عائلي تقليدي	20	12,82%
منزل عائلي منفرد	14	8,97%
شقة	32	20,51%
مسكن اجتماعي وظيفي	31	19,87%
مسكن مستأجر	13	8,33%
مسكن جماعي مشترك	46	%29,48
المجموع	**156**	**100%**

يتبين لنا من خلال قراءة نسب هذا الجدول أن أعلى نسبة فيه تقدر بـ 29.48% وتخص أفراد العينة الذين يقطنون مسكنا جماعيا مشتركا وهو ما يعني البقاء بجوار الوالدين وكبار الهرم العائلي وتعكس النط التقليدي الغالب لدى العوائل الجزائرية، تلى ذلك الفئة التي نسبتها مقدرة بـ20.51% وتخص أفراد العينة الذين يسكنون الشقة، وهذا يتكيف مع طبيعة التغيرات السكنية الحاصلة في الجزائر مع تطور حركة الإسكان، تلي ذلك ثالثا نسبة 19.87% وتخص السكن الوظيفي وهذا النمط قديم باعتباره سكنا وظيفيا تعمم مع انتشار المناصب المتاحة في إطار الوظيف العمومي، واستفادت منه كثير من الإطارات الوطنية التابعة للقطاع العمومي، اما آخر نسبة في الجدول فهي تعني السكن المستأجر وتخص الفئة من العينة الذين يضطرون إلى استئجار السكن بحثا عن استقرار حياتي اجتماعي ممكن وتقدر نسبة هذه الفئة بـ 08,33%

من هنا نقترب ونستوعب بأن قضية السكن في الجزائر صارت تعبر عن منزع ثقافي– اجتماعي له علاقة مباشرة بتصورات الأولياء لمضمون العلاقة الزواجية والتربية والتوجيه للأبناء، في فترة ما انفك المجتمع يزداد تعقيدا في علاقاته الاجتماعية، وعليه فإن هناك انتقالا قويا من نمط السكن العائلي الجماعي إلى نمط السكن الاجتماعي غير الجماعي، والذي يقوم بين الزوجين والأبناء وحسب، وتعود كذلك إلى ضغوط الحياة المادية المعاصرة وحدود القدرة الشرائية مع ارتفاع تكاليف الحياة اليومية، ونجد ذلك موضحا فيما سياتي من باقي الجداول اللاحقة تاليا.

-الجدول رقم06: المستوى التعليمي للوالدين .

التكرارات / المستوى التعليمي	الأم	%	الأب	%	مج التكرار	مج %
الابتدائي	46	14,74	65	20,83	111	35,57
المتوسط	38	12,17	30	9,61	68	21,79
الثانوي	32	10,25	28	8,97	60	19,23
الجامعي	21	6.73	12	3,84	33	10.57
التعليم المهني	19	6.08	21	6,73	40	12.81
المجموع	**156**	**50**	**156**	**50**	**312**	**100**

يخص هذا الجدول بتحديد المستويات التعليمية للوالدين لما له من أثر وعلاقة بنمط تصورات تربية الأبناء والتعامل معهم، والملاحظ هنا ارتفاع نسبة مستوى التعليم الابتدائي عند الوالدين رجالا ونساءً، فنسبة الرجال فهي مقدرة بـ 20.83% وأما نسبة النساء فهي مقدرة بـ 14.74% وتبتعد هذه النسبة بكثير عن النسبة التي تليها وتخص مستوى التعليم المتوسط بنسبة مقدرة بـ 21.79 % فنجده عند النساء مقدرا بـ 12.17%، وعند الرجال مقدرا بـ 09.61%، وهذا يؤكد صحة الاحتمال بأن المستوى الغالب في مستويات التعليم في

مثل هذه الأحياء عند مستويات متدنية، فالتعليم المتوسط جاء لاحقا وبعيدا بما يدل بقلة الحظوظ في التلقي التعليمي لدى أبناء هذه العائلات، ثم بعد المستوى الثانوي بنسبة 19.23%، وأخيرا تأتي بنسبة متقاربة مقدرة بـ 10.57%، كل من المستوى التعليمي الجامعي و 12.81% بالنسبة للتعليم التعليم المهني.

من الملفت نلاحظ ارتفاع نسبة في التعليم عند النساء في المستوى الجامعي مقارنة بالرجال، 6.73% مقابل 03.84% وأما في التعليم المهني فهي عند الرجال مقدرة ب 06.73 % مقابل 6.08 %عند النساء، وهي حالة معبرة عن اللاتوازن في بناء المقاصد الاجتماعية لدى الأبناء في أصول هذه الأسر، وبالتالي فالنساء أقرب من الرجال في تحقيق نوعية الانتماء الاجتماعي ووتيرته خاصة إذا عرفنا أن المستوى التعليمي له تأثير كبير في الترقية الاجتماعية في الحياة الاجتماعية، ومن زاوية فهم هذه الميول من مدخل تحليل الجندر والنوع الاجتماعي نتأكد بأكثر وضوح أن ميل النساء لكسب رهان الترقية الاجتماعية مرده شعورهن أن الحرية الاجتماعية تمنح لهم المزيد من التموقع الاجتماعي وخاصة عن طريق مدخل التعليم المدرسي أو التعليم المهني، وحقق لهن مزيدا من الاستقلالية المادية والمالية وأبعدهن عن التبعية للعلاقة الجندرية بالرجال.

الجدول رقم 07: عدد الأبناء تحت التكفل.

التكرار / الفئات	التكرار	النسبة
01 ــ 03	89	57,05%
04 ــ 07	25	16,02%
08 ــ فأكثر	42	26,92%
المجموع	**156**	**100%**

يرتبط هذا الجدول بمضمون الجدول السابق، فالنسبة التي قرأناها في الجدول السابق تزيد من مصداقية هذا الجدول وهذه الدراسة ككل، فالأسر الحديثة النشأة والمرتبطة في رفاهها الاجتماعي بتحقق مستوى من التعليم والتحصيل الذي تقابله فرصا في الحصول أو في اختيار المناصب المهنية المرغوب فيها، هي ذاتها الأسر التي تتحكم في مستوى الإنجاب العام، بالنظر لامتلاكها صورة عن نمط الأسرة المتكيفة مع طبيعة الحياة الاجتماعية المعاصرة والتي تكون أكثر اقتصادا وتكيفا مع القدرة الشرائية للأسرة والقدرة على تحقيق توازن بين الادخار والإنفاق، فنسبة وحدات العينة الذين أنجبوا خلال حياتهم الزوجية من طفل إلى ثلاثة قدرت نسبتهم بـ 57.05%، في حين أن الذين أنجبوا ما بين أربعة أطفال إلى سبعة فقدرت نسبتهم بـ 16.02%، فالواضح هنا هو اقتران التقليل من الإنجاب في الأبناء لما حصل الاستقرار المادي والاجتماعي في هذه الأسر، ولهذا يكون المشروع

الاجتماعي أكثر حضورا وتمثلا في تصورات الوالدين تجاه مستقبل أبنائهم، في حين تعبر الفئة الثالثة عن ميل خاص لدى فئة من المبحوثين وهو فرط الإنجاب، فقد يكون ذلك تحت تأثيرات كثيرة، كغياب المشروع الاجتماعي للأسرة والارتباط بالميراث العائلي او عدم اكتراث بصحة الأمومة والطفولة وقد يكون له علاقة كما هو في هذه العينة بوجود حالات من تعدد الزوجات وقد وقفنا عن نفر منهم، فقد يعود كثر الإنجاب إلى تعدد الزوجات، وينطوي الإنجاب هنا تحت مبررات كثيرة ليس بالضرورة أن تكون دينية، بل لربما يكون العامل الديني فيها الأقل تمثيلا والأضعف حضورا.

2.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الأولى

-الجدول رقم 08: دوافع ممارسة الآباء العنف على أبنائهم.

التكرارات / دوافع ممارسة العنف	ممارسة العنف ضد الأبناء				
	نعم أمارس	%	لا أمارس	%	المجموع
لتربية الأبناء	111	17,78	45	7,21	156
لردع السلوكات السلبية	116	18,58	40	6,41	156
ممارسة فضائل السلطة الأبوية	98	15,70	58	9,29	156
التأديب الأخلاقي	100	16,02	56	8,97	156
المجموع	**425**	**68,10**	**199**	**31,89**	**624**

ملاحظة:

المجموع العام لهذا الجدول لا يقيس العدد الإجمالي للمبحوثين (156) وإنما يعكس عدد الإجابات الإجمالية المحتملة لكل المبحوثين (624) وبذلك نستخرج النسب الخاصة بالفئات بالطريقة التالية: مجموع التكرارات (ضرب) 100 قسمة 624.

يتعلق الجدول بدراسة وتحليل دوافع ممارسة العنف ضد الأبناء، وتلعب الدوافع دورا كبيرا في تحديد الاتجاه السلوكي للآباء نحو الأبناء في التربية والمعاملة والتوجيه على القيم المراد تنشئة الأبناء عليها، فمن حيث نسبة من صرحوا بممارسة العنف ضد أبنائهم فنجدها

مقدرة بـ 68.10% وهي ضعف نسبة من صرحوا أنهم لا يمارسون أي عنف ضد أبنائهم والمقدرة نسبتهم بـ 31.89%، وهذه تنطوي على عدة دلالات سوسيولوجية ونفسية وتربوية وحتى أخلاقية من حيث تشكيل قيم الترميز وتحديد أصول الانتماء العائلي في مثل هذه الأوساط المعيشية، الملاحظ هنا أن النسب متتالية فيما يتعلق أسباب ممارسة العنف، فهي مرتبة على نحو خاص 18.58% يمارسون عنفا لردع السلوكات السلبية لدى الأبناء، و17.78% لهدف تربية الأبناء وتنشئتهم على القيم المرجعية، و16.02% فلأجل التأديب والتوجيه للأبناء وتاليا وأخيرا نسبة 15.70% فهي لممارسة فضائل السلطة الأبوية على الأبناء لجعلهم يتشربون نفس القيم التي يريد الآباء من الأبناء أن يكونوا عليها في حياتهم الاجتماعية وأخلاقهم السلوكية اليومية.

في حين نجد نفس ظاهرة الترتيب في النسب في الحالة المقابلة التي لا يحبذ فيها الآباء ممارسة العنف على أبنائهم، فنسبة 09.29% لا يميلون إلى بسط سيطرتهم تحت غطاء فضائل السلطة الأبوية على الأبناء، وتليها نسبة 08.97% ولا يقومون بالعنف على أساس فرض التأديب الأخلاقي على الأبناء، وثالثا نسبة 07.21% والتي صرحوا أنهم لا يمارسون العنف ضد الأبناء بغرض تربية الأبناء أو باعتباره أسلوبا تربويا في التعامل مع الأبناء وأخيرا نسبة 06.41% وهي الفئة التي يرى أصحابها أن العنف لا يردع السلوكات السلبية عند الأبناء ومن الضروري التفكير بإيجاد بدائل تربوية وأخلاقية موازية لجعل الأبناء يقومون في نشأتهم السلوكية على قيم وجيهة ومنتظمة وفعالة.

-الجدول رقم 09: تصرفات الآباء اتجاه سلوكات الأبناء التربوية .

	التكرار	النسبة
مقاومة مستميتة للآباء	41	26,28%
الاستجداء والرجاء	08	05,12%
الرفض والخضوع	30	19,23%
التحسر والشكوى	77	49,35%
المجموع	**156**	**100%**

ممارسة العنف ضد الأبناء تعني وجود علاقة في القوة غير متكافئة وغير متزنة، فممارسة الآباء للعنف لا يعني أنهم دوما في موقف صائب تربويا ومعنويا في توجيه أخلاق الأبناء نحو القوامة والتهذيب، ودود فعل الأبناء ورغم وجود عدم التكافؤ لا تبدي بالضرورة خضوعا وخنوعا وهنا ما نجده في حالات الرفض والهرب من البيوت والتمرد على سلطة الآباء، ولهذا لما نقرأ نسب هذا الجدول تستوقفنا هذه الحقيقة من عدم التوازن في القوى والعلاقات بين الآباء والأبناء، وهي علامة من علامات تفسير أو مقاربة حالات انفتاح الواقع الأسري في الجزائر على التفكك والانهيار وانقطاع الصلة بين الأجيال، والتي صارت تسجل نسبا مرتفعة في حياتنا الاجتماعية العامة، وعليه نجد نسبة 49.35%من الأبناء تبدي تحسرا وشكوى من سوء ما تتلقاه من معاملة عنيفة من الآباء، ما يعني ان هناك موقف

وعي أخلاقي من الأبناء تجاه الآباء، في حين تليها نسبة 26.28% والتي تبدي فيها الأبناء مقاومة مستميتة نحو الآباء لرد الممارسات العنيفة وكف آبائهم من إلحاق الأذى بهم، وهذا الموقف فيه إبداء الصلابة والمواجهة والعمل على الحد من تأثير سلوكات الآباء العنيفة نحوهم، تليها نسبة 19.23% والتي تمثل فئة الأبناء التي تختلط عليها المواقف تجاه تصرفات الآباء بين الرفض والخضوع، فهم من جهة يرفضون طريقة معاملة آبائهم لهم ولكنهم بالمقابل يلتزمون حدود القبول والطاعة تحت مظلة الخضوع، وأخيرا تأتي نسبة 05.12% والتي تختلط فيها كذلك المواقف على الأبناء بين الاستجداء والرجاء وخاصة من الأبناء من جنس انثى، وهو ما يعكس في الحقيقة حيرة مشتركة في قيم التربية بين الآباء والأبناء، وهذه كلها تتعلق بمشكلات الأسرة الجزائرية المعاصرة والواقعة تحت الكثير من التأثيرات وخاصة تأثيرات البدائل الثقافية الواردة عبر المنصات الإعلامية ومواقع التواصل الاجتماعي.

الجدول رقم 10: مدلول السلطة الأبوية في ممارسة العنف على الأبناء وعلاقته بالمدة الزواجية

المدة الزواجية / ممارسة العنف	المدة الزواجية									
	]1 – 10[	%	]10– 19[	%	]19 – 28[	%	]28–37[	%	مج ك	مج%
ممارسة سلطة الأبوة الرمزية	13	4.90	33	12.45	10	0.77	3	1.13	59	22.26
اعتباره الحل الأنسب لتربية الأبناء	10	3.77	19	7.16	10	0.77	3	1.13	42	15.84
اعتباره نتيجة طبيعية لفشل أساليب التربية	24	9.05	37	13.96	14	5.28	2	0.75	77	29.05
اعتباره وسيلة تجعل الأبناء يتفادونه مستقبلا	31	11.69	41	15.47	14	5.28	1	0.37	87	32.83
المجموع	78	29.43	130	49.05	48	18.11	9	3.39	265	99.98

ملاحظة: المجموع العام لهذا الجدول لا يقيس العدد الإجمالي للمبحوثين (156) وإنما يعكس ويقيس عدد الإجابات الإجمالية المحتملة لكل المبحوثين (265).

قراءة هذا الجدول من حيث الربط بين مدة فترات الزواج وممارسة العنف على الأبناء يعطي دلالات متنوعة في سياق توضيح ارتدادات هذه المدد في تحديد نوع وطبيعة السلوك المرافق لهذه الممارسة العنفية، فالأزواج الذين لهم مدة زواج تمتد بين 10 و19 يقدر عددهم بـ 130 ونسبتهم هي الأعلى ومقدرة بـ 49.05%، حيث ترى نسبة 15.47% منهم أن مدلول ممارسة العنف على الأبناء كونه وسيلة تجعل الأبناء يتفادون في كل ما من شأنه أن يتسبب لهم مستقبلا في ممارسات عنفية تردعهم عن القيام بكل ما يعتبره الآباء من السلوكات والمواقف الممنوعة، تليها نسبة 13.96% وتخص الفئة التي ترى أن مدلول هذه الممارسة يكمن في اعتباره نتيجة طبيعية لفشل طرق وأساليب التربية التي يقوم بها الآباء مع أبنائهم ولا تجد جدوى ولا رجع صدى، فيميلون أن هذه الممارسة اقتناعا منهم بّأنها تعيد الأمور إلى نصابها الطبيعي، أما نسبة الفئة الثالثة فتقدر بـ12.45% والتي يعتبر الآباء فيها أن ممارسة العنف على الأبناء إنما تبرره قناعة الآباء بأن ذلك يعكس سلطة الأبوة الرمزية من حيث إلزام الأبناء بتقدير نظامهم السلوكي ليكون متوافقا مع التوجهات الأخلاقية العامة التي يقررها الآباء ويعتبرونها القاعدة التي تقوم عليها العلاقة الأبوية داخل والبين الأسري وخارجه.

أما فيما يخص الفئة الثانية من فئات الإجابة فهي التي نجدها عند المدة الزمنية للزواج والممتدة من سنة إلى عشر سنوات، حيث تقدر نسبتها بـ 29.43% من مجموع خيارات الأجوبة لدى المبحوثين، فالنسبة الأعلى في هذه الفئة تقدر بـ 11.69% الذين يعتبرون أن

ممارسة العنف على الأبناء يجعل الأبناء يتفادون الوقوع فيه مرة أخرى مستقبلا، تليها نسبة 09.05% لدى من يعتبرون أن ممارسة العنف نتيجة فشل كل أساليب التربية الأخرى التي وقع تجريبها ولم يجدوا لها نفعا، تليها نسبة 04.90% والتي يمارس فيها الآباء العنف باعتباره السلطة الرمزية على الأبناء، وفي الأخير نجد نسبة 03.77% ويرى فيها الآباء أن العنف هو الحل الأنسب لتربية الأبناء.

الفئة الثالثة من مجموع اختيارات الأجوبة فتقدر بـ 18.11% فتغطي طول مدة الزواج من تسعة عشر سنة إلى ثمانية وعشرين سنة، ونجد فيها نسبا متساوية في بنود الإجابة، فالنسبة الأولى مقدرة بـ 05.28% والتي تخص الاتجاه الذي يرى أن ممارسة العنف هو نتيجة لفشل كل أساليب التربية الأخرى مع الاتجاه الآخر الذي يرى أن العنف هو وسيلة ردعية تجعل الأبناء يتفادونه مستقبلا، وتليها نسبة 0.77% وفيها اتجاهات اثنان، يرى الأول أن ممارسة العنف هو تجسيد للسلطة الرمزية الأبوية وهو كذلك الحل الأنسب لضمان تربية وجيهة وسليمة للأبناء.

الفئة الرابعة من مجموع خيارات الأجوبة لدى المبحوثين تقدر نسبتها 03.39% لمدة الزواج التي تتراوح من ثمانية وعشرين سنة على سبعة وثلاثين سنة، حيث نجد أن أعلى نسبة متساوية بين بندين، وتقدر بـ 01.13 وتخص أولئك الذين قالوا أن ممارسة العنف مع الأبناء هو تعبير عن السلطة الأبوية الرمزية وهو كذلك الحجل الأنسب لتربية الأبناء على القيم الفاضلة، تليها نسبة تقدر بـ 0.75 والتي تعتبر أن ممارسة العنف هو نتيجة فشل كل

أساليب التربية لدى الآباء، تليها 0.37 وهي التي يرى منها الآباء أنها وسيلة تجعل الأبناء يتفادونه مستقبلا.

الجدول رقم 11: التوافق الزواجي على ممارسة العنف على الأبناء

التكرارات / التوافق الزواجي	ك	%
نحن متوافقان تماما	31	7,86
ليس بيننا أي توافق ولا مشورة	119	30,20
التعنيف يأتي تلقائيا من غير مواعيد	141	35,78
نتيجة الضغط والتوتر والقلق الأبوي	103	26,14
المجموع	**394**	**99,98**

ملاحظة: يعالج هذا الجدول مجموع خيارات الأجوبة الاحتمالية للعينة المقدرة بـ 156 وهذه الخيارات هي بالإجمال مقدرة بـ 394.

يبين هذا الجدول مدى توافق الزوجين على الطريقة والأسلوب المناسب في التعامل مع الأبناء وكيف تتطور الأمور على ممارسة العنف على الأبناء عوض التربية الهادئة، حيث نجد أن أعلى نسبة تقدر بـ 35.78% ويرى فيها المبحوثون أنّ التعنيف يأتي تلقائيا من غير

ميعاد، تليها نسبة 30.20% يقول فيها المبحوثون أنه ليس بينهم أي توافق مسبق ولا مشورة بينية في ممارسة العنف إذا حصل ضد الأبناء، بما يعني أنهم لا يقصدون في الأساس ممارسة العنف عليهم، تليها نسبة 26.14% يقول فيها المبحوثون أنّ العنف يكون نتيجة الضّغط والتوتر والقلق الأبوي، وبذلك تكون تأثيرات الحياة الاجتماعية مؤثرة إلى أبعد الحدود في جعل العلاقة بين الآباء والأبناء متوترة ومضطربة، مما يجعل الأبناء في وضعية نفسية صعبة، وهوة ما تذهب إليه كثير من الدراسات الجامعية التي تتولى تحليل العلاقات الاجتماعية في الّأسرة الجزائرية والوقوف على فرز العوامل التي تترك آثارها بارزة في النسيج العلائقي العام.

الجدول ببياناته المختلفة عبر هذه النسب يوفر لنا معطيات هامة يمكن من خلالها تحليل التوجه العام للبنية السلوكية التي تسود الأسر اليوم، فهناك واقع علائقي يتجاوز الجانب العاطفي ليقع في الجانب السلوكي اليومي، ويقع إثره تفريط في الواجبات الأبوية تجاه الأبناء من حيث المبالغة في سلوكات العنف المرتكبة بحق الأبناء والتي هي نتيجة ضغط الحياة الاجتماعية اليومية التي يقع ثقلها على بعض الأسر.

الجدول رقم 12: تدخل الزوجة لحماية الابن من معاناة وضعية التعنيف

التكرارات / وظيفة الزوجة في حالة تعنيف الابن	ك	%
لا يحصل هذا	139	41,36
تتدخل وتمنع وتحمي الابن	19	5,65
يتحمل الابن المعنف مسؤولية ما جرى	151	44,94
استدعاء الزوجة طرفا ثالثا للتدخل والوسطية	27	8,03
المجموع	**336**	**100**

يوقفنا هذا الجدول على معطيات تتعلق بطبيعة العلاقة الزواجية في داخل المحيط الأسري وما يترتب منه من أساليب خاصة بالتربية الموجهة لترتيب السلوكات الطوعية للأبناء وتطالعنا نسب الجدول على التوقعات الممكنة في سياق هذه العلاقات، ويتخصص الجدول في كشف دور وظيفة الأم في تسوية العلاقة وجعلها علاقة تربوية هادفة اثر من غيرها سعيا منها لإنقاذ الأبناء من توترات العلاقة الأسرية وانعكاساتها في سلوك الأب نحو أبنائه، ومن هنا نجد في نسب هذا الجدول ما يدعونا إلى إعمال منطق التحليل السوسيولوجي لفهم هذا التباعد بين النسب، فالنسبة الغالبة هنا والمقدرة ب44.94% تذهب

في اتجاه التأكيد بأن الأب حينما يتوجه نحو الابن بالضرب فغنما فقط ليؤكد من خلال هذا السلوك أن الابن هو المسؤول عن كل الفعل المتعلق بالتعنيف الأبوي، فالأب هنا يبرر فعلته بأنها شرعية من الناحيتين الربوية والسلوكية، فالأب لا يتصرف بمثل هذا التصرف إلا في حالة تجاوز الابن لما هو مندرج في النمط الثابت من السلوك الاجتماعي، ويتدخل الأب في حالة التجاوز ليعيد الأمور السلوكية إلى نصابها الطبيعي، ولذلك نفهم من خلال الإجابة وجود علاقة عضوية بين ارتكاب السلوك المخالف وصدور الفعل المعدل له من قبل الأب لتستوي الأمور في النهاية وفق قالب منمذج من العلاقة الوالدية.

أما النسبة الثانية الأكثر تمثيلا في الجدول فهي المقدرة بـ 41.36 ولتي تخدم النسبة السابقة بطريقة متناظرة، ففيها نجد الإشارة إلى عدم حدوث هذا السلو وما يقابله من هذا الفعل، فالقول بعدم حصول هذا الحصول فإنما يكون بعدم حصول ما يدعو إلى ذلك فالحالات المعبر عنها ضمن هذه الخانة هي حالات لا يصدر فيها من جانب الأبناء ما يستدعي استنفار اللآباء، وما يعني ان اللآباء يبقون ملتزمين بفعل تربوي قويم ويحافظون على نسق العلاقة الأبوية مع الأبناء بطريقة فيها الألفة والاستئناس وحسن المعاملة بين هذه الأطراف في محيط أسري يكون قد تهيا لاستيعاب شروط قواعد للتربية السليمة.

ما عدا هاتين النسبتين الفاعلتين في بنية الجدول تأتي بعدهما نسبتان منخفضتان الاولى مقدرة بـ 8.03 والثانية مقدؤة بـ 5.36 وتعني الاولى منهما التصريح باتجاه الزوجة نحو استدعاء طرف ثالث مامون ومامول للتدخل كواسطة لتفادي الاتجاه نحو صدور الفعل

الابوي المعنف للابن على سلوكات يعتبرها الأب غير تربوية والثانية على أساس أن السلوك والفعل يقعان بين الابن والاب ولكن تتدخل وتتداخل اعتبارات وعوامل مختلفة أخرى لتحد من حصولها وتأثيرها في بنية العلاقة الأبوية، وعلى هذا الأساس نفهم من خلال هاتين الإجابتين أن هناك وضع سوسيولوجي يرتب مضمون العلاقات في المحيط الأسري والجوار الاجتماعي، ما يعني أنه ولو حصل سلوك غير مقبول من قبل الأبناء فهناك في المحيط الاسر والجوار الاجتماعي ما يسمح بمعالجة الوضعية دون حصول التعنيف اساسا من قبل الآباء، وهذا يعيدنا مرة اخرى للتأكيد عل أهمية تنسيق العلاقة الزواجية بين الزوجين التي تسمح لهما بإدارة نسق تربوي عضوي وفعال في المحيط الأسري.

جدول رقم 13: الموقف السلوكي اليومي للأولياء عند التعامل مع أبنائهم وعلاقته بمستوياتهم التعليمية

المستوى التعليمي للأولياء / الموقف السلوكي اليومي للأولياء	الإبتدائي				المتوسط				الثانوي				الجامعي				التقني المهني				مجموع الاجابات	
	اباء	%	أمهات	%	اباء	%	أمهات	%	اباء	%	أمهات	%	اباء	%	أمهات	%	اباء	%	أمهات	%	ك	%
اعتماد التعنيف والإذاية دائما	27	3.42	15	1.90	18	2.28	14	1.77	17	2.15	12	1.52	9	1.14	2	0.25	14	1.77	10	2.04	138	17.51
التعنيف بعد التحذير والانذار	38	4.82	59	7.48	28	3.55	15	1.50	24	3.04	20	2.53	35	4.44	8	1.61	17	2.15	15	1.90	259	32.86
السب والشتم مرفوقا بالتعنيف البدني	25	3.17	44	5.58	24	3.04	17	2.15	27	3.42	23	2.91	21	2.66	02	0.25	19	2.41	12	1.52	2.14	27.15
التعنيف القاسي حتى لا تتكرر المعاملة	33	4.18	19	2.41	16	2.03	22	2.79	11	1.39	13	1.64	27	3.42	5	0.62	21	2.66	10	2.04	177	22.46
$\sum$	65		46		30		38		28		32		12		21		21		19			
مجموع خيارات الأجوبة	123	15.60	137	17.38	86	10.91	68	8.62	79	10.02	68	8.62	92	11.67	17	2.15	71	9.01	47	5.96	788	99.98

ملاحظة: المجموع العام لهذا الجدول لا يقيس العدد الإجمالي للمبحوثين (156) وإنما يعكس ويقيس عدد الإجابات الإجمالية المحتملة لكل المبحوثين (788).

من خلال القراءة الاحصائية للجدول نلاحظ أن أعلى نسبة من خيارات الأجوبة التي قدمها المبحوثين من خلال البحث في العلاقة بين المستوى التعليمي للأولياء بموقفهم السلوكي لتعنيف الأبناء فكانت نسبة 32.86% ممن رأوا أن التعنيف يأتي بعد التحذير والانذار تم تليها نسبة 27.15 % بأن موقفهم السلوكي يكون السب والشتم مرفوقا بالتعنيف البدني، وفي المرتبة الثالثة 22.46 % يكون موقفهم السلوكي هو التعنيف القاسي حتى لا تتكرر المعاملة، والمرتبة الأخيرة نسبة 17.51 % يعتمدون أسلوب الإذاية والتعنيف الدائم.

يعكس مؤشر التعنيف في كل خيارات الأجوبة المقدمة من طرف أفراد العينة بمختلف مستوياتهم التعليمية على غياب توافق زواجي بين الآباء والأمهات حيث أن كل التصرفات التي يقوم بها الأولياء مصحوبة بردود أفعال عنيفة ضد أبنائهم، ذلك أن كل من الوالدين يحاول أن يفرض منطق الهيمنة وبسط النفوذ على الأسرة وخاصة على الأبناء التي تترجم بسلوكات عنيفة وعدوانية تجاههم، والتي تعكس بوضوح أن المستوى التعليمي للوالدين وما يقتضيه من مؤشرات ودلالات مستوى الثقافة التربوية التقليدية التي يتمسكون بها لا يلغي إطلاقا الميل نحو ممارسة الضرب والشتم والعنف على الأبناء فهم يعتبرونه طبيعيا وعاديا بل ومن أصول التربية والتنشئة للأبناء.

الجدول رقم 14: أسباب تعنيف الأبناء واذائهم وعلاقتها بعدد الأبناء المتكفل بهم.

	الاطفال المتكفل بهم من قبل الاباء							
	3 _ 1	%	7 _ 4	%	8 فأكثر	%	مج ك	مج%
الفشل المدرسي	42	12,61	12	3,60	13	3.90	67	20,11
الانفعال السلوكي	19	5,70	17	5,10	15	4,50	51	15,30
رفض الطاعة والخضوع للسلطة الابوية	37	11.11	20	6,00	39	11.71	96	28,82
العناد المستمر اتجاه التعليمات الابوية	69	20,72	19	5,70	31	9,30	119	35,73
المجموع	167	50.14	68	20,04	98	29.42	333	100

من خلال قراءتنا الاحصائية للجدول رقم 14 نلاحظ أن 35.73 % من أفراد العينة أجابوا بكون العناد المستمر اتجاه التعليمات الأبوية يعد سببا من بين أسباب العنف الممارس ضد أبناهم، وتوزعت هذه النسبة حسب الفئات المتعلقة بعدد الأطفال المتكفل بهم حيث بلغت نسبة 20.72 % من فئة 1-3 الأبناء المتكفل بهم ثم تليها نسبة 9.30% من فئة أكثر من 8 أولاد وفي الأخير نسبة 5.70% من فئة 4-7 أطفال متكفل بهم، تليها بعد ذلك نسبة 28.82 **%** من أفراد العينة المدروسة أن رفض الطاعة والخضوع للسلطة الأبوبة يعد من بين أسباب العنف الممارس ضد أبنائهم، ويأتي اختيار الجواب المتعلق بالفشل المدرسي في المرتبة الثالثة بنسبة 20.11% وفي المرتبة الأخيرة نسبة 15.30% من خيارات الأجوبة أن الانفعال السلوكي يؤدي إلى ممارسة العنف ضد الأبناء.

يتأثر التوافق الزواجي داخل الأسر بطبيعة ونمط التنشئة الاجتماعية التي يعتدمها الأولياء في تربية أبنائهم، وذلك حسب السلطة الممارسة داخل الأسرة سواء كانت أبوية أو أموية، حيث تعتبر التعليمات والأوامر التي يقدمها الأب للأبنائه أمر لا نقاش فيه وذلك يدخل في دائرة ثقافة الأسرة التقليدية التي نجد فيها أن مثل هذه الأوامر تنفذ وتطبق دون مناقشة، بالمقابل نجد أن نمط الأسرة الحديثة خرج نوعا ما عن الطابع الثقافي للأسرة التقليدية حيث أصبحت تعاليم وأوامر الأب تناقش وترفض في بعض الأحيان هذا ما تؤكده معطيات الجدول رقم 14 على أن العناد المستمر اتجاه التعليمات الأبوية كان من بين الأسباب الأولى في ممارسة العنف ضد الأبناء، كما أن رفض الطاعة والخضوع للسلطة

الأبوية يعتبر أيضا من بين الأسباب الرئيسية لممارسة العنف ضد الأبناء حسب ما صرح به أفراء العينة في هذا الجدول وقد يعود ذلك مرة أخرى إلى فقدان الأب لتلك الرمزية والسلطة داخل الأسرة وانتقالها إلى الأم نتيجة اعتبارات مادية أو ثقافية تخرجنا من دائرة الأسرة التقليدية وتبادل الأدوار بين الزوجين في حالة ما نسميه التوافق الزواجي.

الجدول رقم 15: تقييم الآباء لسلوك تعنيف الطفل والتعرض له بالضرب.

التكرار / تقييم الآباء لسلوك تعنيف الطفل	ك	%
سلوك تربوي ضروري	105	30,97
تعديل سلوكات الطفل وأفعاله	88	25,95
اعتماد وسيلة الردع والقهر	49	14,45
فرض السلطة الأبوية في الوسط الأسري	97	28,61
المجموع	**339**	**100**

القراءة العرضية لهذا الجدول تعكس لنا وجود استقطابين اثنين في النسب من حيث كثافة التركيز، فالنسبة الأولى تتعلق بوجود تركيز حول الفعل الأبوي بالرد على سلوك الابن بالضرب هو سلوك تربوي ضروري في المحيط الأسري وتقدر النسبة هنا بـ30.97 وهذا له ما يبرره في نظرة الوالدين التربوية في تسيير العلاقة اليومية مع الأبناء، وهو ما يعني امتناع الاباء عن اعتبار الضرب التربوي نوعا من التعنيف ضد الأبناء، اما النسبة الثانية التي تليها فتتعلق بالقول ان الفعل الأبوي بضرب الأبناء على أي سلوك غير منمط صادر منهم في الوسط الاسري أو خارجه، هو مما يمكن ترتيبه ضمن قاعدة فرض السلطة الابوية في

الوسط، وهو ما يعني وجود توسط لدى الآباء بأنهما الأولى بتحديد نمط العلاقة ومضمون السلوك الأبوي امام أي تصرف يقع من الأبناء، فالمحيط الأسري هو ملك أبوي وبالتالي الوقوف عليه هو حماية للأبناء من اي سلوك قد يدخلهما في توتير العلاقة أو الاقتراب من سلوكات الانحراف الاجتماعي.

النسبة الثالثة في هذا الجدول والمقدرة بـ 25.95% تتركز حول الإجابة بان الفعل الأبوي في حال حصوله هو تعديل تربوي لسلوكات الابن، ونعلم من حيث التأطير البيداغوجي لهذه الإجابة أن مفهوم التعديل السلوكي، هو من المفاهيم المتداولة في نظريات علم الاجتماع التربوي، والمبحوثين ركزوا على عامل التعديل والذي ذهب إليه آلبير باندورا في نظريته حول التعلم الاجتماعي في الأوساط المغلقة والمفتوحة، وعليه نفهم من خلال هذه الإجابة اقتناع الآباء بان دورهما في المحيط الأسري هو العمل على ضمان تعديل سلوكي سوي يضمن نشوءا تربويا متكاملا للأبناء وفق قيم منظمة ومهيكلة، اما الإجابة الأخيرة والمقدر بـ 14.45% فجاءت على نحو خاص كونها لا تتقاطع مع الاجابات السابقة حيث يؤى المبحوثون أن الفعل الابوي تجاه سلوكات الأبناء إنما هو مبرر ضمن سياق اعتماد الضرب وسيلة مفضلة للردع والقهر، باعتبارهم يرون ان كل ما يعتبره الآباء انحراف سلوكي يجب ان يجابه بالفعل الرادع الذي قد يتجاوز التعنيف إلى ممارسة القهر على الأبناء.

الجدول رقم16: يوضح تبريرات الميل لأسلوب الضرب في عملية التنشئة الأسرية.

التبريرات	التكرار	النسبة
أسلوب فعال لتقويمهم	78	%50
الوقت صعب ولا يؤتمن ويجب ضبط الأبناء وتربيتهم كما ينبغي	52	%33.3
يجعل الطفل يتراجع عن ارتكاب الحماقات	26	%16.7
المجموع	**156**	**%100**

يعرض هذا الجدول أهم المبررات التي تجعل الأولياء يميلون إلى إعطاء شرعية تربوية أخلاقية لممارسة الضرب والعنف على أبنائهم.

حيث نجد أعلى نسبة مقدرة بـ50% والتي يرون من خلالها أن الضرب والشتم هي أساليب فعالة لتقويم سلوكات الأبناء، تليها نسبة 33.3% للذين يرون أن الوقت الراهن صعب ولا يأتمنون فيه أحدا ويجب ضبط سلوكات الأبناء وتربيتهم كما ينبغي، وأخيرا نسبة 16.7% يرون أن ممارسة الضرب والعنف يجعل الطفل يتراجع عن ارتكاب الحماقات.

سوسيولوجيا هناك حالة تبرير لأساليب الضرب والعنف والشتم ضد الأبناء ولا يوجد عن ذلك بديلا آخر، كما أن هناك تبرير للسلوك انطلاقا من الواقع الاجتماعي، فلكي لا ينحرف الأبناء ولا يملون لقبول سلوكات معينة يجب تنشئتهم على ذلك أي بالضرب والشتم والعنف وهم يتصورون ذلك ضبطا اجتماعيا، كما أنهم يعتبرون من الناحية النفسية أن الضرب والشتم وممارسة العنف هو أكبر ضابط يمنع الأبناء من ارتكاب الحماقات، لهذا يتم تقديس مقولة (اضربوا يعرف مضربو).

3.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الثانية

الجدول رقم 17: الاعتبارات المقدرة على تعنيف الأبناء وعلاقتها بالهرم السني للأولياء

الفئـــات السنيـــــة / الاعتبارات المقدرة على التعنيف	35-25	%	45-35	%	55-45	%	65-55	%	65 أكثر	%	∑ك	∑ %
الضرب في حالات منفردة بالابن	24	7.45	12	3.72	19	5.10	14	4.34	2	0.62	71	22.04
الضرب الغير المبرح	30	9.31	43	13.35	10	3.10	11	3.41	02	0.62	26	8.07
ضربه بعبدا عن زملائه الأطفال الذين يدرسون معه	20	6.21	17	5.27	13	4.03	13	4.03	01	0.31	64	19.87
الضرب التأديبي غير المتكرر	27	8.32	35	10.86	14	4.34	7	2.17	8	2.48	91	28.26
∑	101	31.35	107	33.20	56	17.37	45	13.95	13	4.03	322	100

إن الشيء الملفت للإنتباه في هذا الجدول هو أن تركيز الاجابات على الأسئلة كان ايجابيا في الفئتين السنيتين 35-45 و25-35، بالمقابل نجد أن الفئتين 55-65 و65 فأكثر قد تجاوزت مرحلة هاته الاعتبارات المقدرة على تعنيف الأبناء كون هؤلاء الأبناء قد تجاوزوا مرحلة التكفل والتربية.

يتعلق هذا الجدول بالبحث في الاعتبارات المقدرة على تعنيف الأبناء فنلاحظ أن نسبة خيارات الأجوبة مرتفعة في خيار الضرب التأديبي غير المتكرر ب 28.26**%** حيث تتوزع هذه النسبة على الفئات السنية كالتالي: 10.86**%** من فئة 35-45 والتي تعتبر أعلى نسبة من خيارات الأجوبة المتعلقة بالضرب التأديبي غير المتكرر، ونلاحظ من الجدول أن النسبة كانت مرتفعة أيضا في خيار الجواب المتعلق بالضرب الغير المبرح بنسبة13.35% في نفس الفئة العمرية تم تليه نسبة 22.04% من خيارات الأجوبة للمبحوثين ممن قدروا أن الضرب في حالات منفردة بالابن من الاعتبارات التي تؤدي إلى تعنيف الأبناء، وفي المرتبة الثالثة نسبة 19.87% توجهوا نحو اقتراح ضرب الابن بعيدا عن زملائه الأطفال الذين يدرسون معه، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 8.07% والمتعلقة بالضرب الغير المبرح كوسيلة لتأديب الطفل.

نجد أن خيارات الأجوبة المتعلقة بالاعتبارات المقدرة لتعنيف الأبناء كلها تقريبا تحمل فعل الضرب والذي يعبر على السلوك العدواني والعنيف، ويختلف هذا الاعتبار من فئة سنية إلى أخرى بحكم مدة الزواج وعدد الأبناء إن وجدوا، والتجربة الفعلية في عملية التربية

والتنشئة الأسرية، فمنهم من اقتنع على أن الضرب لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يكون الوسيلة الوحيدة في تأديب الطفل، وهذا ما تؤكده النسب المنخفضة في خيارات الأجوبة المقدمة من طرف الفئات العمرية التي تتراوح أعمارهم بين55-65 و65 فأكثر، بنسبتي 13.95% و4.03% على التوالي، وهذا معقول سوسيولوجيا كون أن عملية التربية لا تقتصر فقط على الضرب وانما هناك أساليب أخرى للتربية اقتنع بها المبحوثون والتي تِكدها الفرضية القائلة بأن استمرار العنف ضد الأبناء يؤدي بهم إلى حالة من عدم حصول استجابة تربوية للتوجيهات الأسرية، وهذا ما أشار إليه العلامة ابن خلدون في نظريته التربوبة والتي يرى أن أسلوب العقاب والثواب يعطي نتائج أفضل من أسلوب الضرب المباشر، حيث يعتبر أن هذا الأسلوب من بين أسس التنشئة الأسرية السليمة، والذي أشارت إليه ضمنيا هاتين الفئتين السننيتن من خلال الدراسة الميدانية على أن الضرب بكل أساليبه وأشكاله لا يعتبر الوسيلة الوحيدة للتربية السليمة.

سوسيولوجيا نجد أن اجابات الفئات السابقة تكشف لنا عن خصوصية سوسيولوجية متميزة، حيث أن هناك ميل كبير للسلطة الأبوبة الأسرية عند الفئتين 35-45 و45-55 ما يعني أن هاته الفترة العمرية يكون أرباب الأسر في مواجهة حاجات مالية ولإقتصادية وتربوية أيضا خاصة إذا كان هناك عدد كبير من الأبناء، عكس الفئة 65 فأكثر والتي تكون قد تخلصت من الأبناء الكبار بالانفصال والتزويج،

الجدول رقم 18: الصراع الشخصي الزواجي وتأثيره في السلوك التعنيفي

التكرار / المواقف	نعم يؤثر	%	لا يؤثر	%	مج ك	مج %
تأثير الصراع الزواجي في السلوك التعنيف للأبناء	138	88.46	18	11.53	156	100
المجموع	**138**	**88.46**	**18**	**11.53**	**156**	**100**

مضمون هذا الجدول هو اختبار حقيقي ودقيق لبنية التقدير الذهني والفكري للأبوين تجاه ما قد يمس حيثيات العلاقة الزواجية من صراعات وتوترات وأزمات تنعكس سلبا في تصور العلاقة بينهما وتأثيرها في التعامل مع الأبناء من جهة، وموقف الأبناء في محيط أسري تطبعه صراعات شخصية متوترة بين الآباء، وهنا نجد انفسنا مع ما هو من صلب التحليل السوسيولوجي التربوي للفراغات البنيوية في قواعد البناء الأسري كالإهمال والغياب والفراق والترك واللامبالاة، والتي تدفع بكل طرف إلى تبني موقف شخصي خاص به كآلية دفاع في وسط متوتر دون اي اعتبار للباقي سواء أبناء أو آباء، فيما كل واحد في هذه المجموعة الأسرية ينحو إلى التخلي والانسحاب وترك الفضاء مهملا ويكون الطرف الأضعف في هذه الحلقة هم أولئك فقط غير القادرين على امتلاك آليات دفاع قوية تجاه

تزايد او استمرار التوتر في العلاقات الأسرية، وغالبا ما تركز الدراسات السوسيولوجية في الجزائر إلى طبيعة ومضامين هذه الآليات في الاوساط الاجتماعية المتوترة.

تعكس نسب هذا الجدول ما ذهبنا إليه في هذا التحليل السوسيولوجي، حيث أن نسبة مقدرة بـ 88.46% تذهب في اتجاه التأييد بان هناك تأثير فعلي ومباشر للصراعات الزواجية في مضمون السلوك التعنيفي للآباء تجاه الأبناء، في حين تذهب النسبة المقابلة لها والمقدرة بـ11.55 إلى العكس من ذلك معتبرة ان ليس بالضرورة ان تكون الصراعات الزواجية سببا في حصول تأثيرات بنيوية تؤدي الى حصول سلوكات تعنيفية أبوية ضد الأبناء، وعليه فإن الطرح السوسيولوجي هنا يتركز على تقدير الاعتبار بان البنية السلوكية الأسرية هي بنية متحركة بالاتجاه، ومن هنا فالواقع العملي يؤكد ان الميل الذي يحصل هنا باتجاه العنف نحو الأبناء هو من باب استخلاص التقدير بحصول تأثيرات مرضية من نوع التأثير المرضي النفسي في العلاقة التربوية بين الآباء والأبناء.

الجدول رقم 19: خلفيات تعنيف الأبناء بسبب الصراع الشخصي الزواجي وعلاقته بعمر الحياة الزوجية

مدة الحياة الزوجية / الخلفيات	10-1	%	19-10	%	28-19	%	37-28	%	ك ∑	% ∑
عدم وجود توافق وانسجام عاطفي بين الزوجين	53	14.60	49	13.49	10	2.75	/	/	112	30.85
الأبناء هم سبب الصراع الشخصي	47	12.94	36	9.91	11	03.03	04	1.10	98	27
الاختلاف بين الزوجين في أساليب التربية	40	11.01	45	12.39	17	4.68	02	0.55	104	28.65
دفع الأبناء دائما ليتخذوا موقفا من هذا الصراع	13	3.58	16	4.40	16	4.40	04	1.10	49	13.49
∑	153	42.13	146	40.19	54	14.86	10	2.75	363	100

يتجه هذا الجدول إلى معرفة العلاقة بين خلفيات التعنيف بسبب الصراع الشخصي الزواجي وعمر الحياة الزوجية، والملاحظ من الجدول أن الفئتين من 1-10 و10-19 مدة زواج هم أكثر اجابة لخلفيات التعنيف الممارس ضد الأبناء بنسبة 42.13% للفئة الأولى

ونسبة 40.19% للفئة الثانية كون أن هاتين الفئتين هم الأكثر تمثيلا لطول مدة الزواج واستمرارها، حيث نجد أن خيارات أجوبة المبحوثين تركزت على أن عدم وجود توافق وانسجام عاطفي بين الزوجين يؤدي إلى تعنيف الأبناء بنسبة 30.85% والذي أكدت عليه مرة أخرى الفئة العمرية الزواجية 1-10 بنسبة 14.60%، تليها نسبة 28.65% ممن أجابوا بكون الاختلاف بين الزوجين في أساليب التربية يؤدي إلى تعنيف الأبناء والذي تؤكده الفئة العمرية 10-19 بنسبة 12.39% وفي المرتبة الثالثة وبنسبة متقاربة تقدر ب 27% لخيار الجواب المتعلق بكون الأبناء هو سبب الصراع الشخصي والذي تؤكده الفئة العمرية الزواجية 1-10 بنسبة 12.94% وفي المرتبة الأخيرة نسبة 13.49% من خيار الجواب المتعلق بدفع الأبناء دائما ليتخذوا موقفا من هذا الصراع.

ان تجربة الحياة الزواجية ومدتها جعلت من أفراد العينة التوجه إلى خيارات الأجوبة المتعلقة بخلفيات تعنيف الأبناء والذين رأوا فيها أن وجود عدم توافق زواجي وانسجام عاطفي بين الزوجين يؤدي إلى مثل هذه السلوكات العنيفة تجاه الأبناء، فطول مدة الزواج تعبر عن حجم وطبيعة مضامين العلاقة الزواجية في الاتجاهين الايجابي والسلبي خلال هذه الفترة، وهذا يعني وجود حجم كبير ومشترك بين الزوجين في النجاح أو الفشل في تحمل أعباء إدارة وتسيير شؤون الأسرة، هذا الأمر الذي جعل من أفراد هذه الفئة التوجه إلى هذا الخيار من الجواب، أما بالنسبة لمتغير اختلاف الزوجين في أساليب التربية الذي يؤدي بهم إلى تعنيف أبنائهم، في هذا الخيار نجد أنفسنا مرة أخرى نشير إلى أن الاختلاف في نمط التربية الذي

ينتهجه الأولياء قد يكون سببا مباشرا في تعنيف الأبناء، والذي يعبر عن حالة من اللاتوافق والانسجام الزواجي داخل الأسرة.

الجدول رقم 20: موقف الاباء من تعنيف الأبناء داخل الاسرة.

التعنيف	ك	%
التعنيف داخل الاسرة سلوك نموذجي	66	42.30
انه سلوك غير نموذجي	90	57.70
المجموع	**156**	**100**

يتحدد هذا الجدول في معاينة مواقف المبحوثين من تقدير فع التعنيف الأبوي على الأبناء، فوجدنا أن ما نسبته 57.70 من المبحوثون يتجهون نحو التأكيد بان التعنيف داخل المحيط الأسري لا يعتبر نموذجا تربويا يمكن للآباء ان يعطوا للأبناء من خلاله قيما تربوية وجيهة ونافعة، ا وان تكون لها رابطة عاطفية في مجال بناء العلاقات النفسية دون المحيط الأسري، كما أن خشية الآباء تتجه نحو التخوف من الآثار النفسية –السلوكية للأبناء في محيط تغلب على العلاقات الأسرية ملامح التعنيف الأبوي، ومن هنا فهم يد يمارسون تعنيفا على الأبناء كما سنرى في جداول لاحقة ولكنهم يرونها مقيدة بشروط، ولذلك فمن حيث التقدير والاعتبار لا يعتبرون ذلك نموذجا تربويا قاعديا.

من جهة ثانية نجد في نفس الجدول نسبة مقدرة بـ 42.30 يرى من خلالها المبحوثون أن التعنيف في المحيط الأسري هو سلوك نموذجي، وعليه فبعض الأسر الجزائرية تعتبر أن من بين وسائلها التربوية في المحيط الأسري تعنيف الأبناء وخاصة ما يتعلق بمضامين العلاقات الأسرية الداخلية معبرين ذلك جزءا من الضبط الأسري–الاجتماعي ومن الضوابط القيمية الخاصة بالتنشئة الاجتماعية للأبناء، ولكن وهم في هذا الموقف ربما لا يراعون الخصوصية النفسية للأبناء والتي قد تنعكس عليهم في مزيد من توتر العلاقات ومن الضيق والقلق وحتى الاكتئات، ويذهب ذلك حتى إلى التأثير في تركيزهم التعليمي خلال سنوات التمدرس.

الجدول رقم 21: خصائص السلوك النموذجي للتعنيف داخل الاسرة وعلاقته بالمستوى التعليمي

المستوى التعليمي / خصائص السلوك النموذجي	المستوى التعليمي											
	ابتدائي	%	متوسط	%	ثانوي	%	جامعي	%	تقني	%	مج ت	%
أعضاء الأسرة يعتبرون التعنيف وسيلة تربوية	17	6.58	13	5.03	10	3.87	04	1.55	02	0.77	46	17.89
القمع في التعنيف يقضي السلوكات غير القويمة	05	1.93	18	6.97	10	3.87	03	1.16	02	0.77	36	14.72
التربية الأخلاقية بالقدوة سلوك فاشل في الأسرة	10	3.87	20	7.75	25	9.68	15	5.81	18	6.97	88	34.10
توريث القيم العائلية في تربية الأبناء	20	7.75	10	3.87	20	7.75	15	5.81	21	8.13	86	33.33
المجموع	**52**	**20.15**	**61**	**23.64**	**65**	**25.19**	**37**	**14.34**	**43**	**16.66**	**258**	**100**

من الملاحظة الأولية للجدول يتضح لنا أن خيارات الاجابات حول خصائص السلوك النموذجي للتعنيف داخل الأسرة تركز في الخيارين التربية الأخلاقية بالقدوة سلوك فاشل في الأسرة بنسبة 34.10% ثم يليه الخيار توريث القيم العائلية في تربية الأبناء بنسبة 33.33%، أما فيما يخص خيار أعضاء الأسرة يعتبرون التعنيف وسيلة تربوية بنسبة 17.89% وفي المرتبة الأخيرة خيار القمع في التعنيف يقضي السلوكات غير القويمة بنسبة 14.72%.

اعتبر المبحوثون أن التربية الأخلاقية بالقدوة سلوك فاشل في الأسرة، بحكم أن نمط التربية الذي تلقاه هؤلاء الأفراد تقليدي يعكس مدى قوة ارتباطهم برمز الأسرة المتماسكة من منظور التكوين التقليدي للعلاقات والأدوار فمعظم المبحوثين الذين أجابوا هاذين الخيارين لا يتعدى مستواهم الدراسي الثانوية بالتالي العمل بالقدوة بالسبة لهم شيء غير كافي ومجدي في عملية التربية وإنما ممارسة العنف والضرب وسيلة كافية لتربية الأبناء وتنشئتهم كذلك توريث القيم العائلية في تربية الأبناء يعتبر سلوكا نموذجيا في عملية التربية، كونهم مارسوا هذا النمط من التربية عن طريق الموروث الاجتماعي الذي انتقل من جيل إلى آخر والذي يبرز نمط الأسرة التقليدية في تربية الأبناء.

الجدول رقم 22: تصرف الزوج مع زوجته حال اعتراضها عليه عند تعنيف الأبناء

التكرار / تصرف الزوج	ك	%
يطردها من المنزل	15	9.61
يضربها بسبب تدخلها	39	25
يصرخ فيها ويلزمها الصمت	55	35.25
يهمل امرها ولا يعيرها اهتماما	47	30.12
المجموع	**156**	**100**

من خلال النتائج المعروضة في جدول نلاحظ أن أفراد العينة يرون أن الصراخ على الزوجة وإلزامها الصمت في حالة اعتراضها عليه عند تعنيف الأبناء بنسبة 35.25% كتصرف يمنع الزوجة من التدخل في تصرفات الزوج تليه خيار جواب يهمل أمرها ولا يعيرها اهتماما بنسبة 30.12% ثم يأتي خيار الضرب بسبب تدخلها بنسبة 25% أما في المرتبة الأخيرة من حيث الترتيب نسبة 9.61% من أفراد العينة ممن اختاروا جواب طرد الزوجة من المنزل في حالة اعتراضها لتصرف الزوج العنيف ضد الأبناء.

يقف هذا الجدول مرة أخرى ليبرز لنا أن السلطة الأبوية داخل الأسرة الجزائرية لا نقاش فيها وذلك من خلال ما لمسناه من الاجابات التي تثبت على أن الزوج يمكن أن يمارس العنف على زوجته في حالة ما إذا تدخلت وعارضته عن عدم ضرب الأبناء

وتعنيفهم، وهذا دليل على أن أفراد هذه العينة يمارسون السلطة الأبوية والهيمنة داخل أسرهم والذي يعكس لنا مرة أخرى عن عدم التوافق الزواجي والانسجام داخل الأسرة.

4.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الثالثة

الجدول رقم 23: استعمال الشدة والقوة في تعنيف الآباء للأبناء

	ك	%	المجموع
هناك استعمال للشدة والقوة عند تعنيف الأبناء	60	38,46	60
لا توجد شدة ولا قوة	96	61,53	96
المجموع	**156**	**100**	**156**

السؤال المطروح هنا واضح ودقيق وهو هل أن تعنيف الآباء للأبناء مقترن باستعمال الشدة والقوة أم انه مجرد تعنيف لا يرتقي إلى ممارستهما معها، فالتعنيف قد يكون مضرا ومهلكا للأبناء في حالة وجود توتر في العلاقات الأسرية وخاصة إذا كانت بخلفية صراعات شخصية، وهو ما يحذر منه علماء الاجتماع التربوي في الفترات التعليمية الحساسة من حياة الطفل، مع العلم ان هناك حرص من الجهة الوصية التي هي الوزارة على ضرورة توفير الرعاية النفسية للأطفال المعنفين أسريا، وهذا من شانه ان يعطي لهذه الدراسة موازنة وقوة في حيث التقدير السوسيولوجي للعوامل التي تتدخل بتأثيراتها في يكون تحقيق التوازن في هذه العلاقات او انعدامها، نجد في هذا الجدول نسبة مقدرة بـ61.53 تذهب في اتجاه التأكيد

بانه حينما يقع تعنيف من الآباء نحو الأبناء يون تربويا فعل منمط يتفادى الشدة والقوة، مما يعني ان الفعل الأبوي يرمي إلى ضمان سيرورة العلاقة التربوية فاعلة، حتى يكون ذلك داعما للموقف الأبوي في المحيط الأسر، بالمقابل نجد نسبة مقدرة بـ38.53 من المبحوثين تتجه نحو الإقرار بأنه هناك حالات في العلاقات الأسرة المتوترة تشهد وجود نماذج من التعنيف مقرونة بالشدو والقوة، تطبع وجود قلة تحكم في غدارة مضمون العلاقة التربوية بين الآباء والأبناء، الامر الذي قد يكون مدخلا لحصول مزيد من التوترات واساعها في محيط صار يشهد عوامل تأثير في مضمون العلاقة وهو في الغالب العامل المؤثر في حصول حالات اكتئاب وانفصام الشخصية والصراع الذاتي والإهمال التربوي الذي يمس الأبناء في مرحلة عمرية هم في حاجة إلى رعاية وحماية معنوية واجتماعية ونفسية.

الجدول رقم24: مبررات استعمال الشدة والقوة في تعنيف الأبناء وعلاقتها بالمهن الممارسة من قبل الاباء الف

المهن / مبررات استعمال الشدة	سلسلة المهن الممارسة											
	اسلاك الامن	%	تجارة حرة	%	نشاطات فلاحية	%	ادارات عمومية	%	بدون مهن	%	مج ك	مج %
ان الضرب العنيف من جنس العمل	9	2.33	5	1.29	20	1.19	20	5.19	31	8.05	85	22.07
الضرب حالة انفعالية غير متحكم فيها	22	5.71	13	3.37	13	3.37	13	3.17	20	5.19	81	21.03
ان الغاية منه منع تكراره	24	6.23	14	3.63	16	4.15	31	8.05	31	8.05	116	30.12
يعيد الاعتبار والتقدير في الوسط الاسري	13	3.73	17	4.41	12	3.11	21	5.45	40	10.38	103	26.75
المجموع	68	17.64	49	12.70	61	15.82	85	22.06	122	31.67	385	100

تبين لنا القراءة الاحصائية للجدول الذي نحاول من خلاله معرفة العلاقة الارتباطية بين متغير المهنة الممارسة ومبررات استعمال الشدة والقوة في تعنيف الأبناء، حيث أن النسب متقاربة من حيث التوزيع حسب المهنة فنجد أن خيارات الأجوبة تركزت عند فئة بدون مهنة بنسبة 31.67**%** وهذا شيء طبيعي كونهم يمثلون أكبر نسبة من العينة، أما فيما يخص خيارات الأجوبة فنجد أن نسبة 30.12% صب جوابهم نحو أن الغاية من الشدة والقسوة في العقاب هو منع تكراره، يأتي في المرتبة الثانية من حيث التوزيع النسبي 26.75% ممن يعتبرون أن العنف والقسوة في العقاب يعيد الاعتبار والتقدير في الوسط الأسري، وفي الأخير على التوالي وبنسبة متقاربة 22.07% يجدون أن الضرب العنيف من جنس العمل وبنسبة 21.03% أجابوا بأن الضرب المبرح حالة انفعالية غير متحكم فيها.

يعتبر متغير المهنة متغيرا حاسما في تحقيق الرفاهية المادية والسعة المالية، فالآباء الذين لا مهنة لهم يجدون صعوبات في ضمان مصدر انفاق ثابت، وهو ما ينعكس على موقعهم الاجتماعي وعلى وضعيتهم المالية وهو ما يزيدهم وقوعا تحت الضغط، الأمر الذي يؤدي بهم إلى سلوكات عدوانية عنيفة تجاه أبنائهم إلى درجة إلحاق الضرر بهم، من جهة أخرى نجد طبيعة العمل أيضا تساهم في خلق ذلك التوتر النفسي الذي ينعكس على ردود أفعالهم تجاه أبنائهم والتي تترجم إلى سلوكات عنيفة ومؤذية في حالات التأديب الموجهة للأبناء، وقد أشرنا إلى هذا سابقا في الجدول رقم 02.

إن الضغوطات المهنية التي يتعرض لها الآباء في الوسط المهني تنعكس سلبا على عملية التنشئة الأسرية للأبناء، وتختلف حدتها وشدتها حسب طبيعة المهنة الممارسة فهناك من يمارس العنف من أجل التربية فقط وهناك من يمارس العنف على أبنائه بشدة وقسوة نتيجة الحالة النفسية والتوتر الدائم الذي يعيشه هذا الأب داخل وخارج المنزل.

الجدول رقم 25: حالات تعنيف الأبناء.

التكرار / حالات التعنيف	ك	%
حسب الظروف الشخصية الخاصة	40	25,64
يوميا	28	17,94
حسب المخالفات المرتكبة	52	33,33
مرات متقطعة ومتباعدة	36	23,07
المجموع	**156**	**100**

يمثل لنا هذا الجدول تدقيقا في العوامل التي تدفع بالآباء نحو تعنيف أبنائهم في المحيط الأسري لنتأكد من مدى ثقل كل واحدة منها على حدة أو وهي مجموعة مع بعضها البعض، وبالقراءة العابرة للجدول نلاحظ ان العوامل المؤثرة في هذه العلاقة كلها عوامل أسرية مؤثرة، فنجد نسبة مقدرة بـ 33.33 تذهب إلى التأكيد ان ممارسة الآباء للعنف على الأبناء يكون حسب نوعية وطبيعة المخالفات التي يقع فيها الأبناء، وهذا يعني أن الآباء لا يقومون بتعنيف أبنائهم إلا حينما يقع الأبناء في سلوكات غير مقبولة وليست مقررة في منطق الآباء فيتولون تصحيح أخطاء الأبناء وفق هذا الأسلوب، تليها النسبة الثانية والمقدر بـ25.64 والتي يرى المبحوثون فيها أن هناك ظروفا شخصية خاصة للآباء تجعلهم يتصرفون مع الأبناء بأسلوب خاص يغلب عليه العنف، بغض النظر عن نوعية وطبيعة السلوك الصادر من الأبناء، ومعنى هذا هو احتمال وجود تأثيرات شخصية من داخل أو من خارج النسق الأسري، وهو الامر الذي يجعلنا نميل إلى ترجيح الرأي العلمي بأن السلوك الموقفي للأباء هو السبب في حصول رد فعلهم وقد يكون الأبناء أبعد ما يكونون وراء انفعال الآباء، وهذه حالات تقع في نماذج كثيرة من الأسر وخاصة معاناة الآباء من بعض الامراض الطارئة أو المستعصية، تلي ذلك نسبة اخرى مقدرة بـ 23.07 والتي يرى المبحوثون فيها أن التعنيف الذي يقع من الآباء إنما يكون في فترات مقتطعة ومتباعدة، وان المعهود في ذلك وجود علاقة رتيبة وسوية في الآباء والأبناء، وهو ما يدعم الفكرة بان الموقف التربوي للآباء في المحيط الاسري هو موقف سليم وطبيعي وما سوى ذلك الا

حالات استثناء، اما آخر نسبة فهي المقدرة بـ 17.94 والتي يرى فيها المبحوثون ان حالات العنيف تقع يوميا من جهة الآباء بحق الأبناء يرى فيها المبحوثون ان حالات العنيف تقع يوميا من جهة الآباء بحق الأبناء وهو ما يترجم وجود حالتين متناقضتين، إما أن الأبناء هم الذين يرتبون مخالفات وتجاوزات باستمرار ويضطر الآباء لردعهم دون توقف وبصفة يومية وهو ما يترجم وجود حالتين متناقضتين، إما أن الأبناء هم الذين يرتبون مخالفات وتجاوزات باستمرار ويضطر الآبار لردعهم دون توقف وبصفة يومية تحت رقابة أبوية ومتابعة، وغما أن الآباء بدورهم وتحت ضغط التوترات او الحالات المرضية او الاضطراب السلوكي يميلون بسبب وبغير سبب نحو معاملة الأبناء بطرق غير تربوية فيها القهر والردع والقساوة.

الجدول رقم26: موقف الاباء من عدم نجاعة التعنيف المتكرر وعلاقته بعمر العلاقة الزواجية.

عمر العلاقة الزواجية / موقف الآباء	عمر العلاقة الزواجية									
	1 _ 10	%	19-10	%	28-19	%	37-28	%	مج ك	مج%
مواصلة ممارسته من غير مبالاة	61	17,28	31	8,78	14	3.96	/	/	106	30.02
التوقف عنه مباشرة	71	20,11	50	14,16	13	3.68	04	1,13	138	39.09
التحجير على الابن مع حجزه في المنزل	20	05,66	12	3,39	10	2.83	/	/	42	11.89
توكيل امره لامه	11	3,11	41	11,69	15	4.24	/	/	67	18.98
المجموع	163	46,16	134	37,49	52	14,71	04	1,13	353	100

تشير العلاقة الارتباطة بين المتغيرين في هذا الجدول على أن الخبرة والمدة التي قضاها الزوجان في تربية الأبناء والاعتناء بالأسرة إلى الاستنتاج بأن الضرب المتكرر ليس بالوسيلة الفعالة في تربية الأبناء ويجب التوقف عنه مباشرة بنسبة خيارات الأجوبة مقدرة ب 39.09% أما فيما يخص ممارسة العنف ضد الأبناء من غير مبالاة رغم أنهم يعلمون أنه غير مجدي في تربية الأبناء فتم الاجابة عن هذا الخيار بنسبة 30.02% كما يلجأ بعض الأولياء إلى توكيل أمر المعاقبة إلى الأم وذلك بنسبة 18.98% من خيارات أجوبة المبحوثين وتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة 11.89% من خيارات الأجوبة حول تحجير الابن مع حجزه في المنزل كخيار بديل للعقاب في ما إذا لم تحصل استجابة للتوجيهات الأسرية.

مؤشرات استمرار عنف الآباء ضد الأبناء في حالة عدم حصول استجابتهم للتوجيهات المقدمة من طرف الأولياء كانت واضحة من خلال استجواب أفراد العينة والذين اختلفت اجاباتهم ومواقفهم مع اخلاف المدة الزواجية فكلما زادت هذه المدة اكتسب الزوجان معرفة حول عملية التربية لهذا نلاحظ أن معظم خياراتهم اتجهت نحو التوقف مباشرة عن ممارسة العنف ضد الأبناء وهذا ما نجده أيضا ممثلا في فئة 28-37 مدة زواج التي اكتفت بهذا الخيار من الجواب.

الجدول رقم27: مبررات اعتبار ان تعنيف الأبناء اسلوب تربوي سليم

طبيعة الاسلوب / المبررات	أسلوب سليم	%	أسلوب غير سليم	%	ك	%
سلامة القاعدة "اضربو يعرف مضربو "	20	12.82	20	12.82	40	25.64
التعنيف يعلم الطفل كيفية تفاديه مستقبلا	31	19.87	08	5.12	39	25.00
التعنيف يعلمه صيانة قواعد الاحترام	34	21.79	07	14.48	41	26.28
التعنيف يعرفه بطبيعة شخصيته	13	8.33	23	14.74	36	23.07
المجموع	98	62.82	58	37.17	156	100

القراءة الاحصائية للجدول الممثل أعلاه تبين أن نسبة 62.82% من أفراد العينة يرون أن التعنيف أسلوب تربوي سليم في حين 37.17% من أفراد العينة يجدون أن التعنيف أسلوب تربوي غير سليم، وتوزعت النسبة الأولى حول مبررات التعنيف كالآتي: 21.79% يعتبرون التعنيف على أنه وسيلة يتعلم من خلالها الابن صياغة قواعد الاحترام، تليها نسبة 19.87% من أفراد العينة يتجهون إلى أن التعنيف يعلم الطفل كيفية تفاديه مستقبلا، أما نسبة 12.82% من أفراد العينة يشيدون بسلامة القاعدة "أضربو يعرف مضربو". بما أن أغلبية المبحوثين يرون أن التعنيف أسلوب تربوي سليم وممارسته يعتبر من بين الوسائل التربوية والتنشيئية المعتمدة في تربية الأبناء خاصة إذا كان هؤلاء الأولاد لا يستجيبون للتوجيهات الأسرية، فان ممارسة العنف في هذه الحالة تخضع لقوانين اخرى غير عدم التوافق والانسجام الزواجي، والذي يؤثر على المدى البعيد على عدم حصول استجابة الأبناء للتوجيهات الأسرية وبالتالي التوقف عن ممارسته والذي أكدته نتائج الجدول رقم 26.

الجدول رقم 28: انعكاسات فشل النتائج المتوقعة من ضرب الأبناء

التكرار / الانعكاسات	ك	%
اعتقاد الأبناء بعدم جدوى الضرب	25	16.02
لا ينصاعون ولا يخافون	43	27.56
يجدون اليات الدفاع لتفادي تأثير الضرب فيهم	61	39.10
اقناع الاباء بان الضرب فعل غير تربوي	27	17.30
المجموع	**156**	**100**

من خلال الجدول الموضح أعلاه يرى 39.10% من المبحوثين أن من بين الانعكاسات التي تكون نتاجا متوقعا من ضرب الأبناء هو وجود آليات الدفاع لتفادي تأثير الضرب فيهم، تم تليها نسبة 27.56% من أفراد العينة يرون أن فشل النتائج المتوقعة من الضرب يؤدي إلى عدم الانصياع وعدم الخوف من الوالدين، تليها نسبة 17.30% من أفراد العينة يجدون أن من بين اتعكاسات فشل النتائج المتوقعة من تعنيف الأبناء هو اقناع الآباء بأن الضرب فعل غير تربوي، بعدها تنحدر النسبة إلى 16.02% ممن يرى أن من بين هذه الانعكاسات هو اعتقاد الأبناء بعدم جدوى الضرب.

من الناحية السوسيولوجية نرى أن انعكاسات الضرب والتعنيف المستمر على الأبناء والذي يكون غرضه التربية السليمة والتنشئة الاجتماعية السوية، يؤدي إلى عدم حدوث استجابة الأبناء للتوجيهات الأسرية، كون أن الأبناء اليوم في عالم متفتح وفضاءات افتراضية غير محدودة يتعلمون من خلالها أنماطا ثقافية جديدة خاصة إذا كان الأمر متعلقا بالتربية والتنشئة الحديثة والتي تعتمد على أسلوب الثواب والعقاب في هذه الحالة يجد الآباء أنفسهم أمام وضع جديد يجب التعامل معه بكل مرونة وحذر حتى لا ينفلت الوضع من أيديهم وتصبح عملية التربية شبه مستحيلة بالأنماط التقليدية التي تنتهج أسلوب الضرب والعنف.

الجدول رقم 29: تحديد العلاقة بين ممارسة العنف والغاية من وراء ذلك.

هل تعتبر أن ممارسة العنف على الأبناء مرتبط بالأسباب الآتية:	التكرار	النسبة
عملا احتياطي الحماية الابن	61	%39.10
عملا زجريا وقمعيا لوضعه عند حده	19	%12.17
تخويفه من تكرار السلوك	66	%42.30
لإرغامه على احترام الآباء	10	%6.41
المجموع	**156**	**100%**

يتعلق هذا الجدول بتحديد العلاقة بين ممارسة العنف والغايات المستهدفة من وراء ذلك، وقد تفاعل المبحوثين مع الاتجاه الأخلاقي التي تحدثه هذه الممارسة، حيث أن مجموع عينة المبحوثين توزعوا على النحو التالي : نسبة 42.30% منهم اعتبروا أن ممارسة العنف تهدف إلى احداث حالة من التخويف لمنع الأبناء من تكرار السلوك، تليها نسبة 39.10% من العينة التي ترى أن ممارسة العنف على الأبناء ما هي إلا عامل احتياطي الهدف من وراءه حماية الابن من الوقوع في الانحرافات، بعدها تنزل النسبة إلى 12.17% حيث يرى أصاحبها أنهم يعتبرون ممارسة العنف هي عمل زجري وقمعي لوضع الأبناء عند حدودهم السلوكية والأخلاقية، وأخيرا تأتي نسبة6.41 % والتي يرى فيها المبحوثون أنهم يعنفون أبنائهم من أجل ارغامهم على احترام آبائهم .

سوسيولوجيا نحن أمام تنوع دقيق لمختلف الحالات هي مؤشر ايجابي على قوة متغيرات الفرضيات المعتمدة، حيث نجد الترتيب الوارد في الجدول ينطوي على رموز أخلاقية تتضمن بدرجة أساسية اهتمام الآباء في فرض التحكم في الاتجاهات السلوكية لأبنائهم، فهم يركزون على تكريس البعد التربوي من خلال تعنيف الأبناء لتحقيق غاية تربوية بناءا على جعله عملا احتياطيا يعتمد في الحالات القصوى للتربية والتأديب، كما أنهم يجعلونه للتخويف من أجل تحقيق مراقبة تربوية أخلاقية ملازمة لأبنائهم.

5.6 عرض وتحليل جداول الفرضية الرابعة

الجدول رقم30: تقييم الاساليب التربوية المعاصرة للأولياء مع ابنائهم وعلاقته بالمستوى التعليمي

المستوى التعليمي / الرأي	المستوى التعليمي للآباء											
	ابتدائي	%	متوسط	%	ثانوي	%	جامعي	%	تقني مهني	%	مج ت	مج %
اساليب ملائمة	39	12.5	22	7.05	21	6.73	12	3.84	13	4.16	107	34.30
اساليب غير ملائمة	72	23.07	46	14.74	39	12.5	21	6.73	27	8.65	205	65.70
المجموع	111	35.57	68	21.79	60	19.23	33	10.57	40	12.82	312	100

القراءة الاحصائية للجدول تشير إلى أن 65.70% من خيارات الأجوبة كانت منصبة حول أن الأساليب التربوية المعاصرة غير ملائمة، تليها نسبة 34.30% ممن أجابوا بكون الأساليب التربوية المعاصرة ملائمة لتربية الأبناء. الاختلاف في أساليب التنشئة الاجتماعية الذي تلقاه الأولياء يتضح لنا من خلال اجابات هذا الجدول فأغلب المبحوثين اتجهوا إلى أن الأساليب التربوية المعاصرة غير ملائمة لتربية أبنائهم كون أن هذه الأساليب يخلوا منها أسلوب الضرب في تربية الأبناء على عكس الأساليب التربوية التقليدية التي نجد أن الضرب يعتبر عاملا أساسيا في التربية هذا الأمر الذي يبرر استعمال العنف على الأبناء.

الجدول رقم31: تقييم قيم التربوية العائلية التقليدية في الحياة المعاصرة وعلاقته بمدة عمر العلاقة الزواجية.

عمر العلاقة الزواجية / تقييم القيم التربوية التقليدية	عمر العلاقة الزواجية									
	10-1	%	19-10	%	28-19	%	37-28	%	مج ت	مج %
فاعلة وناجحة	37	14.28	53	20.46	15	5.80	04	1.54	109	42.08
تتدخل بطرق متناقضة	43	16.60	23	8.88	10	3.86	/	/	76	29.34
لا تحقق أي فائدة	28	10.81	14	5.40	12	4.63	/	/	54	20.84
مرفوضة رفضا كليا	15	5.80	5	1.93	/	/	/	/	20	7.72
المجموع	123	47.49	95	36.67	37	14.28	04	1.54	259	100

القراءة العمودية للجدول تشير أن نسبة 47.49 % من أفراد العينة الذين تتراوح مدة علاقتهم الزواجية من 1-10 سنوات أما القراءة الأفقية لخيارات الأجوبة فنجد أن نسبة 42.08% من أفراد العينة كانت خياراتهم منصبة حول أن القيم التربوية العائلية التقليدية فاعلة وناجحة في الحياة المعاصرة، بينما نسبة 29.34% من أفراد العينة رأوا بأن هذه القيم التربوية تتداخل بطرق متناقضة مع الحياة المعاصرة، تليها نسبة 20.84**%** من أفراد العينة أجابوا بكون القيم العائلية التربية التقليدية لا تحقق أي فائدة في الحياة المعاصرة.

تتغير نسب خيارات الأجوبة حسب نمط الأسرة والجيل فهناك من يرى أن القيم التربوية العائلية التقليدية تعتبر فعالة وناجحة في الحياة المعاصرة نظرا للتجارب الحياتية التي مر بها الزوجين سواء قبل أو بعد الزواج نجد أن الأسر التي تنتمي إلى أسر ممتدة والتي تلقت فيها تنشئة اجتماعية تمتزج بين التقليدية والمعاصرة قد اكتسبوا قيما تقليدية مكنتهم من التكيف والانسجام مع القيم التربوية المعاصرة.

الجدول رقم 32: موقف المبحوثين من تطبيق قواعد التربية الاسرية في الحياة المعاصرة

التكرار	ك	%
ضرورية وحاسمة	29	18.58
تضمن الاستقلالية والتمكن	32	20.51
نافعة لتربية الأبناء	45	28.84
تعطي الاولياء فرصة للتدخل وتعديل الاسلوب	50	32.05
المجموع	**156**	**100**

من خلال تحليلنا للمعطيات الاحصائية الموضحة في الجدول يتبين لنا أن نسبة 32.05 **%** من أفراد العينة يرون أن تطبيق قواعد التربية الأسرية في الحياة المعاصرة يعطي الأولياء فرصة للتدخل وتعديل الأسلوب، تم تليها في المرتبة الثانية نسبة 28.84 **%** من أفراد العينة يجدون في تطبيق قواعد التربية الأسرية في الحياة المعاصرة على أنها نافعة لتربية الأبناء، في حين أن نسبة 20.51**%** من أفراد العينة ترى أن هذه القواعد تصمن الاستقلالية والتمكن، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 18.58 **%** من المبحوثين يرون أن هذه الأساليب التربوية المعاصرة ضرورية وحاسمة في التربية والتنشئة السليمة للأبناء.

الاجابات المقدمة من طرف المبحوثين تعطي لنا قراءة سوسيولوجية مفادها أن تداخل القيم يؤثر على الموقف الأسري والذي بدوره يساهم في ممارسة العنف ضد الأبناء داخل الأسرة، حيث رأوا أن القيم التربوية للحياة المعاصرة تعطي الأولياء فرصة للتدخل وتعديل الأسلوب التربوي التقليدي الذي أشرنا إليه في الفرضيات السابقة والذي يعتمد في معظمه على أسلوب التعنيف واستعمال القسوة في العقاب والتربية، كما أكد المبحوثون على أن الأساليب التربوية المعاصرة نافعة لتربية الأبناء وذلك لمقارنتهم للقيم والأساليب التربوية السابقة التي نشؤوا عليها بالقيم والأساليب التربوية الحديثة والمعاصرة، ويدخل ذلك ضمن خصائص الأسرة الحديثة التي تطرق إليها مصطفى بوتفنوشنت في دراساته للأسرة الجزائرية التقليدية والمعاصرة.

الجدول رقم 33: يبين المقاييس التي يعتبرها الآباء ضرورية لضبط تصرفات الأبناء.

ماهي المقاييس التي تعتبرها ضرورية لضبط تصرفات الأبناء؟	التكرار	النسبة
الانصياع وإتباع أوامر الوالدين	103	%66.02
مراقبته في كل تحركاته وتنقلاته	23	%14.74
إلزامه بمجموعة من الآداب والممارسات	23	%14.74
استفساره على كل مايقوم به	7	%4.48
المجموع	**156**	**100%**

يحدد هذا الجدول المقاييس التي يعتبرها المبحوثين ضرورية لضبط تصرفات الأبناء، وهي خاصة بطبيعة الضوابط الأخلاقية التي تشكل مقاييس لازمة لفرض الضبط على سلوكات الأبناء، وتتعلق هنا بتحديد الوسائل والأساليب المتعلقة بكيفيات هذا الضبط، فمن حيث الترتيب للعوامل والوسائل نلاحظ أن أعلى نسبة تقدر بـ 66.02%وهي الخاصة بالميل نحو فرض الانصياع واتباع أوامر الوالدين، تليها في النسبة الموالية خيارات من الأجوبة وتقدر بـ 14.74%، وهنالك سعي لفرض المراقبة على كل التحركات والتنقلات، وكذلك فرض الالتزام بمجموعة من الآداب والممارسات، تليها في الأخير الرغبة في الاستفسار عن كل ما يقوم به الأبناء من تصرفات.

سوسيولوجيا نفهم أن هناك بالفعل مقاييس أخلاقية وضوابط سلوكية يتخذها الأباء باعتبارها وسائل وأساليب نفسية اجتماعية تصب في سعي الآباء المبحوثين للبحث عما يمكنهم اتخاذ من تدابير لحماية الأبناء واحاطتهم بمزيد من الرعاية والمراقبة والمتابعة، ولهذا فهم يحددون بعض الأساليب التي بإمكانها أن تعطي للآباء فرصة رسم الحدود الأخلاقية الفاضلة بين الآباء وانطباع الأبناء لضمان تنشئة اسرية سليمة.

الجدول رقم 34: تحفظات المبحوثين عند حصول تدخل الوسط العائلي في أسلوب التربية

التكرار / التحفظات	ك	%	المجموع
ابدي تحفظات اتجاه أي تدخل من الوسط العائلي	117	75	117
لا ابدي أي تحفظات	39	25	39
المجموع	**156**	**100**	**156**

تعلق هذا الجدول باستظهار موقف المبحوثين باعتبارهم يمثلون محيطا أسريا مغلقا بوسطهم العائلي–الاجتماعي وما يكتنف ذلك من مواقف تكون أحيانا متداخلة بغير نسق واضح، لذلك قد يحصل هناك تدخل من بعض الأطراف العائلية خارج الأسرة بغرض التسوية، ما قد يفاقم من توتر درجة العلاقات الأسرية –العائلية، ويضر بنسق العلاقة الأسرية الداخلية بين الزوجين أو بينهما والأبناء، وهذه النماذج الأسرية التي قد تحصل

وتتعقد تكون منفتحة على أجواء من التفكك والصراع الأسري، قد تتجاوز مسألة تعنيف الآباء للأبناء لتصل في النهاية إلى درجة الطلاق والانفصال.

من خلال القراءة العرضية للجدول يتضح لنا ان اكبر نسبة فيه تقدر بـ75 والتي يرى فيها المبحوثون أنهم يبدون تحفظات تجاه التدخل العائلي في الوسط الأسري، ونفهم من سياق الإجابة أنهم يريدون التأكيد أن مجرى العلاقات الأسرية لا يمكن وضعه بين أيدي الأطراف العائلية خشية فقدان التقدير في هذا الوسط وفقدان الثقة اللازمة بين الآباء والأبناء والآباء وامتدادهم العائلي، وهذا يرجع في نظرنا إلى طبيعة الإرث العائلي الجزائري، الذي يستثمر في بقاء قوة العلاقة الاسرية عند استقلالها لأداء مهامها التربوية والسلوكية، وعليه فالتحفظ المصّرح به هنا هو في نظر تحفظ للحفاظ على الدور والمكانة التي يتمتع بها الزوجان في حياتهما الأسرية الخاصة، فقد يكون التدخل العائلي زيادة في التوتر وليس حل له بأي حال من الأحوال، وقد سبق لنا أن أشرنا في الجانب النظري إلى طبيعة العلاقات الأسرية الجزائرية ودورها في تنظيم النسق الأسري الداخلي باعتباره امتداد لجذور العائلة الممتدة ولكنه مستقل عنها في نفس الوقت.

أما النسبة الثانية فهي المقدرة بـ25 فهي التي تخص إجابة المبحوثين الذين ردوا على السؤال بالتأكيد على أنهم لا يبدون تحفظات إذا حصلت تدخلات من أطراف عائلية تسعى لجل المراجعة أو التسوية أو إعادة ما يكون قد تضرر من جانب العلاقات الأسرية، وقد يكون هذا ممكن في حال كانت العلاقات الأسرية–العائلية قوية ومتضامنة بطبيعتها، وكانت

الأسرة النواة مترابطة ومتضامنة مع جذورها العائلية وهذا عامل يحسن مراعاته في الحالة الجزائرية، إذ تبقى الأسرة النواة على ارتباط عضوي ودائم بالإطار العائلي مهما يكن حجمها ووظيفتها وسنوات قيامها لأداء دورها الطبيعي، وقد ذهب علماء اجتماع التربية في الجزائر إلى التركيز على هذا العامل الهام في بنية العائلة الجزائرية وخاصة منهم "**غياث بوفلجة**"، "**مصطفى بوتفنوشنت**"، "**جمال الدين غريد**"، "**نفيسة زردومي**"، "**مسعودة كسال**"، "**رشيد حمدوش**".

لا ننسى هنا الإشارة إلى أن هذه التحفظات تتعلق بدرجة أساسية بالجانب التربوي داخل الأسرة، وهو ما يعني معالجة الموقف من حيث طبيعة النمط السلوكي المرتجى من قبل الآباء، وهنا قد تتدخل عوامل في تحديد نمطه ومضمونه خارج الإطار العائلي، كالمستوى التعليمي والخصوصية الثقافية والعلاقات الاجتماعية والمستوى المادي للأسرة والتموقع في الشبكات الرئيسة والفرعية في المجتمع داخل منظومات الاتصال والإعلام والتواصل.

الجدول رقم35: طبيعة التحفظات التي يبديها الآباء اتجاه تدخلات الوسط العائلي وعلاقتها بالوضعية الزواجية

الوضعية الزواجية / طبيعة التحفظات	الوضعية الزواجية الحالية									
	مطلق سابقا	%	علاقات عادية	%	أرمل سابقا	%	تعدد الزوجات	%	مج ك	%مج
المعرفة الدقيقة بطبيعة الأبناء	20	4.51	90	20.31	19	4.28	11	2.48	140	31.60
لاحق للغير بتدخل في تربية الأبناء	13	2.39	61	13.76	18	4.06	9	2.03	101	22.80
الثقافة التربوية الاسرية تختلف بين الأبناء	25	5.64	85	19.18	15	3.38	12	2.70	137	30.92
الخوف من حصول اختلاط في قيم اساليب التربة	18	4.06	23	5.19	10	2.25	14	3.16	65	14.67
المجموع	76	17.15	259	58.46	62	14.00	46	10.83	443	100

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي نريد من خلاله تبيان العلاقة بين مؤشرات تداخل القيم وتأثيرها على الوسط العائلي من خلال طبيعة التحفظات التي يبديها الآباء وعلاقتها بالوضعية الزواجية، فنجد أن الفئة أكثر تمثيلا في هذا الجدول هي الفئة التي مازالت في علاقة زواجية عادية بنسبة 58.46**%**، حيث كانت خيارات الأجوبة مركزة حول خيار المعرفة الدقيقة بطبيعة الأبناء بنسبة 31.60%، ثم تليها نسبة 30.92% حول أن الثقافة التربوية الأسرية تختلف بين الأبناء كتحفظ يبديه الآباء اتجاه تدخلات الوسط العائلي، وفي المرتبة الثالثة نسبة 22.80**%** في ما يتعلق بلاحق للغير في التدخل في تربية الأبناء كتحفظ يبديه الآباء اتجاه تدخلات الوسط العائلي، وفي المرتبة الأخيرة نسبة 14.67**%** من أفراد العينة كانت تحفظاتهم تتركز حول الخوف من حصول اختلاط في قيم أساليب التربية.

ان التدخلات التي يشهدها الوسط العائلي في تربية الأبناء سواء كان ذلك بين الزوجين أو بين أفراد العائلة اذا كانت الأسرة التي ينشأ فيها الأولاد أسرة ممتدة، حتى أن البيئة تلعب دورا حاسما في تحديد القيم الأسرية التي يتبناها أفراد الأسرة في تربية الأبناء والتي يمكن أن يتأثر الأبناء هم أنفسهم بهذه القيم الدخيلة، الأمر الذي جعل من الآباء ابداء تحفظات تجاه هذه التدخلات والتي يرون فيها طريقة التربية المثلى التي تناسب طبيعة أبنائهم، حتى أن منهم من رأى أن الثقافة التربوية تختلف بين الأسر وهذا شيء طبيعي يتأثر بعوامل داخلية وخارجية تتدخل في تحديد النمط التربوي الملائم للأبناء، وهناك من يرى أن لا دخل لأفراد العائلة المشاركة في العملية التربوية أو التأديبة للأبناء ويمكن أن يرجع ذلك لتداخل القيم

الأسرية فمنهم من يرى أن الضرب هو الوسيلة المثلى لتأديب الطفل، في حين هناك من يستعمل أساليب أخرى في العملية التربوية بعيدا عن تعنيف الأبناء.

الجدول رقم 36: تشخيص وجود تأثير لتداخل القيم الأسرية والعائلية

التكرار / وجود تأثير	ك	%	المجموع
يوجد تداخل بينهما	83	53,20	83
لا يوجد أي تداخل بينهما	73	46,79	73
المجموع	**156**	**100**	**156**

يتعلق مضمون هذا الجدول بتحديد طبيعة التشخيص السوسيولوجي في تحديد مستوى تأثير تداخل القيم الأسرية والعائلية، وهو بذلك يتوافي مع الجدول رقم 34 وكلاهما لهما امتدادا ضمن المنظور السوسيولوجي بما اوردناه في الجانب النظري من الدراسة، والنسبتان الواردتان في الجدول متقاربتان، مما يزيدهما ارتباطا بما ورد في الجدول رقم 34 وخاصة من حيث مضمون ونمط التحليل السوسيولوجي، فهناك نسبة أولية مقدرة بـ53.20 يرى المبحوثون فيها أنه يوجد تداخل بين القيم التربوية والسلوكية السائدة بين النمط الأسري وامتداده العائلي، مما يجعل من مهمة القيام بالفعل التربوي مهمة متناظرة بين الدورين الأسري والعائلي، بما في الامتداد بينهما من تسهيل لنقل القيم التربوية وحث الأبناء على تلقيها من الوسطين الأسري والعائلي، وقد كان عالم الاجتماع الفرنسي "**بيير بورديو**" وعالمة

الاجتماع "**كلودين شولي**" أن أشارا في كثير مما نشراه من دراسات علمية أن الرأسمال الاجتماعي–الاقتصادي في العائلة الجزائرية لعب دورا كبيرا في تحقيق التماسك القيمي–الاجتماعي، إذ كلما كانت الأسرة مستقرة ماديا وماليا واقتصاديا كلما ضمنت حياة اجتماعية مستقرة وقارة، وهذا عند حصوله يسمح بتوافر تربوي لتمرير القيم التربوية وتنشئة الأبناء عليها في كنف تواصل أسري –عائلي متكامل، ومن خلاله تبرز بشدة متانة تمسك الأبناء بالقيم الموروثة عن العائلة وبالقيم العضوية داخل الأسرة.

أما النسبة الثانية فهي مقدرة بـ46.79 وهي التي يؤكد فيها المبحوثون أنه لا يوجد أي تداخل بينهما، ما يعني ضمنيا أننا في نفس الحالة من حيث ضمان وجود نسق للتربية للأسرة والعائلة تتحكم فيهما مجموعة من العوامل المؤثرة والفاعلة، وخاصة إذا أعطينا الاعتبار للبعد الزمني، فالبعد الزمني للقيم الأسرية أقل تركزا من البعد الزمني للقيم العائلية وتلعب بينهما مجموعة من المؤثرات الثقافية والبيئية، التي يفرضها على المجتمع نسق التغير الاجتماعي، فما كان من قيم في فترة الامتداد العائلي قد تؤثر عليه عوامل التغير الاجتماعي الزمنية–الثقافية، وهذا التغيير تبرز نتائجه حتميا من خلال بلورة بعض القيم المستحدثة على مستوى الأسر، فطريقة الاختيار للزواج وتقاليد الزواج وطقوس الميلاد والتربية والتعليم تأخذ أبعادا جديدة بحسب قوة التغيير الذي يشهده المجتمع، فالتغيير المكثف تكون نتائجه مؤثرة ونافذة وتنعكس طباعه في المستوى الثقافي للأسرة، وعلى هذا الأساس فالنسبة من هؤلاء المبحوثين يتجهون نحو التأكيد على أن التغيير الذي لا يكون مكثفا هو

التغيير الذي يتدخل أساسا لكي لا يكون أي تداخل بين قيم العائلة وقيم الأسرة، أي سواء انتقلنا من النمط العائلي إلى النمط الأسري ام لا فإننا نجد أنفسنا أمام نفس الوضعية من مستوى القيم.

الجدول رقم37: أساليب مواجهة التداخل بين القيم الأسرية والعائلية

المستوى التعليمي / الاساليب الموجهة	المستوى التعليمي											
	ابتدائي	%	متوسط	%	ثانوي	%	جامعي	%	تقني مهني	%	مج ك	مج %
فرض حالة من الضغط للحفاظ على النسق	44	7,84	28	4,99	12	2,13	40	7,13	23	09’4	147	26,20
الانقطاع في التواصل والقطيعة العائلية	40	7,13	30	5,34	16	2,85	24	4,27	27	4,81	137	24,42
الابتعاد عن الوسط وتغيير مقر الاقامة	20	3,56	19	3,38	26	4,63	31	5,52	24	4,27	120	21,39
ايجاد المخارج الملائمة لتفادي المشاكل	36	6,41	34	6,06	30	5,34	37	6,56	20	3,56	157	27,98
المجموع	140	24,94	111	14,77	84	14,95	132	23,51	94	16,73	561	100

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب متقاربة في الاجابات المقترحة للمبحوثين للبحث في أساليب مواجهة التداخل القائم في القيم العائلية، حيث كانت خيارات الأجوبة مركزة على ايجاد المخارج الملائمة لتفادي المشاكل التي ينجر من تداخل القيم بين أفراد الأسرة وخاصة إذا كان ذلك بين الزوج والزوجة الذي يؤثر على عملية تربية الأبناء، بينما يرى جزء آخر من أفراد العينة أن فرض حالة من الضغط للحفاظ على النسق بنسبة 26.20 % يعتبر استجابة لما أفرزته القيم المتضاربة بين الأسر أو العائلة الواحدة حتى يحافظ هذا الأب على استقرار الأسرة ونجاح مشروعه التربوي.

ومن الأساليب التي رأى المبحوثون أنها ممكنة لمواجهة التضارب القيمي هي الانقطاع في التواصل والقطيعة العائلية بنسبة 24.42% تأتي في الأخير نسبة 21.39% من خيارات الأجوبة المتعلقة بالابتعاد عن الوسط وتغيير مقر الاقامة كأسلوب لمواجهة التداخل بين القيم الأسرية.

تسعى الأسرة دائما إلى الحفاظ على النمط الذي وجدت عليه والوسط الذي نشأت فيه فبمجرد الشعور بذلك التضارب القيمي الذي يؤثر على هذا النسق الاجتماعي، تتولد من خلالها ردود أفعال وأساليب لمواجهة هذا التضارب كما وضحته خيارات الأجوبة المقدمة من طرف أفراد العينة اشارة منهم لرفض القيم الدخيلة والمحافظة على القيم السائدة، ونحن هنا نركز خاصة على نمط التربية والتنشئة الذي غالبا ما نجد عنصر الضرب والعنف جزءا منه.

النتائج العامة للدراسة:

انطوت الدراسة على العديد من الجداول وأغلبها جداول مركبة بالنظر لأهمية الموضوع المدروس، وكذلك لأهمية الغنى والثراء الذي تميزت به عينة الدراسة، الشيء الذي انعكس في طبيعة المتغيرات التي اعتمدنها والتي جربنا علاقتها الترابطية في الكثير من الجداول مع اكتشاف مستوى المحتمل لكل ترابط بين المتغيرات، ولكل علاقة سوسيولوجية تثبت لنا حقيقة الارتباط الذي تضمنته الفرضيات.

نتائج الفرضية الأولى:

بالوقوف على مجمل الجداول التي تضمنتها الفرضية، تبين لنا الاتجاه العام للقراءة الإحصائية والتحليل السويولوجي للأرقام والنسب يعطي لنا الإقتناع بأن متغيرات الفرضية كانت صحيحة وسليمة من حيث الاختيار والضبط وكانت قوية من حيث الارتباط، وذلك أن الجداول المركبة في الفرضية كانت تقوم على ارتباطات ايجابية منسقة، ومنه يمكننا القول بأن أغلب الجداول كانت في إتجاه دعم وتأكيد ما جاء في الفرضيات، أي لم تحصل لنا نتائج عكسية.

إن أقوى الجداول التي أكدت صحة الفرضية الأولى ومتانة الارتباط بين متغيراتها هي الجداول 08،09،10،11،12،13،14،15،16. والتي سارت كلها في خط واحد ومعنى مشترك وبينت بوضوح أنه يؤدي عنف الآباء ضد الأبناء في الأسرة الحضرية إلى ضعف و تراجع التوافق الزواجي، حيث تبين من نسب هذه الجداول أن هناك ميلا كبيرا لدى

وحدات العينة للتأكيد بأن ممارسة الآباء للعنف ضد أبنائهم مربوط أساسا بعلاقة الأسرة الحضرية وضعف التوافق الزواجي والذي يعتبر عاملا الرئيسي في ممارستهم للعنف ضد أبنائهم، وهكذا سارت أغلب نتائج الجداول الخاصة بهذه الفرضية، والتي أدت في الأخير إلى توثيق نظريتنا الدراسية التي وردت في الجانب النظري، والتي سبق لنا ضبطها بناءا على تراكمات الدراسة العلمية التي حصلنا عليها في هذا المجال، والتي تشير بوضوح أن تربية الأبناء في الأسرة الحضرية لا تسمح بوجود ذلك التوافق الذي يحقق استقرارا وهدوءا في الوسط الأسري ويتيح للآباء تنشئة سليمة للأبناء، بعيدا عن أساليب العنف والضرب والاعتداء، ولهذا نلاحظ أن نوع التربية في الوسط الأسري الذي يعاني من مثل هذه المشاكل هي تربية تفتقد قواعد الضبط والتنشئة السليمة وهذا ما ينعكس سلبا على نفسية الآباء وتوترهم أكثر، وعدم توفيقهم في مجالات الحياة وخاصة في مسارهم الدراسي والتعليمي .

نتائج الفرضية الثانية:

كما عرفنا سابقا فإن الفرضية الثانية تتضمن العلاقة بين عنف الآباء ضد الأبناء وغياب التوافق الزواجي حول نسق تسيير الشؤون الأسرية،، حيث تبين مرة أخرى أن هناك علاقة وثيقة بين الميراث التربوي للآباء وطريقة تربية الأبناء وتنشئتهم حيث وقفنا على ذلك من خلال جداول هذه الفرضية وخاصة منها الجداول المركبة التي كانت نوعية من حيث إظهارها لأهمية العلاقة بين المتغيرات المتضمنة في الجداول، حيث لاحظنا وجود ميزات تقدير مشترك بين وحدات العينة في إبداء الموقف اتجاه الانشغالات المطروحة عليهم، من جهة هناك احساس عام من وجهتهم على أن غياب التوافق الزواجي في تسييير شؤون الأسرة، وهو جزء من بين أجزاء أخرى في حياتهم الاجتماعية التي تأثر تأثيرا مباشرا في نمط سيرتهم الحياتية، وفي طبيعة علاقتهم الاجتماعية بالأبناء إلا أنهم كما لاحظنا في الجداول فإنهم مع اقتناعهم بأن العنف الممارس ضد الأبناء مبرر ويعود إلى ذلك الفراغ في العلاقة الزواجية بين الطرفين وعدم وجود توافق زواجي يسمح باتخاذ القرارات الصائبة في طريقة تنشئة وتربية الأبناء، إلا أنهم مازالوا مقتنعين أن هناك بدائل أخرى متوفرة وهذه البدائل يتصورون بأنها قادرة على ملئ الفراغ وتجاوز الضعف، ويبرر ذلك من خلال الميل النفسي الاجتماعي الذي يرون من خلاله أن الثقافة التربوية التقليدية يمكن أن تغطي على محدود رصيدهم، ولهذا فهم يمارسون طرقا في التنشئة الأسرية وتربية غير مكتملة وتكون في الغالب مصحوبة بحالات عنف في الممارسة التربوية، وهم مع ذلك لا يعتبرون العنف

خروجا عن الإطار السليم للتنشئة، وإنما يعتبرونه من مقومات التربية والتنشئة الأسرية، حيث لا يوجد تعارض بين نمط هذه الأخيرة وممارسة العنف على الأبناء، وذلك أن القيم وحدها لا تكفي ولا تكون الإطار الأنسب لضمان تنشئة سليمة للأبناء، بقدر ما يظهرون بالأساس مشكلة اجتماعية معقدة، وهي أنهم أنشئوا في رصيد اجتماعي تربوي ضعيف على المستوى العلمي والفكري وكذلك العلاقات، فهم يشعرون بأن ذلك خلق لهم ضيقا تربويا، وهم بذلك لا يردون الاستسلام في ظل وجود ثقافات فرعية تضغط عليهم، وإنما يسعون لتثمين الرصيد الثقافي التربوي الأسري ويعطونه بعدا إضافيا للقيام بالتنشئة الأسرية، ولقد تبين لنا بوضوح من خلال الجداول 17،18،19،20،21،22 أنه بالفعل هناك شعور بأن ما يقوم الآباء به هو جهد إضافي كبير في سبيل متطلبات التنشئة مع التركيز على الثقل الخاص بالوسائل التي يعتبرونها أحسن ما هو متاح، وهذا ما يعكسه ميلهم إلى ممارسة العنف ضد الأبناء، والواقع أن هناك سوء تعامل وقلة معرفة بخصائص الأبناء في علاقتهم مع الآباء، فهناك نقص فهم وعدم استجابة للحاجات المتزايدة للأبناء في حياتهم الاجتماعية، وتزيد ضغوطات الحياة الاجتماعية وصعوبة تحقيق الارتقاء الاجتماعي الذي يخفف من الضغوطات النفسية على الأبناء، فهم لا يواجهون ضغوطات حياتهم الاجتماعية وإنما يستجيبون لهذه الضغوطات من حيث عدم وجود البدائل بسبب ضعف عدم التوافق والتجانس بين الزوجين سواء من خلال البيئة أو المستوى الثقافي والتعليمي، واقتناعهم أن الوسائل التقليدية نافعة ومفيدة، ولهذا نلاحظ غياب توافق زواجي بينهما حول نسق تسيير الشؤون

الأسرية يؤثر في مستوى الاستعدادات الثقافية، وهو ما يبقي الأساليب التقليدية مستمرة وقائمة ومؤثرة، وعليه نؤكد بوضوح أن جداول الفرضية قد خدمت المتغيرات الواردة فيها وأبرزت قوتها الترابطية ودلالتها السوسيولوجية .

نتائج الفرضية الثالثة:

على نفس المنوال السابق فإن جداول الفرضية الثالثة تضمنت مجموعة من المتغيرات التي ضبطناها من أجل البحث عن الترابط الذي يعطي للفرضية قوة دلالة، حيث سعينا من خلال هذه الجداول للبحث عن العلاقة بين استمرار عنف الآباء ضد الأبناء وعدم حصول استجابة الأبناء للتوجيهات الأبوية، حيث ضمنت هذه الفرضية 07 جداول بسيطة ومركبة، والتي كانت كلها لمعاينة وضبط العلاقة المحتملة بين متغيرات الدراسة.

فكما مر بنا في جداول الفرضية السابقة، فإن وحدات العينة أبدوا تخوفهم من استمرار العنف الممارس ضد الأبناء، فهم يمارسون العنف على أبنائهم خوفا من أن يتكرر وقوعهم في الخطأ مرة أخرى ومن هنا جاءت هذه الجداول لتبرر لنا مزيد من المعطيات والدلالات الخاصة بمستوى الترابط فالآباء ولكونهم يفتقدون رصيدا تعليميا قويا فإنهم يشعرون بمزيد من ثقل المسؤولية، حيث يميل أغلبهم إلى تأكيد التخوف من تأثر أبنائهم بسلوكات الشارع وطباع جماعة الرفاق والصحبة السيئة، الأمر الذي قد يجعلهم يتبنون سلوكات منحرفة أو عدوانية وعنيفة، وتبدوا الجداول 23،24،25،26،27،28،29 من خلال أرقامها ونسبها أن التخوف لدى الآباء، خلقت لديهم نوعا من الهوس الاجتماعي اتجاه وضعية أبنائهم، فهم يريدون تحقيق السيطرة عليهم خارج فضاءات المنزل مثلما يمارسونها عليهم داخله، الآباء كما توضحه جداول هذه الفرضية هم ميالين لمراقبة أبنائهم فهم بالفعل يمارسون على أبنائهم عنفا مرتبطا بحالة التخوف من تأثيرات الشارع، وهذه الحالة تخلق وضعا متوترا بين

الطرفين، فالآباء يبدون حرصا دائما للوقوف على طبيعة وضعية أبنائهم، والأبناء يردون تجاوز الرصيد الأسري، والبحث بدورهم عن بدائل جديد لتجاوز حالة الضغط النفسي الاجتماعي في الوسط الأسري، لكن لأن الرصيد الأسري غير قوي ولا يصمد أمام تيارات التأثير، ولأن الأبناء منجذبين بقوة نحو فضاء الشارع والزنقة، فإنهم مهيئين لقبول أي سلوك أو تصرف أو قيم تبعدهم عن الإطار السلوكي والفكري والأخلاقي للوسط الأسري، ولأن الحالة على هذا النحو من الثبات والتكرار، فإن النتيجة الحاصلة ضمن كل هذه التراكمات تدفع في النهاية إلى بقاء الآباء على ما هم عليه كذلك تحت ضغط مستمر ومؤثر، وتؤدي النتيجة القائمة إلى تطور الوضع الأسري نحو البحث عن حلول مفقودة، وهو ما يجعل أغلب الأسر في مواجهة فاشلة مع واقعها الاجتماعي وهو ما يعطينا انطباع بالتأكيد على قوة الترابط في هذه الفرضية وعلى الدلالة السوسيولوجية المتضمنة فيها .

نتائج الفرضية الرابعة:

تعطي الفرضية الرابعة مزيدا من الأهمية السوسيولوجية لهذه الدراسة كونها تعطي لنا مزيدا من المتغيرات المترابطة التي شخصنا من خلالها مضمون الفرضية، والذي يقوم بالبحث في عنف الآباء ضد الأبناء وعلاقته المباشرة بتداخل القيم بين التأثير العائلي والموقف الأسري في الحياة الأسرية. ونلتمس ذلك من خلال الجداول المرقمة من 30 إلى 37 من خلال القراءة العرضية للجداول يتضح لنا المبحوثون يبدون تحفظات تجاه التدخل العائلي في الوسط الأسري، ونفهم من سياق الإجابة أنهم يريدون التأكيد أن مجرى العلاقات الأسرية لا يمكن وضعه بين أيدي الأطراف العائلية خشية فقدان التقدير في هذا الوسط وفقدان الثقة اللازمة بين الآباء والأبناء والآباء وامتدادهم العائلي، وهذا يرجع في نظرنا إلى طبيعة الإرث العائلي الجزائري، الذي يستثمر في بقاء قوة العلاقة الاسرية عند استقلالها لأداء مهامها التربوية والسلوكية، وعليه فالتحفظ المصّرح به هنا هو في نظر تحفظ للحفاظ على الدور والمكانة التي يتمتع بها الزوجان في حياتهما الأسرية الخاصة، فقد يكون التدخل العائلي زيادة في التوتر وليس حل له بأي حال من الأحوال، وقد سبق لنا أن أشرنا في الجانب النظري إلى طبيعة العلاقات الأسرية الجزائرية ودورها في تنظيم النسق الأسري الداخلي باعتباره امتداد لجذور العائلة الممتدة ولكنه مستقل عنها في نفس الوقت.

يوجد تداخل بين القيم التربوية والسلوكية السائدة بين النمط الأسري وامتداده العائلي، مما يجعل من مهمة القيام بالفعل التربوي مهمة متناظرة بين الدورين الأسري والعائلي، بما

في الامتداد بينهما من تسهيل لنقل القيم التربوية وحث الأبناء على تلقيها من الوسطين الأسري والعائلي، وقد كان عالم الاجتماع الفرنسي "**بيير بورديو**" وعالمة الاجتماع "**كلودين شولي**" أن أشارا في كثير مما نشراه من دراسات علمية أن الرأسمال الاجتماعي–الاقتصادي في العائلة الجزائرية لعب دورا كبيرا في تحقيق التماسك القيمي–الاجتماعي، إذ كلما كانت الأسرة مستقرة ماديا وماليا واقتصاديا كلما ضمنت حياة اجتماعية مستقرة وقارة، وهذا عند حصوله يسمح بتوافر تربوي لتمرير القيم التربوية وتنشئة الأبناء عليها في كنف تواصل أسري –عائلي متكامل، ومن خلاله تبرز بشدة متانة تمسك الأبناء بالقيم الموروثة عن العائلة وبالقيم العضوية داخل الأسرة.

الاستنتاج العام للدراسة:

الدراسة التي قمنا بها كانت دراسة سوسيولوجية استوفت شروطها على الوجه المطلوب، ذلك أنها توفرت على الجوانب النظرية والفكرية والمنهجية والمعرفية التي نقلت الموضوع المدروس من اطاره الاجتماعي إلى الإطار السوسيولوجي، خاصة بظبط متغيرات الدراسة ووضعها تحت الاختبار والمعاينة الميدانية، ولهذا كانت الفرضيات الأربعة متكاملة ومترابطة فيما بينها . وكانت معطيات كل فرضية تؤسس دراسيا لباقي الفرضيات، وهذا ما خلق نوعا من التوافق الفكري والنظري والتطبيقي، هذه العوامل المترابطة ساهمت مباشرة في معاينة حقيقية للفرضيات، أدت في النهاية إلى تحققها جميعا مع شعورنا بحضور العطاء العلمي عند معاينة كل فرضية من الفرضيات الأربع.

بخصوص الفرضية الأولى رأينا عبر مختلف جداولها أهمية العلاقة بين المتغيرين، عنف الآباء ضد الأبناء في الأسرة الحضرية وتراجع التوافق الزواجي. حيث تبين بوضوح أن هناك علاقة قوية ومترابطة بين هذين المتغيرين، أن تربية الأبناء في الأسرة الحضرية لا تسمح بوجود ذلك التوافق الذي يحقق استقرارا وهدوء في الوسط الأسري ويتيح للآباء تنشئة سليمة للأبناء.

أما الفرضية الثانية والمتعلقة والتي من خلالها نقف على معرفة أن عنف الآباء ضد الأبناء يدل على وجود مؤشرات غياب توافق بينهما حول نسق تسيير الشؤون الأسرية. حيث تبين لنا من خلال جداول هذه الفرضية أن هناك مؤشرات تدل على غياب التوافق الزواجي والذي

يترجم إلى سلوكات عنيفة ضد الأبناء، ومنها نمط التربية الذي ينتهجونه لتربية أبنائهم والذي لمسنا فيه نوع من الاختلاف في طريقة تنشئة الأبناء وذلك لمرجعيات مختلفة منها أسرية وتعليمية وثقافية، الأمر الذي يؤدي إلى لا توافق زواجي والذي يؤثر في السلوك الذي يتبعه الآباء ضد أبنائه والذي يكون كرد فعل للسلوك العدواني والعنيف.

أما الفرضية الثالثة فقد تعلقت بدراسة العلاقة بين متغيرين آخرين وهما استمرار عنف الآباء ضدّ الأبناء يؤدي إلى عدم حصول استجابة الأبناء للتوجيهات الأبوية.، حيث أظهرت لنا جداول الفرضية قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرين، فالآباء لخوفهم من انحراف أبنائهم يواصلون ممارسة العنف ضدهم والذي يؤدي في نظر بعض المبحوثين إلى أنه يعد من بين الأسباب التي تجعل الأبناء لا يبدون استجابة للتوجيهات الأبوبة وعليه فإن نمط التربية عن طريق العنف يعتبر وسيلة غير فعالة في التنشئة الأسرية وانما يجب إعادة النظر في الطرق التي ينشأ من خلالها الأبناء بعيدا عن العنف.

أما الفرضية الرابعة فقد حللنا من خلال العلاقة بين متغير عنف الآباء ضد الأبناء بتداخل القيم بين التأثير العائلي والموقف الأسري في الحياة الأسرية.، حيث أظهرت لنا نتائج تحليل الجداول قوة العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين حيث أن التداخل بين القيم التربوية والسلوكية السائدة بين النمط الأسري وامتداده العائلي يجعل من مهمة القيام بالفعل التربوي مهمة متناظرة بين الدورين الأسري والعائلي والذي يؤثر على ممارسة العنف ضد ألبناء من طرف آبائهم.

خاتمة:

في ختام هذا العمل والذي هو عبارة عن دراسة سوسيولوجية تطبيقية اعتمدت على عينة غنية بوحداتها وخصائصها ومعطيات الميدان الذي أجرينا فيه الدراسة، فقد كانت همة الباحث مركزة من البداية على إظهار أهمية العلاقة بين وحدات العينة وطبيعة الميدان الذي جمعنا منها المعطيات الخاصة بالدراسة، ولكون أن الباحث استفاد من هذه الفرصة العلمية فقد سهلت أمامه بعض المراحل الهامة من هذه الدراسة.

من حيث الجانب النظري فقد جمعنا كما معتبرا من المعطيات النظرية سواء كان ذلك عن طريق القراءات والاستطلاع المباشر أو من حيث الخيارات المنهجية التي اعتبرناها وسيلة من وسائل ضبط الدراسة والتمكن من جميع مراحلها، كما أن اختيارنا لمقارنة الدراسة بطريقة مدروسة سمح لنا في النهاية من تشكيل هيكل علمي قويم للدراسة من أولها إلى أخرها، وبحسب الباحث أن السهولة التي وجدها في بناء الجداول وترتيبها وضبطها وتسيير نسقها إنما كانت في جزء كبير متعلقة ومرتبطة بمسألة أدق وهي حس ربط العلاقة بين مضامين ووحدات المقارنة السوسيولوجية ومضامين المعطيات الميدانية الخاصة بالمعلومات المتحصل عليها ميدانيا، وقد سار التحليل السوسيولوجي والقراءة الإحصائية بكل تناسق وترتيب مما أعطى للباحث القدرة على بناء تحليل سوسيولوجي متوافق للمعطيات الخاصة

بالظاهرة التي هي من حيث التصور والتشكيل معقدة وتنطوي على خلفيات كثيرة يجب الحسم فيها قبل البدء بأي عملية تحليل وتفسير للمعطيات والاتجاهات .

ومن هنا وجدنا لأنفسنا مسارا علميا منظما سمح لنا من جهة استخراج أهم النتائج لكل فرضية من الفرضيات، ومن استخراج الطابع العام لنتائج الدراسية وتحديد اتجاهات السوسيولوجي من حيث التحليل وبناء المواقف و التصورات، ولهذا وجدنا سلاسة في فحص وتشريع كل من الفرضيات الأربعة وسمح لنا ذلك من تأكيد القوة الترابطية بين المتغيرات وهو التأكد الذي سمح لنا من الوصول أخيرا إلى إعطاء الدراسة وجها متغيرا وتمكين القارئ من الوقوف على كثير من الخلفيات والمعطيات المهمة والخاصة بطبيعة العينة وخصائصها النفسية والاجتماعية والأخلاقية وأعطت لنا قدرة خاصة على تفكيك واقع العلاقات الاجتماعية والعاطفية بين الآباء و الأبناء في واقع اجتماعي يتميز بمزيد من التحولات والتغيرات والضغوط الاجتماعية الناتجة عنها، وليس من السهل تشريح واقع أسري محلي، جعلته الظروف الاجتماعية والاقتصادية تحت سطوة عدة مؤثرات تدفع نحو الصدام أكثر مما تدفع نحو الاستقرار والتوافق.

لهذا يمكن أن نعتبر أن الدراسة في حالتها النهائية هي من الدراسات القاعدية التطبيقية في حقل علم اجتماع الجريمة والانحراف.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم والأحاديث:

1. القرآن الكريم، **سورة النساء**، الآية 34.
2. **مصدر سابق**، نفس السورة، الآية 128.
3. **مصدر سابق**، نفس السورة، الآية 129.
4. **مصدر سابق**، نفس المصدر، الآية 130.
5. القرآن الكريم، **سورة آل عمران**، الآية 89-99-101-104

المعاجم والقواميس:

1. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، **الموسوعة الفقهية** (الطبعة الأولى)، الكويت: دار الصفوة، جزء 29، 1993.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. سمية الخشاب، **علم الاجتماع بين النظرية والتطبيق**، دار المعارف، القاهرة، 1983،.
2. أحمد محمد وآخرون **سيسيولوجية العنف**، ط2 ،دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر.
3. الخولي سالم الخولي، **الأسرة والتربية والمجتمع**، ط2، دار جوانا للنشر، القاهرة، 2015.
4. جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجية العنف**، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012.

5. عامر مصباح، **التنشئة الاجتماعية والانحراف الاجتماعي**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
6. رجاء مكي وآخرون، **العنف الأسري ودوافعه**، ط2 ،دار الشروق، عمان، 2009.
7. علي أسعد وطفة علي جاسم الشهاب، **علم الاجتماع الأسري**، المؤسسة الجامعية للدراسة، بيروت، 2004.
8. محمد السيد فهمي: **العنف الأسري –التحديات وآليات المعالجة**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط3، 2016.
9. محمد السيد فهمي، **العنف الأسري**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
10. مديحة احمد عبادة وآخرون ، **العنف ضد المرأة**، ط2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
11. معن خليل، العمر **علم اجتماع العنف**، 1ط، دار الشروق، عمان، 2010.
12. كمال سالم أحمد، **الوجيز في علم اجتماع العنف**، دار الأحمدية للنشر، عمان الأردن، 2007.
13. منال محمد عباس، **العنف الأسري رؤية سوسيولوجية**، دار العزة الجامعية، الإسكندرية، 2014.
14. مازن أحمد الشمبري، **مؤسسات التنشئة الاجتماعية**، دار الدردلين للنشر والتوزيع، مسقط، 2003.
15. مصطفى محمد الغيتي، سوسيولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المستقبل، بيروت، لبنان،2009.
16. محمد شفيق زكي محمد، فتحي عكاشة، **مدخل الى علم النفس الاجتماعي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
17. محمد عبد المحسن، **الأسرة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001.

18. أحمد المكارمة، **التنشئة الاجتماعية وتشكيل العقل السياسي في الوطن العربي،** دار النهضة العربية، بيروت، 2019.

19. أبو المعالي الجويني، **غياث الأمم في التياث الظلم،** مكتبة إمام الحرمين، مكة، 2001.

20. زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية وجذورها التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة،** معهد الأنماط العربي، لبنان، ط 1، 1976.

21. مصطفى خشاب، ،**دراسة في علم الاجتماع العائلي** دون طبعة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان ،الأردن،1999.

22. عمار بوحوش، **"مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث"**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1995.

23. يوسف أديب، **أصول التربية والتعليم،** المطبعة العمومية والإرشاد القومي للنشر، دمشق، 1998.

24. محمد سيد فهمي: **العنف الأسري –التحديات وآليات المعالجة،** الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ط3، 2016.

25. علي عدلي أبو طاحون، **في التغير الاجتماعي،** المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999.

26. منال محمد عباس، **العنف الاسري-رؤية سوسيولوجية،** دار النهضة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1997.

27. باسمة ملا، **العنف الاسري على الطفل والاضطرابات النفسية الناتجة عنه،** المكتبة الأنجلوسكسونية، القاهرة، 1997.

28. على مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة،** دراسة في علم الإجرام المقارن ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

29. زهير حطب، **تطور بنى الأسرة العربية وجذورها التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الأنماط العربي، لبنان، ط 1، 1976.

30. محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

31. مصطفى بتفنوشت، **العائلة الجزائرية، التطورات والخصائص الجديدة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

32. نعيم حبيب جعنيني ،**علم اجتماع التربية المعاصر بين النظرية والتطبيق** ،ط1 دار وائل للنشر، 2009.

33. صالح محمد أبو جادو، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية** ، دار المسيرة، عمان الأردن، ط1، 2001.

34. محمد السيد فهمي "العنف الأسري"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

35. كريم علي مختار، **العلاقات الزوجية والعنف الأسري**، دار الخلدونية، الجزائر، 1998.

36. سالم كامل، **العلاقات الاجتماعية في الأسرة**، دار التل، الجزائر، 2003.

37. محمد عبد المحسن، **الأسرة و التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي**، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 2001.

38. حمد حمدي بدران **"العنف الأسري دوافعه وأثاره ومكافحته"**، ط1، عمان مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2003.

39. [1] أ حمد محمد حسن صالح وآخرون **" الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية"**، مركز الإسكندرية للكتاب،2009.

40. أ حمد محمد وآخرون، **سيسيولوجية العنف**، ط2 ،دار الطليعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

41. الخولي سالم الخولي **"الأسرة والتربية والمجتمع"**، ط2 ،دار جونا القاهرة، 2015.

42. بطرس حافظ بطرس **"التكيف والصحة النفسية للطفل"**، ط 1 المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2008.

43. رجاء مكي وآخرون **"العنف الأسري ودوافعه"**، ط2 ،دار الشروق، عمان، 2009.

44. مديحة أحمد عبادة، خالد كاظم أبو دوح: **العنف ضد المرأة** (دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي)، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008.

45. خيري خليل الحمري ،**الاتجاهات المعاصرة في دراسة الكفولة والأسرة**، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة، 1992.

46. جلال يسرى، **الأمراض النفسية والاجتماعية**، دار علاء للكتاب، ط1، 2003.

47. حسين عبد الحميد رشوان، **الأسرة والمجتمع**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2003.

48. سعيد حسن العزة ،**الارشاد الأسري**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2004.

49. علياء شكري، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**، دار المعرفة الجامعية القاهرة، 2003.

50. محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1999.

51. مجموعة من الباحثين، **سيكولوجية التوافق والحالة النفسية السوية**، منشورات دار الآفاق الحديثة، بيروت، 1999.

52. كمال مرسي مرتضى، **التوافق الزواجي، واقع و وآفاق**، دار المعلم للنشر، الإسكندرية، 2003.

53. سليم عواج، **الأسرة والمجتمع المعاصر**، دار القارئ للنشر، الجزائر، 2006.
54. أحمد كمال السلمي، **ممارسات العنف الأسري**، دار البركة للنشر، عمان، 2001.
55. سالم خالد الأسيوطي، **في مسببات العنف الأسري**، مكتبة جامع الأزبكية، القاهرة، مصر، 1989.
56. سعيد كاظم علي، **سلم القيم الاجتماعية**، دار الزوراء للنشر، بغداد، 2009.

المجلات العلمية:

1. كمال مرسي محمد، **التغيير الاجتماعي**، مجلة جامعة الزقازيق، المجلد 6، العدد11، 2008.
2. لطيفة طبال، الدلالة **السوسيولوجية للقيم**، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 6، 2016.
3. رمضان كافية، **التنشئة الأسرية و أثرها على شخصية الطفل**، مجلة علم النفس، السنة الأولى، العدد 4، مصر، 2001.
4. يحي محمود النجار، **علاقة العنف الأسري ببناء سيكولوجية الطفل** ،مجلة شبكة العلوم النفسية العربية ،المجلد 2، العدد23، فلسطين، 2010.
5. مصطفى عمر التير: **العنف العائلي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى،، 1997.
6. مصطفى عمر التير: **اتجاهات جرائم العنف في المجتمع العربي**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد الثالث، العدد الخامس، 10 ربيع الثاني، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض،1990.
7. علي، مجاهد، **تحليل ظاهرة العنف وأثره على المجتمع**، الأكاديمية الملكية للشرطة. مركز الاعلام ألامني 2009.

8. علي، بوعناقة ."**العنف الاجتماعي والتواتر – العنف والمجتمع** "، ورقة مقدمة للملتقى الدو لي، جامعة بسكرة، 2001.
9. محمد ميرابية، **أزمة الذكورة في المجتمع الجزائري**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة ورقلة، العدد11، 2007.
10. كمال سالمي، **الأسرة ومتغيرات البيئة الاجتماعية في الجزائر**، مجلة المعيار، جامعة قسنطينة، المجلد 6، العدد6، 2008.
11. محمد جلال، **العلاقة بين العنف الأسري وثقافة الوالدين**، مجلة الحداثة، المجلد8، العدد10، 2006.

الرسائل والأطروحات:

1. محمد عزت عربي كاتبي، **العنف الأسري الموجه نحو الأبناء وعلاقته بالوحدة النفسية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 1، العدد 28، 2012

الملتقيات والمؤتمرات:

1. عبد الحميد مري، قيم الشباب العربي، دراسة لتحليل مضمون السيرة الذاتية لمجموعتين من طلاب الجامعة في كل من مصر والكويت، الملتقى الدولي الأول لعلم النفس الاجتماعي في مصر، 1985.
2. محمد حمداوي، إشكالية دراسة الوظيفة التنشئية في الأسرة الجزائرية الراهنة، مقدمة في ملتقى (المجتمع الجزائري والممارسات السوسيولوجية) بالجزائر 11 - 12 نوفمبر 1997 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2000.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

.1 Abedelghani Maghrebi **; le miroir oux alouettes** ; Alger ; enal ; opu ; 1985.

2. Franz fanons, **sociologie d une révolution**,1 reedition , paris ;petite confection Maspero , 1959.

3. Durkheim (Emile) ;**Education et sociologie** ;presses universitaires de paris ;Paris ;4eme Edition ;1993.

4. Abed lgani Maghrebi **; le miroir oux alouettes** ; Alger ; enal ; .1 opu ; 1985

5. pierre (b), **Sociologie de L'Algérie** , PUF , 1974.

الملاحق

جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

تخصص علم اجتماع الجريمة والانحراف

استمارة استبيان

الموضوع:

عنف الآباء ضد الأبناء وأثره على التوافق الزواجي

مذكرة جامعية لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع

إعداد الطالب:

سليماني عمر

تحت إشراف الأستاذ

د. باشة نوال

السنة الجامعية 2023/2022

-البيانات الديمغرافية للدراسة:

1- السن : .....

2- المهنة الممارسة أو العمل:.....

3- عمر العلاقة الزواجية:.....

4- الوضعية الزواجية الحالية:

-مطلق سابقا ☐ علاقة زواجية عادية ☐

-أرمل سابقا ☐ حالة تعدد الزواج ☐

-زواج سابق بأجنبية ☐

5- مقر المسكن الزواجي الحالي:.....

6- مقرات السكن الأخرى (في حالة التعدد الزواجي)

.....

.....

.....

7- المستوى التعليمي – الثقافي:

ابتدائي متوسط ثانوي جامعي آخر

8- نوع السكن الزواجي الحالي:

منزل عائلي تقليدي منزل تقليدي منفرد شقة سكن اجتماعي

سكن مستأجر سكن جماعي مشترك آخر

9- عدد الأبناء تحت التكفل:.....

10-عدد جنس الأبناء: ذكور .....إناث .....

11-الوضعية الصحية للزوجين (أمراض طارئة أو دائمة)

-الأب : السكري ☐ ضغط الدم ☐ مرض عصبي ☐ مرض عادي :

- الأم: السكري ☐ ضغط الدم ☐ مرض عصبي ☐ مرض عادي:

-بيانات الفرضية الأولى:

-الفرضية الأولى: **يؤدي عنف الآباء ضد الأبناء في الأسرة الحضرية إلى ضعف أو تراجع مستوى التوافق الزواجي**

-هل تمارس العنف بدافع:

1-تربية الأبناء ☐

2-التأديب الأخلاقي ☐

3-ردع السلوكات السلبية ☐

4-ممارسة فضائل السلطة الأبوية ☐

-هل تلقيت من الإبن خلالها:

1-مقاومة مستميتة ☐

2-الاستجداء والرجاء ☐

3-الرضى والخضوع ☐

4-التحسر والشكوى ☐

5-آخر:.....

-هل تجد نفسك في التعامل اليومي مع ابنك متجها نحو:

1-اعتماد التعنيف والإذاية دائما ☐

2-التعنيف بعد التحذير والإنذار ☐

3-الشتم والسب مرفوقا بالتعنيف البدني ☐

4-التعنيف القاسي حتى لا تتكرر المعاملة ☐

-ما معنى أن تتعامل مع ابنك بالضرب العنيف

1-ممارسة سلطة الأب الرمزية ☐

2-الحل الأنسب لتربية الابن ☐

3-نتيجة فشل كل أساليب التربية ☐

4-صورة نمطية لجعل إخوته يتفادون هذا الأسلوب العنيف ☐

-هل هناك توافق مع زوجتك على ممارسة التعنيف على الابن

1-نعم بالتمام متفقان ☐

2-ليس بيننا أي اتفاق ولا مشورة

3-التعنيف يأتي بغير ميعاد ولا توقيت ولا اتفاق تلقائي

4-نتيجة الضغط والتوتر والقلق الأبوي تجاه الأبناء

-هل تتسبب معاملة الابن العنيفة والسيئة في ؟

1-رضى الآباء

2-مشاحنة وتوتر بينهما

3-لا مبالاة تامة

4-السؤال عن السبب

-هل تتدخل الزوجة لإنقاذ وحماية الابن من معاناة وضعية التعنيف ؟

1-لا يحصل هذا

2-تتدخل وتمنع وتحمي الابن

3-يحمّل الابن المعنف مسؤولية ما جرى

4-استدعاء الزوجة طرفا ثالثا للتدخل أو الوساطة

-ما هي نتائج تعنيف الأبناء :

1-فرض نسق علاقات أسري مضبوط ومنمط

2-توتر الابن واضطرابه

3-انفراط العلاقة العاطفية بين الزوجين

4-فقدان فعالية تقدير الذات في الوسط الأسري

-ما هي أسباب تعنيف الأطفال وإذايتهم ؟

1-الفشل المدرسي

2-الانفعال السلوكي

3-رفض الطاعة والخضوع للسلطة الأبوية

4-العناد المستمر تجاه التعليمات الأبوية المستمرة

-هل تعنيف الطفل وضربه ؟

1-سلوك تربوي ضروري

2-تعديل لأفعال الابن

3-اعتماد وسيلة الردع والقهر

4-فرض السلطة الأبوية في الوسط الأسري

-بيانات الفرضية الثانية:

-الفرضية الثانية: **يعكس عنف الآباء ضد الأبناء وجود مؤشرات بعدم وجود توافق بينهما حول نسق تسيير الشؤون الأسرية.**

-هل تراعي خصوصيات الأبناء النفسية العاطفية عندما تهم بضرب ابنك ؟

1-تعنيفهم فعل تربوي تقويمي

3-الضرب سلطة أبوية صارمة

4-الضرب فرض للاحترام في تربية الأبناء

5-فعل لا مفر منه لتمرد سلوكات الابن

-ما هي الاعتبارات التي تركز عليها في تعنيف ابنك ؟

1-عندما أكون وحدي معه لتفادي نظرة الآخرين

2-الضرب الغير المبرح

3-أن يكون بعيدا عن زملائه الأطفال في المدرسة

4-الضرب التأديبي وغير المتكرر

5-آخر :.....

-هل يسبب الصراع الشخصي بين الزوجين تعنيف الابن؟

نعم لا

-إذا كان الجواب بأن التعنيف نتيجة للصراع الشخصي، فما هي خلفياته

1-عدم وجود توافق وانسجام عاطفي بين الزوجين

2-الأبناء هم سبب الصّراع الشخصي

3-الاختلاف بين الزوجين في أساليب التربية

4-دفع الأبناء دائما ليتخذوا موقفا من هذا الصّراع

-هل توجّه أشكالا من التعنيف ضد الزوجة كلما عنفت ابنك

نعم لا

-إذا كان الجواب لا، هل يعني ذلك سلوكيا أن:

1-تعنيف الابن تعكس وضعية خاصة بينك وبينه

2-الزوجة لا علاقة لها إطلاقا بتعنيف الأبناء

3-وحدك فقط من تعرف متى تعنف الابن

4-تعنيف الأطفال جزاء عقابي خاص

-إذا عنفت ابنك وألحقت به أذى جسديا، كيف تتصرف بعدها ؟

1-بسلوك فيه ندم وتراجع

2-إصرار على الموقف الشخصي بلا ندم

3-التفكير في كيفية أخرى للتعامل معه مستقبلا

4-التخلي واللامبالاة بتبعات الوضعية

5-آخر: .....

-هل ترى أن تعنيف الأبناء سلوكا نموذجيا داخل الأسرة

نعم لا

-إذا كان جوابك نعم، ما هي خصائص هذا السلوك ؟

1-جميع أعضاء الأسرة يعتبرون التعنيف وسيلة تربوية

2-القمع في التعنيف يقضي على السلوكات غير القويمة

3-التربية الأخلاقية بالقدوة سلوكا فاشلا في الأسرة

4-توريث للقيم العائلية في تربية الأبناء

5-آخر: .....

-إذا اعترضت عليك زوجتك في تعنيفك لأبنائك :

1-تطردها من المنزل

2-تضربها على تدخلها

3-تؤدبها وتهددها

4-تصرخ عليها وتلزمها الصمت

5-تهملها ولا تعرها اهتماما

6-آخر: .....

-بيانات الفرضية الثالثة:

-الفرضية الثالثة : **يؤثر استمرار عنف الآباء على الأبناء في عدم استجابة الأبناء للتوجيهات الأبوية:**

-هل يتميز تعنيفك للأبناء بالشدة والقوة

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب نعم هل يعني ذلك:

1-أنّ الضرب العنيف من جنس الفعل ☐

2-لأن هذا الضرب حالة انفعالية غير متحكم فيها ☐

3-لأن الغاية منه منع حصول التكرار ☐

4-لأنه يعيد الاعتبار والتقدير وسط الأسرة ☐

5-آخر: .....

-ما هو معدل حالات تعنيفك للابن ؟

1-حسب الظروف الشخصية الخاصة ☐

2-يوميا ☐

3-بحسب المخالفات المرتكبة ☐

4-مرات متقطعة ومتباعدة ☐

5-آخر:.....

-عندما تلاحظ أن التعنيف المتكرر لا يعطيك الانطباع بنجاعته فإنك:

1-تواصل ممارسته غير مبال بأحد ☐

2-تتوقف عنه مباشرة ☐

3-تحجر على ابنك وتحجزه في المنزل ☐

4-تعمل على توكيل أمره لأمه ☐

5-آخر:.....

-هل تعنيف الأبناء يعد أسلوبا تربويا سليما؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب لا، إشرح لنا أسباب تعنيفك ابنك

.....

.....

.....

.....

-إذا كنت تعتبر أن التعنيف أسلوب تربوي سليم، فهل يعني ذلك:

1-سلامة القاعدة " اضربو يعرف مضربو" ☐

2-التعنيف يعلم الابن كيفية تفاديه مستقبلا ☐

3-التعنيف يعلمه صيانة قواعد الاحترام ☐

4-التعنيف يعرفه بطبيعة شخصيته ☐

-إذا كان ضرب الأبناء لا يعطي نتائج متوقعة فهذا يعني:

1-اعتقاد الأبناء بعدم جدوى الضرب ☐

2-لا ينصاعون ولا يخافون ☐

3-يجدون آليات دفاع لتفادي تأثير الضرب فيهم ☐

4-إقناع الآباء بأن الضرب فعل غير تربوي ☐

5-آخر: .....

-كيف تقدر وضعية الأبناء الذين يفرون من بيوتهم نتيجة تعنيفهم من قبل الآباء:

1-سلوك طبيعي لظروف صعبة ☐

2-تصرف خطير ومتهور ☐

3-انهيار العلاقة الأسرية في التربية ☐

4-لا مبالاة مطلقة ☐

5-آخر :.....

-هل تعرضت للتعنيف منذ صباك الأول على يد أبيك أو من نابوا عنه في تربيتك؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب لا، لماذا تقوم بتعنيف إبنك؟

.....

.....

.....

.....

-إذا كان الجواب نعم هل هي:

1-إعادة تقمّص الأدوار وإنتاجها من جديد ☐

2-تبني سلوكات تربوية تقليدية ☐

3-اعتبار الإرث الأبوي التربوي مسألة هوية اجتماعية ☐

4-لأنها حققت نتائج مؤثرة في حياتك التربوية. ☐

-بيانات الفرضية الرابعة:

-الفرضية الرابعة: **لعنف الآباء على الأبناء علاقة مباشرة بتداخل القيم بين التأثير العائلي والموقف الأسري في الحياة الأسرية.**

-هل ترى الأساليب التربوية المعاصرة للأولياء مع أبنائهم

1-غريبة ☐

2-متساهلة ☐

3-غير مؤثرة ☐

4-فاشلة ☐

5-آخر:.....

-هل ترى أن قيم التربية العائلية التقليدية فاعلة في حياتنا المعاصرة؟

1-فاعلة وناجعة ☐

2-تتدخل بطرق متناقضة ☐

3-لا تحقق أيّ فائدة ☐

4-مرفوضة رفضاً كلياً ☐

5-آخر : .....

-هل قواعد التربية الأسرية في حياتنا المعاصرة اليوم هي:

1-ضرورية وحاسمة ☐

2-تضمن الاستقلالية والتمكن ☐

3-نافعة لتربية الأبناء ☐

4-تعطي الأولياء الفرصة بالتدخل لتعديل السلوك ☐

5-آخر:.....

-هل تبدي تحفظات أخلاقية وتربوية عند تدخل الوسط العائلي في أسلوب التربية؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان الجواب نعم، ما هي طبيعة هذه التحفظات ؟

1-أنت تعرف بدقة طبيعة أبنائك ☐

2-لا حق للغير بالتدخل في تربية أبنائك ☐

3-الثقافة التربوية للأسرة تختلف بين الناس ☐

4-الخوف من حصول اختلاط في قيم أساليب التربية ☐

5-آخر: .....

-هل العنف الأبوي ضد الأبناء هو نتيجة لتداخل القيم الأسرية والعائلية؟

نعم ☐ لا ☐

-إذا كان نعم، ما هي أساليب مواجهته ؟

1-فرض حالة من الضبط للمحافظة على النسق ☐

2-الانقطاع في التواصل والقطيعة العائلية ☐

3-الابتعاد عن الوسط وتغيير مقر الإقامة ☐

4-إيجاد المخارج المناسبة لتفادي المشاكل ☐

5-آخر: .....